

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ١٢

الاثنين، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

مون، على ما بذله من جهود محمود لتعزيز السلم والأمن الدوليين ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي لظاهرة تغير المناخ.

دورتنا هذه تتزامن مع خروج بلادي من أزمة سياسية ومؤسسية دامت عدة أشهر وانتهت، ولله الحمد، بتوصل الفرقاء السياسيين الموريتانيين إلى حل توافقي تحسد في اتفاق دأكار تحت رعاية مجموعة الاتصال الدولية. وقد مكن هذا الاتفاق من اعتماد أجندة انتخابية أشرفت على تنفيذها حكومة وحدة وطنية حصلت الأقلية البرلمانية على نصف مقاعدها، ومن ضمنها وزارات سيادية كالدفاع والداخلية والمالية والإعلام. كما ترأست اللجنة المستقلة للانتخابات وحصلت على ثلثي أعضائها.

وتكامل مسلسل العودة بالبلاد إلى الحياة الدستورية الطبيعية بانتخاب السيد محمد ولد عبد العزيز رئيسا للجمهورية الإسلامية الموريتانية في الشوط الأول من الانتخابات الذي جرى يوم ١٨ تموز/يوليه الماضي بنسبة

الرئيس: أعطي الكلمة لمعالي الناهنا بنت مكناس، وزيرة الخارجية والتعاون في جمهورية موريتانيا الإسلامية.

السيدة بنت مكناس (موريتانيا): اسمحوا لي في البداية أن أهني باسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية وباسمي شخصيا معالي الدكتور علي عبد السلام التريكي بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أتمنى له التوفيق في مهامه النبيلة والجسيمة. وثقتي كبيرة بأن ما ستبذلونه، السيد الرئيس، من جهود حثيثة ومساعد موفقة سيكون له الأثر الطيب في تعزيز مكاسب المنظمة التي تحققت تحت إمرة سلفكم سعادة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان.

وأود في هذا المقام أن أعبر أيضا عن شكري وتقديري للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي -

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



للأزمة الاقتصادية والمالية وانعكاساتها على النمو. ولكن على الرغم من كل هذه الجهود المشكورة لا يزال العالم اليوم يئن تحت وطأة الأزمة المالية الخانقة التي شلت حركة التنمية بشكل عام، وفي البلدان الأكثر فقرا على وجه الخصوص. إن تأثير الأزمة المالية على اقتصادات البلدان الأقل نمواً تأثير كارثي. ولئن كانت بلدان الشمال الغنية قد حققت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً في السنوات الأخيرة، بات من شبه المؤكد أن البلدان الأقل نمواً ستعاني من مصاعب عديدة ستؤثر على برامجها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المنشودة.

ويتعين على المجتمع الدولي، والحالة هذه، أن يتحرك بسرعة للتصدي لهذه الكارثة التي تهدد النظام الاقتصادي العالمي، من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات العملية الرامية إلى استعادة الثقة وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل اللائق للجميع، وتعزيز وتنشيط التجارة والاستثمار المفتوحين، وتزويد الدول الفقيرة بتمويلات خاصة للحفاظ على المكاسب المحققة في مجال محاربة الفقر، وتعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للأزمة الاقتصادية وأثرها على التنمية.

وفي هذا الصدد نطالب الدول الغنية بأن تفي بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في لندن في مطلع شهر نيسان/أبريل الماضي لتمويل التنمية في العالم النامي، حيث التزمت بتوفير أكثر من ترليون دولار أمريكي للبرنامج الهادف إلى تنشيط الاقتصاد العالمي، مع تخصيص ٥٠ بليون دولار أمريكي من ذلك المبلغ للبلدان المنخفضة الدخل، في خطوة أحرص على تأمينها من على هذا المنبر.

إن للتنمية أبعاداً اقتصادية واجتماعية وبيئية متداخلة التأثير والتأثير. لذا فإننا نطالب بضرورة التصدي لظاهرة التغير المناخي، حيث تعتبر بلادي من البلدان العشرة الأكثر

٥٢,٥٤ في المائة باستحقاق رئاسي. وقد شهد المراقبون الدوليون والوطنيون بتراهة وشفافية تلك الانتخابات.

ويطيب لي هنا أن أتقدم باسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية بجزيل الشكر إلى فريق الاتصال الدولي. وأخص بالذكر رئيس الاتحاد الأفريقي، القائد معمر القذافي، الذي كان من السابقين إلى الدعوة إلى حل داخلي يضمن للفرقاء الموريتانيين إمكانية العودة ببلادهم إلى وضعية دستورية هادئة. وشكري موصول كذلك إلى الأستاذ عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال الشقيقة، الذي واكب هذا التحول بإشرافه الشخصي على توقيع اتفاق داكار ومتابعة تطبيق مختلف بنوده.

إن موريتانيا، تحت رئاسة السيد محمد ولد عبد العزيز، مصممة على المضي قدماً بترسيخ الديمقراطية وبناء دولة مؤسسات ضمن إطار من الاستقرار والأمن يكفل الازدهار والرخاء للشعب الموريتاني.

ووعياً من موريتانيا بضرورة التكامل بين الدول والشعوب، فإنها تجدد تمسكها باتحاد المغرب العربي كخيار استراتيجي لشعوب المنطقة، ضمن جامعة الدول العربية. كما تؤكد تشبثها بالعمل العربي المشترك ضمن جامعة الدول العربية، وبالتكامل في إطار الاتحاد الأفريقي، وبأهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق نعلن دعمنا للجهود المبذولة من أجل إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وبالخصوص مجلس الأمن الدولي، الذي نطالب بتوسيع عضويته، ليضم مقعداً دائماً للقارة الأفريقية ومقعداً آخر للمجموعة العربية، التي تمثل شعوبها وحدها أكثر من ١١ في المائة من سكان المعمورة.

إن الجهود الجبارة التي بذلت خلال الدورة الثالثة والستين لجمعية العامة تستحق الإشادة والتأييد، سواء تعلق الأمر بمؤتمر الدوحة لتمويل التنمية أو بمؤتمر نيويورك المكرس

العالمية أمور ساهمت في ازدياد بؤر التوتر وانتشار ظاهرة التطرف والإرهاب. وأؤكد لكم هنا أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية ترفض الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وتحدد التمسك بقيمها الإسلامية السمحة التي تنبذ العنف والتطرف وتدعو إلى التسامح والتآخي. كما نعتقد أن من واجب الأسرة الدولية التفكير بشكل جدي في أسباب هذه الظاهرة وطرق مواجهتها واستئصالها بصفة نهائية.

إن الوفاء بالالتزامات، التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه غداة إنشاء هذه المنظمة، لن يتحقق إلا إذا استفادت جميع دول وشعوب العالم من الإمكانيات المتاحة، وتم دعم جهود التنمية في الدول النامية من أجل خلق القدرات والظروف المناسبة للعيش الكريم في كنف الحرية والمساواة. وبذلك وحده يمكن، من منظورنا، تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر باور، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتنمية الخارجية في أيرلندا.

السيد باور (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا، سيدي الرئيس، أن أبدأ بياني بتقديم أحر التهاني لكم على انتخابكم والإعراب لكم عن أفضل تمنيات الحكومة والشعب الأيرلندي بالنجاح في ولايتكم.

إنه لشرف كبير لي حقا أن أشارك في هذه المناقشة العامة وأن أشاطر هذا المنتدى العالمي الفريد. إن أيرلندا تعزز عضويتها في الأمم المتحدة. ونؤمن إيماناً راسخاً بمقاصد ومبادئ وإمكانيات منظمنا العالمية العظيمة هذه. ونحن فخورون بالدور الذي قمنا به أنفسنا في تطوير تلك الإمكانيات خلال العقود الخمسة الماضية. ونحن عاكفون العزم على الاستمرار في هذا الدور وسنظل ثابتين في خدمة الأمم المتحدة.

تضررا من الاحتباس الحراري الناجم عن الارتفاع المحتمل في منسوب البحر. وإننا إذ نطالب الدول المصنعة بأن تحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لنشمن التظاهرة التي نظمها الأمين العام للأمم المتحدة حول ظاهرة التغير المناخي. ونتطلع أيضا باهتمام كبير إلى ما سيتمخض عنه المؤتمر الدولي المعني بتغير المناخ، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر في كوبنهاغن.

تتابع بلادنا قضية الصحراء الغربية باهتمام كبير، وتحدد دعمها لمساعي الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص الرامية إلى إيجاد حل نهائي لهذه القضية يفضي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

يعتبر النزاع العربي - الإسرائيلي مصدرا للتوتر وتهديدا للسلم والأمن الدوليين في منطقة حساسة وحيوية من العالم. لذا فإن موريتانيا تدعم جهود السلام الهادفة إلى حل هذا الصراع بما يضمن، من جهة، استعادة الشعب الفلسطيني الشقيق استعادة لحقوقه الكاملة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في أمن وسلام، ومن جهة ثانية، استرجاع جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها مرتفعات الجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية.

وفيما يتعلق بالوضع في السودان فإننا نؤكد رفضنا المطلق للمذكرة الصادرة عن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس السوداني، لأن هذا الإجراء يضر بجهود السلام الجارية في هذا البلد الشقيق، ويتنافى والأعراف الدولية.

إن نشر ثقافة السلام وروح وقيم التسامح وإحقاق الحق ونشر العدل بين الشعوب والحضارات يعتبر في نظرنا أفضل السبل إلى تحقيق السلم والأمن في العالم. كما أن بقاء بعض القضايا العالقة منذ أمد بعيد دون أدنى أفق للحل واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء واختلال البنية الاقتصادية

وفي مجال الاتساق على نطاق المنظومة، أحرز جدول أعمال الإصلاح بالفعل نتائج طيبة وهو يساعد في جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وأهمية. وتؤدي مبادرة الأمم المتحدة لتوحيد العمل إلى تحسين الأداء الإنمائي على صعيدفرادى البلدان. وترحب أيرلندا بحرارة بالتقدم المحرز في الجمعية العامة، لا سيما، القرار الأخير بإنشاء كيان جديد للمسائل الجنسانية لتعزيز المساواة بين الجنسين. وأشجع على اتخاذ إجراءات مبكرة لتشغيل الكيان الجديد خلال الدورة الحالية للجمعية.

ما زالت هناك حاجة إلى إحراز تقدم في الأجزاء الأخرى من جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة. وهناك بداية إيجابية في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. لكن المطلوب هو المزيد من الإلحاح في تغيير المجلس ليصبح أكثر تمثيلاً ويعكس واقع القرن الحادي والعشرين، وكذلك تحسين أدائه وزيادة شفافيته.

وأود أن أخصص بعض الوقت اليوم لمناقشة المسألة الخطيرة - الفضيحة في الواقع - وهي الجوع في عالمنا اليوم. فهذه الليلة، يأوي أكثر من بليون نسمة إلى فراشهم جوعاً ويعانون من سوء التغذية. ويمثل هذا واحداً من كل سبعة أشخاص يعيشون على الكوكب اليوم. وربما تمثل هذه الفضيحة أكبر فشل جماعي لبني البشر. ففي الأيام القليلة الماضية - خلال الأسبوع الماضي في الجمعية العامة - اجتمع قادة العالم لمناقشة أكثر التحديات العالمية تعقيداً وشدة، بما فيها تغير المناخ وعدم الانتشار. ومع ذلك، ما زال التحدي البسيط لتوفير الطعام لأفواه كل الأشخاص على الكوكب أمراً بعيد المنال.

إنني أتكلم اليوم بصفتي ممثلاً لبلد شهد مجاعة وجوعاً وقضى شعبه بسبب المجاعة الكبرى التي وقعت في أيرلندا في عام ١٨٤٧. وقبل سنة من هذا الأسبوع، رافقت رئيس

إن التحديات التي تواجه المجتمع العالمي نادراً ما تكون قوية أو ملحة مثل التحديات التي يواجهها اليوم. ونادراً ما تكون الحاجة أكبر إلى العمل الجماعي وإلى الإطار التيسيري الذي توفره الأمم المتحدة بصورة فريدة. وقد سلّطت مناقشاتنا في نيويورك خلال الأسبوع الماضي الضوء على بعض أكثر المسائل إلحاحاً المدرجة في جدول أعمال المنظمة في الوقت الحالي، بما فيها تغير المناخ والفقر والجوع على الصعيد العالمي ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وتواجهنا أيضاً الأزمة المالية والاقتصادية العالمية - وهي الأكثر حدة خلال جيل - التي تترك أثرها على كل أسرة ومجتمع في جميع أرجاء العالم. وتواجه الحكومات في كل مكان مهمة شاقة بينما هي تعمل على تخفيف آثار الكساد والتقلبات الاقتصادية العالمية على الحد من تأثير الأزمة على الفئات الأشد حاجة. ومرة أخرى، توفر الأمم المتحدة إطاراً لتطوير الاستجابات والحلول الجماعية.

إن مؤتمر قمة قادة العالم الذي استضافه الأمين العام بان كي - مون في نيويورك في الأسبوع الماضي بشأن تغير المناخ قد أظهر قوة الالتزام الدولي بخصوص هذه المسألة. والأمين العام مؤيد قوي للعمل الجماعي للتصدي لهذا التهديد الرئيسي لكوكبنا وأجيالنا في المستقبل. والآن يقع على عاتقنا، نحن الدول الأعضاء، أن نضاعف جهودنا لضمان نتيجة ناجحة لمؤتمر كوبنهاغن المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر.

إن الوعد الذي تجسده الأمم المتحدة للتصدي لجميع هذه التهديدات العالمية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مواصلة بذل الجهود لجعل هذه المنظمة أقوى وأكثر فعالية. وقد قامت أيرلندا، وستظل تقوم، بدور فعال في مناصرة جدول أعمال الإصلاح في الأمم المتحدة.

التزامنا نحو الأمم المتحدة والقيم التي تمثلها - وهو التزام لا بد لي أن أقول، إنه جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية وشأنه أن يحدد هويتنا كأمة.

غير أن من الواضح أن كلا من المنظمة والبلدان المساهمة قد أنهكت إلى درجة كبيرة فيما يتعلق بالطلبات المقدمة بأعداد متزايدة بصورة مستمرة لدعم عمليات السلام في جميع أرجاء العالم. والورقة التي قدمها الأمين العام، "جدول أعمال جديد للشراكة رسم أفق جديد لعمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام"، تشكل مبادرة هامة للغاية، ونحن نتطلع إلى الإسهام في النظر فيها مبكراً من قبل الجمعية العامة.

وتقوم المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، بدور حيوي في مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ مسؤولياتها عن حفظ السلام. وكما أقر الأمين العام عندما زار دبلن في تموز/يوليه الماضي، بأنه بدون الإسهامات الفريدة من المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، فإن عمليات الأمم المتحدة قد لا تتمكن من تحقيق أهدافها ويمكن فعلاً أن تفشل فشلاً تاماً. ولقد أظهر التحول الناجح في أوائل هذا العام من القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة هناك كم أصبحت هذه الشراكة هامة وفعالة، شأنها في ذلك شأن التحول الناجح المماثل إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

إننا في أيرلندا نعرف التكلفة الإنسانية الباهظة للصراع. وقامت الحكومة الأيرلندية خلال السنوات الماضية بالتركيز على العمل على حل الصراع، والبناء على خبرتنا العملية الخاصة في عملية السلام في أيرلندا الشمالية.

وإذ نكمل عمل الآخرين، لا سيما الأمم المتحدة، يحدونا الأمل أن تتمكن من الإسهام إسهاماً بارزاً في جهود

وزرائنا - تاوسيتش - إلى مقر الأمم المتحدة هنا لتقديم التقرير الذي أعدته فرقة عملنا لمكافحة الجوع إلى الأمين العام. وكانت التوصية الرئيسية في ذلك التقرير هي الدعوة إلى قيادة عالمية للتصدي للجوع. ولذلك شعرت بالتشجيع إلى حد كبير يوم السبت الماضي من رؤية مثل تلك القيادة من جانب الأمين العام بان ووزيرة خارجية الولايات المتحدة كلينتون باستهدافهما وضع خارطة طريق لترجمة الخطب والالتزام بشأن الجوع إلى عمل حقيقي - وعمل حقيقي على أرض الواقع. وتبشر الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي بالإسهام في تحقيق في عالم خال من الفقر الدائم.

إن ما ينبغي أن نعمله واضح. يجب علينا التصدي للجوع بطريقة شاملة ومعالجة الأسباب الأساسية للجوع. ويلزمنا أن نستثمر في الزراعة والبحث الزراعي، وبخاصة، دعم النساء المزارعات. ويلزمنا أن نستثمر في البنية التحتية الريفية، وتعزيز التغذية ودعم الخطط الوطنية والإقليمية. وقد وضعت أيرلندا الأمن الغذائي والقطاعات ذات الصلة بصفتها حجر الزاوية في برنامجنا للمعونة. وسنضمن بحلول العام ٢٠١٢ أن يتركز نسبة ٢٠ في المائة من برنامجنا للمعونة على مكافحة الجوع. ونحن في طريقنا لتحقيق هذا الهدف. لكن على المستوى العالمي، يلزمنا قبل كل شيء أن نستنهض الإرادة السياسية لوضع حد لهذه الفضيحة. ولا ينبغي أن يرضينا أقل من القضاء التام على الجوع على هذا الكوكب.

لقد ظل حفظ السلام وصون السلم والأمن الدوليين دائماً في صميم الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة. وأيرلندا فخورة للغاية بمساهماتنا القائمة منذ زمن طويل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أرجاء العالم. فأكثراً من نصف قرن، هناك تقليد مستمر لوجود حفظة السلام الأيرلنديين الذين يخدمون قضية السلام تحت علم الأمم المتحدة الأزرق في مكان ما من العالم. ويتصل ذلك بصميم

على إجراء متابعة مُلزمة قانوناً لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية التي تنتهي مدتها بنهاية هذا العام.

وتود أيرلندا أن ترى الأمم المتحدة منخرطة انخراطاً نشطاً في رصد حالات حقوق الإنسان حول العالم والحفاظ على هذا الانخراط وتعزيزه. ويجب تمكين مجلس حقوق الإنسان وآليات أخرى لمعالجة أصعب حالات حقوق الإنسان في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. والمطلوب كذلك استمرار الدعم للمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية الأخرى في جهودها لتعزيز العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وتحت أيرلندا على التعاون الكامل من جميع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أيدت هذه الجمعية المفهوم الهام المتمثل في مسؤولية الحماية. ومن المَحتم الآن النهوض بذلك العمل ووضع هذا المفهوم موضع التنفيذ العملي، ارتكازاً على القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء في نهاية الدورة الثالثة والستين (القرار ٣٠٨/٦٣).

دعوني أنتقل الآن لبرهة وجيزة إلى الحالة في الشرق الأوسط. إن أيرلندا ترحب ترحيباً شديداً بالجهود الدولية المتجددة وتأييدها، وهي الجهود التي بُدلت في الأشهر الماضية لإعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط بغرض تحقيق تسوية شاملة ودائمة. وينبغي التنويه على نحو خاص بإدارة الولايات المتحدة وبعثوث الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، على انخراطهما المكثف الرامي إلى استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فضلاً عن تعزيز السلام بين إسرائيل وجميع جيرانها. لقد كنا محظوظين بطبيعة الحال في أيرلندا للاستفادة المباشرة من خبرة جورج ميتشل ومهاراته الرائعة وصبره ودأبه بصفته صانعاً للسلام، ونأمل أن يستطيع استغلال مهاراته الفريدة في هذه العملية بالذات.

حل الصراع في أنحاء أخرى من العالم. فعلى سبيل المثال، نحن نشارك بنشاط في تيمور - ليشتي، مستفيدين من الدروس التي استخلصناها من عمليتنا للسلام بغية المساعدة على زيادة الثقة بترتيبات الشرطة والأمن في ذلك البلد. وأعتر أيضاً بأن حكومة أيرلندا ترعى تجربة رئيسية مستقاة من الدروس المستخلصة تتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن عمليات تفاعل بين النساء من تيمور - ليشتي، وليبريا، وأيرلندا الشمالية.

إن بناء السلام وإنهاء الصراع لا يمكن تحقيقهما بدون القضاء على الأسباب الحقيقية للصراع. وفي العام الماضي، شعرت أيرلندا بالفخر لاستضافتها المؤتمر الدبلوماسي الذي اعتمد اتفاقية الذخائر العنقودية، وهو اتفاق تاريخي يرمي إلى حظر إنتاج واستعمال هذه الأسلحة المدمرة للغاية. وأرحب ترحيباً حاراً بالتقدم الكبير الذي أحرز هذا العام لإدخال الاتفاقية حيّز النفاذ. ونحن الآن في حاجة إلى أقل من عشرة تصديقات أخرى لتحقيق هذا الأمر، وأحث جميع الحكومات التي لم توقع وتصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب فرصة.

وما فتئت أيرلندا تؤيد دوماً بقوة الدور الطليعي الذي تؤديه الأمم المتحدة لتعزيز عدم الانتشار وإزالة التهديد الذي تشكّله الأسلحة النووية. والواقع أن أيرلندا كانت أول بلد وقع وصدق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والمؤتمر الاستعراضي الذي انعقد العام المقبل سيكون ذا أهمية حاسمة للجهود المبذولة في سبيل المساعدة على تعزيز نظام عدم الانتشار على الصعيد الدولي، فيما الأخطار باتت أعظم من ذي قبل. ونشجع جميع الدول الأعضاء على العمل بنشاط وبصورة بناءة لتحقيق نتائج مفيدة، وسوف تنخرط أيرلندا انخراطاً كاملاً في ذلك الجهد. وتشيد أيرلندا أيضاً بالتركيز المتجدد على نزع السلاح النووي وترحب به. ونحن نشجع الولايات المتحدة وروسيا بصورة خاصة فيما تعلمان

الصدد. وعلى إيران الآن أن تقرر ما إذا كانت ترغب في اتباع طريق المشاركة أو اختيار العزلة المتزايدة. ويحدونا أمل وطيد في أن تسجل المناقشات المقبلة مع إيران في ١ تشرين الأول/أكتوبر بداية عمل بناء بشأن المسائل الرئيسية التي تبعث على قلق دولي.

إن استمرار المأساة الإنسانية في دارفور يروّع العالم ولا يمكن تجاهله. وفي هذا السياق، أريد أن أشيد بالأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية الدولية الذين يعملون عملاً دؤوباً وبتفانٍ في ظل أصعب الظروف. وأفكر خصوصاً بشارون كومينز وهيلدا كوكي وهما شخصان شجاعان ومتفانيان من عمال المساعدة الذين يعملون مع المنظمة الأيرلندية "غول"، وقد خُطفوا في دارفور بتاريخ ٣ تموز/يوليه. وتشعر الحكومة الأيرلندية بالامتنان لجميع المساعدة التي تلقيناها من الأمم المتحدة وغيرها في الجهود الرامية إلى كفالة إطلاق هاتين المرأتين. ويحدونا أمل وطيد ألا يكون اليوم الذي تُطلقان فيه بعيداً جداً. إن شعبي دارفور والسودان يستحقان السلام. وعلينا جميعاً مشتركين أن نعمل لتعزيز وساطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور لدعم التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، وكفالة أن تسود العدالة ويسود الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء السودان.

وفي بورما/ميانمار، تدين أيرلندا إدانة أونغ سان سو كيو مؤخرًا، وتدعو من جديد إلى إطلاق سراحها فوراً وسراح جميع السجناء السياسيين والبدء بحوار سياسي حقيقي وشامل. والمطلوب ممارسة ضغط دولي على زعماء ميانمار، ولا سيما من بلدان أخرى في المنطقة، لتغيير المسار الذي تسلكه والانتقال إلى الديمقراطية.

وفي سري لانكا، لا تزال هناك حاجة ضرورية إلى تحسين الحالة الإنسانية للذين يفرون من أعمال العنف

إننا على استعداد إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي أن نعمل عملاً وثيقاً مع شركائنا الإسرائيليين والفلسطينيين وندعم الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية - الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة - في الجهود التي تُبذل. ومن الأهمية الحيوية يمكن أن تسهم جميع الأطراف في بناء الثقة عن طريق الاحترام الكامل للالتزامات وتعهدها بموجب خارطة الطريق. ويجب أن يشمل ذلك الجهود الحقيقية لوقف أنشطة الاستيطان، وتحسين ظروف عيش المدنيين على الأرض في الأراضي الفلسطينية. فالتناس العاديون يجب أن يشعروا في حياتهم اليومية بالمكاسب التي ستجني من السلام، ويجب تشجيعهم على المخاطرة في سبيل إحلال السلام.

إن تحقيق ذلك في غزة هو أكثر إلحاحاً. ونتمنى أن نرى جميع المعابر الحدودية قد فتحت بالكامل وفوراً أمام المرور التجاري والإنساني. لقد أصبنا جميعاً بالصدمة إزاء العنف والضحايا المدنيين الذين سقطوا خلال الصراع في غزة مطلع هذا العام. ولا بد من وجود نوع من المساءلة إزاء أخطر الانتهاكات للقانون الدولي. ومجلس حقوق الإنسان عاكف الآن على بحث هذه المسألة أثناء دراسته للتقرير الشامل الذي أعده القاضي غولدستون وفريقه (A/HRC/12/48).

وعلى غرار عديدين آخرين في المجتمع الدولي، تابعت أيرلندا مؤخرًا الأحداث في إيران بقلق متعظم. ونحث إيران على الامتثال الكامل لجميع تعهدها والتزاماتها من حيث حماية حقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها. ومن الملح كذلك أن تستجيب إيران لمطالب المجتمع الدولي لوقف تخصيب اليورانيوم والإجابة المرضية عن كل الأسئلة المتعلقة بأنشطتها النووية، لا سيما في ضوء ما تكشف مؤخرًا بشأن الموقع النووي التي تسترت عليه في قم. والمجتمع الدولي على استعداد للعمل مع إيران ويقدم عروضاً سخية في هذا

كما لا يفوتني الإشادة برئيس الجمعية العامة في الدورة الثالثة والستين، الأب الفاضل ميغيل ديسكوتو بروكمان على ما بذله من جهد ترجم في النتائج الطيبة التي كللت الدورة السابقة بالنجاح في مختلف لجائها الأساسية العاملة.

تشهد الجمهورية اليمنية تحديات تنموية واجتماعية وسياسية مركبة أسهمت مجموعة من العوامل في تشكيلها، ومنها الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاد اليمن. يضاف إليها ما تواجهه الحكومة من نقص حاد في الموارد جراء انخفاض معدلات إنتاج النفط وتراجع أسعاره في السوق العالمية في مواجهة نمو سكاني كبير إضافة إلى شح في موارد المياه. زد على ذلك محدودية التزام شركاء التنمية بتمويل برامج مكافحة الفقر وتوفير فرص عمل ومعيشة كريمة للسكان. وبالرغم من هذه الصعوبات يظل نصيب المواطن اليمني من العون التنموي الخارجي أدنى نصيب مقارنة بالدول الأقل نمواً.

ولا شك أن غياب التنمية وارتفاع معدلات البطالة والفقر جميعها خلقت صعوبات وتحديات حمة في وجه الحكومة اليمنية. وبالإضافة إلى ذلك تواجه الحكومة تحديات إضافية أبرزها تمرد عناصر الحوثي في محافظة صعدة، الذين تركوا المذهب الزيدي الذي يمثل المذهب الثاني في اليمن إلى المذهب الاثني عشري، وهذا من حقهم، إلا أنهم استغلوا ذلك لاستدراج التعاطف والدعم الشيعي لهم بعد أن حملوا السلاح ضد الحكومة. وقد قامت الجماعات التخريبية بأعمال إرهاب وترويع للمواطنين ومارست العنف واستهدفت منشآت الدولة وأعاق عمل المجالس المحلية ودعت إلى تغيير النظام الجمهوري الديمقراطي بالقوة للعودة إلى نظام ما قبل ٢٦ أيلول/سبتمبر، الأمر الذي فرض على الحكومة مواجهة هذه الجماعة المخربة رغم ما يعنيه ذلك من تكريس جزء من مواردها المحدودة والمخصصة للتنمية

الأخيرة في مناطق التاميل. وعلى حكومة سري لانكا أن تتعاون بالكامل مع الأمم المتحدة للتخفيف من حمة أولئك المتضررين. وعليها أن تعمل من أجل تحقيق تسوية سياسية تفي بتطلعات جميع المجتمعات المحلية في سري لانكا.

دعوني أقول في الختام إنه، فيما يواجه المجتمع الدولي مجموعة هائلة من التحديات، لم تكن هناك أبدا حاجة إلى الأمم المتحدة نفسها أكبر من الحاجة إليها الآن. ومع كل تحدٍ جديد، فإن قيمة العمل المشترك للتصدي له على الصعيد العالمي تصبح أشد وضوحاً. وهناك تقدير أكثر جلاءً لهذه المنظمة التي تتصدى لهذه التحديات بفعالية. فلنغتتم الفرصة ولنعمل معاً لكفالة أن تتحوّل الفرصة التي أمامنا إلى عمل حقيقي على الأرض.

وبإمكاننا جميعاً أن نشعر بالاعتزاز حقاً إزاء سجل الأمم المتحدة طوال نصف القرن الماضي. والتحدي البارز أمامنا، نحن الدول الأعضاء، يتمثل في ما إذا كان باستطاعتنا أن نعبئ الإرادة السياسية المطلوبة بغية أن تتمكن المنظمة من عمل المزيد في المستقبل. وأيرلندا من جهتها، تلتزم ببذل قصارى جهدها من أجل تحقيق الإمكانيات الكاملة للأمم المتحدة، هذا الصوت الفريد للمجتمع الدولي، سعياً لتحقيق عالم أفضل بكثير وأكثر أمناً بكثير.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي أبو بكر القربي، وزير خارجية اليمن.

السيد القربي (اليمن): بداية، اسمح لي أخي الدكتور علي عبد السلام التريكي أن أهنئكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين، التي أنتم أهل لها. ولا شك في أن تاريخكم الطويل في مجال الدبلوماسية بشكل عام، والدبلوماسية العربية والأفريقية بشكل خاص، سيمكنكم من إدارة أعمالها بحكمة واقتدار. أتمنى لكم التوفيق في مهمتكم النبيلة.

ويزداد التحدي مع نشاط عناصر القاعدة في اليمن ومحاولاتها المستميتة لترتيب أوضاعها لمعاودة عملياتها الإرهابية التي تستهدف اليمن ودول المنطقة، وإعلان تأييدها للعناصر التخريبية في صعدة في محاولة لتوظيف تمردهم لصالح أهداف القاعدة في إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في اليمن، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى المزيد من الدعم لجهود اليمن في مكافحة الإرهاب واستئصال شأفته، وأهمية التنسيق بين الأجهزة الأمنية والاستخبارية على المستوى الدولي حتى تتكامل الجهود لهزيمة فكر التطرف والإرهاب.

وفي نفس الوقت تستغل بقايا العناصر الانفصالية مناخات الديمقراطية والانفتاح على الرأي والرأي الآخر وحرية التعبير واحترام الحكومة لحقوق الإنسان، وتستثمر الصعوبات الاقتصادية وتدني الأحوال المعيشية في الترويج لأجندتها الانفصالية التي هزمها الشعب اليمني عام ١٩٩٤ وفي الدعوة للخروج على الشرعية الدستورية والتآمر على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.

إن حجم إنفاق الحكومة على جهود فرض هيبة القانون ومكافحة الإرهاب حد من فاعليتها في مكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للسكان وتوفير فرص العمل الكريمة لقطاعات الشباب ومخرجات التعليم. لذلك فإننا نحث المجتمع الدولي مجدداً عبر الدول المانحة والمنظمات الدولية وشركاء اليمن في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب على تحمل مسؤوليتهم وتقديم الدعم السخي للجمهورية اليمنية لتعزيز برامجها التنموية لمكافحة الفقر وتوفير فرص العمل باعتبار أن التنمية والنمو الاقتصادي من المكونات الهامة في عملية مكافحة الإرهاب والحد من البطالة وتحقيق التنمية. ونجدها فرصة من على هذا المنبر لأن ندعو شركاء اليمن من الدول المانحة للوفاء بالتزامات التي قطعوها على أنفسهم خلال مؤتمر لندن لدعم التنمية في اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

لمواجهة عناصر التخريب وفرض سيادة الدولة وهيبة النظام والقانون في مختلف أرجاء اليمن.

لقد أدت الأعمال التخريبية قبل بدء العمليات العسكرية لهذه الجماعات إلى نزوح عشرات الآلاف من المواطنين من مناطق العمليات العسكرية نتيجة العنف الذي مورس ضدهم والذي ازداد مؤخراً. وحرصاً من الحكومة اليمنية على معالجة أوضاع النازحين، فقد تعاملت مع الوضع بدرجة عالية من المسؤولية وبالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالعمل الإنساني والإغاثي لتوفير المخيمات الآمنة وتلبية احتياجات النازحين من الغذاء والرعاية الصحية.

وأود التنويه هنا بأن الحكومة اليمنية قد أعلنت وقف الحرب مرتين خلال العمليات الأخيرة كان آخرها تلبية لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإنسانية، وبهدف فتح ممرات آمنة لإغاثة اللاجئين. إلا أن جماعات التخريب للأسف استغلت وقف إطلاق النار من قبل الحكومة للتصعيد من هجماتها على قوات الأمن والجيش وقطع الطرق ونشر الألغام والترويج لإشاعات كاذبة حول استهداف النازحين من قبل الحكومة. ومع ذلك، شكلت الحكومة لجنة للتحقيق في ذلك الحادث، رغم علمها بأن ذلك الموقع لا يوجد فيه مخيم للنازحين وإنما كان موقع تجمع وإمداد للمخبرين. وتصدر الإشارة هنا إلى أن العناصر المخربة قد نقضت خمسة اتفاقات لوقف المواجهات المسلحة في الحروب السابقة، وعادت من جديد إلى أعمال العنف.

وهنا أود التأكيد على التزام الحكومة اليمنية بمبادئ حقوق الإنسان وحماية المدنيين من آثار العمليات العسكرية، مع تمسكها بسيادة الدستور والقانون لمعالجة قضية داخلية تنحصر في مواجهة مجموعة خرجت على الدستور والقانون ومارست الإرهاب والعنف.

الاحتلال، بتوحيد مواقفهم وإنهاء الخلافات فيما بينهم، التي تضر بالقضية الفلسطينية وتعيق تحقيق أهدافهم الوطنية.

إن الأوضاع في الصومال تستدعي من المجتمع الدولي خطوات أكثر فاعلية لتحقيق الأمن والسلام واستعادة بناء مؤسسات الدولة الصومالية من خلال دعم الحكومة الصومالية الانتقالية، وبما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي. وفي الوقت الذي نرحب فيه بجهود الحكومة الانتقالية لإرساء السلام وبسط سيطرتها على كافة الأراضي الصومالية، إلا أنها في حاجة إلى المزيد من الدعم لتمكينها من أداء وظائفها في خدمة الشعب الصومالي. كما ندعو كافة الأطراف الصومالية دون استثناء لإنهاء الخلافات والجلوس إلى طاولة الحوار الوطني والمصالحة، ووضع مصلحة الشعب الصومالي فوق أي اعتبار. كما ندعو كافة الأطراف الخارجية إلى وقف التدخل في الشأن الصومالي الداخلي.

إن حالة عدم الاستقرار في الصومال تلقي بظلال وآثار سلبية على كافة دول الإقليم، حيث أدت إلى استثناء ظاهرة القرصنة وتدفق اللاجئين إلى دول الجوار. وكما تعلمون يا سيدي الرئيس فإن اليمن تتحمل عبئا من استيعاب مئات الآلاف من هؤلاء، ولا يزال العدد في تزايد يومي نتيجة عدم استقرار الأوضاع في الصومال، رغم ما يمثل ذلك من تكلفة اقتصادية واجتماعية لليمن، الأمر الذي يتطلب تقديم المزيد من الدعم الدولي لمساعدة اليمن على مواجهة التزاماتها الإنسانية تجاه موجات اللاجئين. كما ندعو المجتمع الدولي لتعزيز قدرات خفر السواحل اليمنية لتمكينها من القيام بدورها في حماية خطوط الملاحة التجارية الدولية من مخاطر القرصنة.

أما فيما يخص الشعب السوداني والأوضاع في دارفور فإننا نبارك جهود الوساطة القطرية الليبية المصرية لإحلال السلام في السودان، مؤكداً أهمية وقوف المجتمع

وتواصل الجمهورية اليمنية تعزيز المبادئ الديمقراطية لنظامها السياسي المتمثل في التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية الرأي واحترام حقوق الإنسان، وتطوير اللامركزية وبناء حكم محلي واسع الصلاحيات، مع إجراء إصلاحات انتخابية ودستورية، وتطوير الشراكة مع منظمات المجتمع المدني اليمنية. وقد توصل شركاء العمل السياسي في اليمن إلى اتفاق لتأجيل الانتخابات النيابية التي كان من المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل من العام الجاري لمدة عامين، وذلك من أجل تطوير قانون الانتخابات وإجراء بعض التعديلات الدستورية لإصلاح نظام الحكم. كما عملت الحكومة من جانبها على تطبيق نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، وتم انتخاب المحافظين من قبل أبناء المحافظات بدلا من تعيينهم، وذلك بهدف تحقيق لامركزية السلطة في اليمن.

إن الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت مظلة الاحتلال الإسرائيلي ينبغي أن تذكّرنا جميعا في هذه القاعة بفشل المجتمع الدولي في تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة ومساعدته في إقامة دولته، إضافة إلى تجاهل ما يعانيه هذا الشعب من انتهاك منظم لحقوقه الإنسانية، فيما تزداد سياسات التوسع الاستيطاني غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية. كما أن فرض الحصار الجائر على أبناء الشعب الفلسطيني في غزة يجعل الحياة مأساوية لكافة سكان القطاع. يحدث كل ذلك في ظل تجاهل كامل لممارسات الاحتلال الإسرائيلي المناقضة لكل المواثيق والأعراف والقرارات الدولية ذات الصلة، وفي ظل تعنت الحكومة الإسرائيلية ورفضها لكافة المبادرات الهادفة إلى الدفع بعملية السلام، خاصة مع توجه الإدارة الأمريكية الجاد لحل الصراع العربي الإسرائيلي.

كما نحدد الدعوة لأشقائنا الفلسطينيين للتخلي بروح المسؤولية الوطنية تجاه شعبهم ووطنهم الرازح تحت

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد فلاديمير نوروف، وزير الخارجية في جمهورية أوزبكستان.

السيد نوروف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): تنعقد هذه الدورة في وقت يشهد جهوداً غير مسبقة من جانب الدول والمؤسسات الدولية للتغلب على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ومما يدعوا للأسف أن الحالة الراهنة لبرامج مكافحة الأزمة على الصعيدين الإقليمي والوطني، والتكلفة الباهظة لتنفيذها، لا تضمن حتى الآن استقرار السوق المالية العالمية ونمو الطلب وإنعاش النشاط الاقتصادي في المجال الصناعي.

وفي رأينا أن الفعالية في التغلب على الأزمة العالمية والتخفيف من عواقبها يتوقفان إلى حد كبير على الفعالية والتنسيق في التدابير المتخذة داخل فرادى الدول، والتي يتخذها المجتمع العالمي بأسره كذلك، بصفة خاصة لوضع قواعد جديدة لتنظيم الأسواق المالية بحيث تلبى الاحتياجات الحديثة، وتضمن تشديد الرقابة على كفاءة استخدام الأصول المالية الهائلة للدول والشركات من جانب المؤسسات المالية المتعددة الجنسيات والوطنية، تجنباً لحدوث موجة جديدة من التضخم والفقاعات الاقتصادية وانهيار في أسواق السلع الأساسية والأوراق المالية.

أود أن أقول بضع كلمات بشأن التدابير المتخذة في أوزبكستان، لتخفيف وإبطال أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. إن نموذجنا الخاص للانتقال من خطة مركزية ونظام إيديولوجي إلى سوق حرّة، وهو يستند إلى خمسة مبادئ معروفة جيداً، قام بدور رئيسي في تلك التدابير وأسهم في ضمان الاستقرار في تسعينات القرن الماضي، فضلاً عن التطوّر المتوازن لاقتصاد أوزبكستان. وهناك عنصر

الدولي مع هذه الجهود ودفع كافة الفصائل المعارضة للجلوس إلى طاولة المفاوضات، خاصة مع أجواء التحسن الأمني والإنساني التي تشهدها ولاية دارفور. كما نحدد الدعوة لإلغاء قرار المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالرئيس عمر البشير باعتباره قراراً لا يحترم سيادة الدول ويعيق جهود إحلال السلام في السودان ويزيد أوضاعه تعقيداً.

كما تدين الجمهورية اليمنية كافة أعمال الإرهاب التي يتعرض لها الشعب العراقي الشقيق، وتدعو أبناء العراق إلى تجاوز خلافاتهم والعمل معاً على تعزيز وحدتهم الوطنية.

إن الجمهورية اليمنية إذ تقدر جهود الأمين العام للأمم المتحدة المهادفة إلى إصلاح المنظمة فإنها تجدد مواقفها إزاء الإصلاحات في الأمم المتحدة ومنظومتها بما يحقق العدالة في التمثيل وتحسين أسلوب اتخاذ القرار، على أن يتم إيلاء قضية التنمية ومحاربة الأوبئة والحد من الفقر وقضايا البيئة الأولوية في نشاطاتها، لما لذلك من أثر مباشر على حياة الملايين من البشر. كما أن علينا السعي جاهدين من أجل تعزيز دورها في حماية الأمن والسلم الدوليين، مع التأكيد على أهمية إصلاح مجلس الأمن من خلال توسيع عضويته وجعل مداولاته أكثر شفافية، بما يحقق العدالة في تمثيل الدول، وترشيد استخدام حق النقض "الفيتو" حتى لا يصبح استعماله المنفلت عائقاً أمام فرض القرارات العادلة لمجلس الأمن، ويصبح بذلك وسيلة لتطبيق المعايير المزدوجة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم باسم حكومة الجمهورية اليمنية بالشكر والتقدير للجهود الطيبة للسيد بان كي - مون في إدارة هذه المنظمة وجهوده لتطويرها. كما أكرر التهنئة لكم بتوليكم رئاسة أعمال الدورة الرابعة والستين، وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح.

الجليدية على جبلي بامير وتيان شان، التي تشكل المصادر الرئيسية لمياه النهرين المذكورين - تتناقص من سنة إلى أخرى. إضافة إلى ذلك، ومما يكتسب أهمية خاصة - حتى بدون التفكير في العواقب المأساوية المحتملة التي يمكن حدوثها في حالات الحوادث التكنولوجية في تلك المنشآت - معرفة أن لدى هذه الأراضي درجات اهتزازية من ٩ إلى ١٠ درجات حسب مقياس ريختر، وهي أكثر عرضة للزلازل العنيفة.

وفي هذا الصدد، ستواصل أوزبكستان إصرارها على ألا يتم تنفيذ جميع أعمال البناء المخطّط لها في المنشآت الضخمة للطاقة الكهرمائية في آسيا الوسطى، إلا بعد تقييم متجرد يجريه خبراء دوليون تحت رعاية الأمم المتحدة، بغية تلافي عواقب كارثية محتملة. وهناك حاجة ملحة أيضاً إلى إعادة تقييم المحطات الكهرمائية الضخمة القائمة على نهرَي أمو - داريا وسير - داريا، التي أنشئت في عهد السوفييات.

والحرب في أفغانستان، حيث تميل التوتّرات إلى التدهور، هي أحد مصادر القلق الرئيسية للمجتمع العالمي اليوم، وشاغل أساسي في مجال المخاطر الأمنية في آسيا الوسطى. وهذه المشكلة والأساليب الأخرى لحلّها، تشكل، بدون أية مبالغة، محور اهتمام أكبر دول العالم والمجتمع الدولي اليوم. ولم يعد سراً أن المشكلة الأفغانية التي بدأت قبل ٣٠ عاماً، ليس لها حل عسكري. والأغلبية الساحقة من البلدان المشاركة في تسوية الصراع توافق على ذلك.

ومن المستحيل تحسين الحالة في البلد وتغييرها جذرياً بدون حل المسائل الملحة، ومنها إعادة بناء الاقتصاد الأفغاني، والاتصالات والبنى الأساسية الاجتماعية التي دمرتها الحرب، بدون إشراك الشعب الأفغاني في هذه العملية، وبدون عملية تفاوضية مدروسة بعناية ومنظمة بجدية، تشمل التوافق بين الأطراف المتخاصمة وبدون تدعيم الهيكلية العمودية للقوة.

آخر للنجاح، هو برنامجنا لمكافحة الأزمة للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٢، الذي يجري تنفيذه في هذا الوقت.

وبفضل التدابير المتخذة، أمكن ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي، والنسب السنوية الثابتة للنمو الاقتصادي بمعدل ٨ إلى ٩ في المائة، والنسب المتدنية للتضخم، والاحتذاب الواسع النطاق للاستثمارات الأجنبية وزيادة المستوى الحقيقي لدخل سكان البلاد في السنوات الأخيرة. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٨,٢ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، وهو متواصل.

ومن هذه المنصة المرموقة، أود أن أتكلّم بإيجاز عن المشاكل المتعلقة بالمخاطر المتعاظمة على الأمن البيئي. فهي لا تقتصر على المخاطر الناجمة عن الاحترار العالمي، وإنما تشمل أيضاً المشاكل الخطيرة والحوادث والمخاطر المحتملة ذات الطابع التكنولوجي، والناجمة عن منشآت طاقة كهرمائية عملاقة في المناطق، ويمكن أن تقوّض التوازن الإيكولوجي الهشّ لآسيا الوسطى.

إننا نتكلّم عن هذه المشاكل بينما يُبقي في أذهاننا الحوادث التي سبّبتها الإنسان في أضخم المحطات الكهرمائية الشهيرة في العالم، وفي المنشآت المائية، والناجمة عن عدم اكتمال تصميمها وتشغيلها - ومن الأمثلة على ذلك، الحادث الذي وقع في محطة سايانو - شوشنسكايا الكهرمائية في روسيا. ونحن الذين نعيش في آسيا الوسطى، نشعر بقلق عميق إزاء منشآت مائية ضخمة مماثلة، تعمل اليوم على تدفّقات المياه لأكبر نهرين عابرين للحدود - أمو - داريا وسير - داريا - وتزوّد بالمياه سكان جميع بلدان المنطقة.

ويجري اليوم التلاعب النشط بالرأي العام ومحاولات اجتذاب استثمارات واسعة النطاق، لبناء أحدث وأضخم محطتين كهرمائيتين - روغن على نهر أمو - داريا، وكماراتا على نهر سير - داريا - بدون مراعاة أن الانهار

التعاون بين المنظمتين، سيصار إلى النظر فيه أثناء الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وختاماً، أودّ أن أؤكد التزام أوزبكستان بتطوير تعاون متعدد الأطراف وبناءً في إطار الأمم المتحدة، لحل المسائل الأكثر موضوعية في جدول الأعمال الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أولديمير ماركيو بالوي، وزير الخارجية والتعاون في موزامبيق.

السيد بالوي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني جداً أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، لتبادل الآراء وعرض مساهمة جمهورية موزامبيق بشأن بعض التحديات التي تواجه العالم اليوم.

وباسم وفد بلادي، أودّ أن أهنيء معالي السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه بالإجماع لترؤس هذه الدورة للجمعية العامة. وإنني أؤكد له دعم موزامبيق وتعاونها الكاملين من أجل الأداء الناجع لمهمته النبيلة.

ونشيد بسلفه، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان - وهو راعٍ عظيم للتحرير الشعبي - للطريقة الحازمة الذي ترأس بها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، وعلى جهوده الدؤوبة لمصلحة وخدمة الفئات الأكثر فقراً والأقل حظاً. وارتباط الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، بوصفه مناصراً لأولئك الذين يعانون في الأراضي الفلسطينية، وقيادته الصارمة التي ظهرت في حشده ١٩٢ دولة عضواً في الأمم المتحدة، لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية، أعطيانا مثلاً حياً على أن الالتزام والكرم، إذا ما اقترنا بالرؤية والتصميم، لهما أثرهما في التمام المجتمع الدولي للبحث عن حلول للمشاكل العالمية الراهنة.

ومن الأهمية البالغة إبداء الاحترام الكامل للأصول التاريخية العميقة والديمقراطية العرقية للشعب الأفغاني المتعدد الجنسيات، بما في ذلك القيم التقليدية للإسلام وجميع المعتقدات. وينبغي أن يكون ذلك الشرط الأساسي والضمانة للعملية التفاوضية.

ويمكن تيسير تسوية المشكلة الأفغانية بتشكيل فريق اتصال الستة زائداً ثلاثة تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة الممثلين المطلقي الصلاحية للدول المجاورة لأفغانستان، إلى جانب روسيا، والولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وقد أكد تكراراً رئيس جمهورية أوزبكستان، إسلام كريموف، إن تنفيذ هذه المبادرة التي تشمل البلدان المجاورة، سيتيح التوصل إلى اتفاق داخل أفغانستان وحولها على السواء.

ويستلزم ترابط المشاكل الإقليمية والعالمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية، ومنها منظمة شنغهاي للتعاون. وأوزبكستان، بوصفها الرئيس الحالي لتلك المنظمة، تنوي تكثيف التفاعل بين الأمم المتحدة وبينها بتحويل التعاون إلى شراكة حقيقية.

نظراً لغياب الرئيس، تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كريستيني (غانا).

وفي رأينا أنه ينبغي للتفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون أن يتطور في مجالات ذات أولوية، منها الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، فضلاً عن آفاق أخرى للمصلحة المتبادلة. ونعتقد أن المزج الفعال بين الخبرة العظيمة لدى الأمم المتحدة وطاقة منظمة شنغهاي للتنمية سيدعم الأمن الإقليمي والدولي، ويعزز التنمية المستدامة في بلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، نطالب أعضاء الأمم المتحدة بدعم مشروع قرار بشأن

دور نشيط دعماً لهذه الآلية الجديدة الهادفة إلى تنسيق استجاباتنا لوباء الملاريا.

أما تغير المناخ فهو تحدٍّ ملحٌ آخر. لذا، لا يمكننا أن نتحمل عدم إبرام اتفاق في كانون الأول/ديسمبر، في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في كوبنهاغن. ونأمل للالتزامات التي قُطعت في مؤتمر القمة الأخير بشأن تغير المناخ، الذي عُقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر، أن تلهم المداولات في كوبنهاغن.

وفي الجنوب الأفريقي، نواصل جهودنا نحو تكامل اقتصادي إقليمي، وتوطيد الديمقراطية، والإدارة الرشيدة والاستقرار السياسي. وضمن هذا الإطار، تم إحراز تقدم في تنفيذ منطقة التجارة الحرة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأجريت انتخابات حرة ونزيهة في عدد من بلدان المنطقة.

وعلى الرغم من مظاهر التقدم هذه، لا نزال نواجه تحديات في مجالات عديدة تستدعي اهتمامنا، ولا سيما السلام والأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، ستناضل موزامبيق، بصفتها رئيسة الهيئة المعنية بالشؤون السياسية والدفاع والتعاون الأمني في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لكي تضمن نجاح الجهود الإقليمية المشتركة للقضاء على جيوب الاضطرابات، بغية تمكين بلداننا من التركيز على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يصبو إليها شعبنا.

وقد شجّعنا التقدم المحرّز في تنفيذ الاتفاق السياسي العالمي في زمبابوي، الذي يمكّن البلد من التقدم نحو جو يسوده الاستقرار السياسي والاجتماعي يفضي إلى الحوار الدائم، وإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي. والتحديات الاقتصادية التي تواجه زمبابوي، مقرونة بالأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وبالحزاءات المستمرة التي يفرضها بعض

وأودّ أن أنقل إلى هذا اللقاء آخر التحيات من فخامة الرئيس أرماندو إميلو غويوزا، الذي لم يتمكن من الحضور اليوم بسبب التزامات وطنية ملحّة. والحقيقة هي أن موزامبيق ستجري انتخاباتها العامة الرابعة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وستكون هناك أيضاً انتخابات لبرلمانات الأقاليم للمرة الأولى في تاريخ البلاد. وهذه الانتخابات دليل على إرادتنا السياسية القوية والتزامنا بزيادة دعم الديمقراطية فيها، حيث سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الموزامبيين وحمايتهم، توحدنا في مكافحتنا للفقر المدقع، وفي جهودنا لمصلحة السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

ونتيجة لهذه الأجواء السياسية المساعدة، سجّلت موزامبيق أداءً اقتصادياً ثابتاً ومؤشرات استقرار اقتصادي طوال السنوات الخمس الماضية، مع معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٧,٨ في المائة. وانخفضت مستويات الفقر من ٦٩,٤ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٥٤,١ في المائة عام ٢٠٠٣. ونتيجة لتقدّمنا الملحوظ في التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية، نتوقع خفض مستوى الفقر إلى نسبة ٤٥ في المائة بنهاية العام الحالي. غير أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة تحدّد من تقدّمنا نحو ذلك الهدف: فقد جرى التنبؤ بإمكانية تراجع النمو الاقتصادي إلى ٤,٣ في المائة عام ٢٠٠٩.

وفي هذا الصدد، ينصب تركيز الحكومة على ضمان عدم تعميق آثار الأزمة، المقترنة بكوارجت طبيعية دورية، فضلاً عن أمراض منها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا المستوطنة والسل، وتحاشي الظروف التي تمنع عودتنا إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي عرضته للتوّ. وترحب موزامبيق بإطلاق تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، هنا في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتعهّد بأداء

وفي هذا الصدد، يجدر استذكار الحاجة الماسة إلى تسريع الإصلاح الجاري للأمم المتحدة، بما فيه إصلاح مجلس الأمن، وتنشيط الجمعية العامة، فضلاً عن عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية وكفاءة واتساقاً، بحيث تصبح أكثر استجابة للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. والحقيقة هي أن موزامبيق، بصفاتها أحد البلدان الثمانية الرائدة التي تختبر أداء مبادرة وحدة العمل، تشارك مشاركة كاملة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري.

وتؤمن موزامبيق إيماناً راسخاً بالتعددية، وبأن الأمم المتحدة في موقع القلب منها. ونعتقد أيضاً أن الأمم المتحدة متدى خاص يجمع التطلعات العالمية إلى عالم مسالم وآمن ومستقر ومزدهر، يتسم فيه تعزيز قيم التسامح واحترام حقوق الإنسان والتعاون الدولي من أجل التنمية.

وختاماً، أود أنؤكد التزام موزامبيق بمواصلة المشاركة في الجهود الدولية لمعالجة المسائل ذات الاهتمام العالمي، وبخاصة مكافحة الفقر والتأثير السلي لتغير المناخ، وتعزيز التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إدوارد نالبانديان، وزير خارجية جمهورية أرمينيا.

السيد نالبانديان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أقدم بالتهنئة الحارة للسيد على التريكي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ونعرب عن استعدادنا للعمل معه لتنفيذ جدول الأعمال الطموح الماثل أمامنا أثناء هذه الدورة. كما أود أن أعرب عن شكرنا إلى الرئيس السابق، ميغيل ديسكوتو بروكمان، على عمله الدؤوب أثناء الدورة السابقة.

إن كل دورة جديدة للجمعية العامة تشكل فرصة لنا، لتقاسم، إنجازاتنا وشواغلنا، ونضم جهودنا في الدفع

الشركاء في التنمية، تجعل تحقيق الانتعاش الاقتصادي السريع المنشود صعب المنال. لذا، نؤكد مجدداً دعوة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى رفع جميع الجزاءات عن زمبابوي.

وتشير قلقنا محاولات تقويض الاتفاقات التي وقعتها جميع الحركات السياسية الممثلة في مابوتو في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، ونؤيد أي قرار أحادي ينتهك جوهر تلك الاتفاقات. ونؤكد مجدداً دعمنا للحوار السياسي الجاري في مدغشقر، ونحث جميع أصحاب المصلحة السياسيين على التنفيذ الكامل لاتفاقات مابوتو.

وبالإضافة إلى الجهود دون الإقليمية لمعالجة حالة الصراعات الراهنة في أفريقيا، عُقدت دورة خاصة للاتحاد الأفريقي في طرابلس في آب/أغسطس الماضي، للنظر في مجموعة واسعة من الصراعات، بهدف إيجاد حلول لها، وإرساء سلام وأمن واستقرار دائم وراسخ في القارة. وبهذه الروح، تحيي موزامبيق وتدعم المبادرات الجارية على المستويين الإقليمي والقاري معاً، الهادفة إلى تعزيز السلام الدائم والمستدام، والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور والصومال من بين مناطق أخرى.

وعلى صعيد الشرق الأوسط، تشجع موزامبيق باحتمالات حل قائم على حل الدولتين، وفعال ومجد ودائم للفلسطينيين والإسرائيليين، فضلاً عن تطبيع عربي - إسرائيلي أوسع، كنتيجة للالتزامات التي تعهد بها أصحاب المصلحة المعنيون أثناء هذه المناقشة العامة.

وقد حان الوقت لكي نعمل معاً على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، لضمان التنفيذ السريع والكامل للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وإننا نكرر اعترافنا بالدور الحيوي الذي قامت به الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية، بحثاً عن استجابات مستدامة للمشاكل التي تواجه العالم اليوم.

لقد ركّزنا على عملية إصلاح الأمم المتحدة لكي نضمن لهذا المنتدى أن يكون قادراً على عكس الوقائع الحالية بشكل أفضل، ويعزز قدراته وفعاليته في معالجة التحديات الحديثة. وأرمينيا ملتزمة بتعزيز القدرات المؤسسية للأمم المتحدة، ودعم عملية إصلاحها، ومستعدة لتقديم مساهمتها.

لقد اتفقنا بنجاح على عدة قرارات حيوية، بما فيها تشكيل لجنة بناء السلام وإنشاء مجلس حقوق الإنسان. ونتطلع إلى المزيد من التقدم في حماية تلك الحقوق، بما يتفق مع واجبات الدول الأعضاء، ونشهد مناقشات صادقة في إطار مجلس حقوق الإنسان بشأن المسائل المتبقية، واقتسام الخبرات للتغلب عليها، كمدخل حقيقي إلى النجاح في هذا الصدد.

وإننا نعتبر منع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، المبادئ والأركان الرئيسية لمحمل نظام أمن الإنسان. وفي هذا الصدد، نُشيد بتقرير الأمين العام عن تنفيذ المسؤولية عن الحماية (A/63/677)، الذي يرسم للأمم المتحدة خطة لمنع الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والتطهير العرقي بتدعيم قدرات المنظمة.

وكما ورد عن حق في التقرير، فإن الإبادة الجماعية لا تحدث فجأة. فالمرّضون ينشرون عدم التسامح والكرهية، مهينين التربة للعنف. وباعتبارنا، نحن الأرمن، ناجين من إبادة جماعية، نرحب بجميع الجهود لمنع ومكافحة مواقف العنصرية وكرهية الأجانب. وقد قمنا بكل ما في وسعنا لتقديم الدعم المتواصل من أجل منع الإبادة الجماعية، وسنواصل القيام بذلك. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون يقظاً لتطور هذه الحالات والأحداث، وأن يثبت قدرته على التصرف في الوقت المناسب لمنع وقوع أي مأساة في المستقبل.

ونعتبر تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار عنصراً رئيسياً في النظم الأمنية العالمية والإقليمية. ويجب أن

قُدماً بمجدول الأعمال العالمي. إننا نمر بفترة مثيرة للتحدي حقاً. ففي السنة الماضية، أصبنا جميعاً بالضرر نتيجة تأثير الأزمة المالية. ولم تترك تلك الأزمة زاوية في العالم ولا قطاعاً اقتصادياً على حاله. وقد شهدت بلدان عديدة في العالم انحساراً اقتصادياً غير مسبوق، شكّل تحدياً خطيراً لمواطنيها تقدّمها المحرّز بصعوبة، ولتطلّعنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولم تنج أرمينيا من الآثار المأساوية للأزمة المالية الجارية. لكن الحكومة الأرمينية بذلت قصارى جهدها لحماية الضعفاء اجتماعياً. ولم يجر أي خفض في ميزانية القطاع الاجتماعي.

ونعتقد أن مساعينا يجب أن تسترشد أولاً، وقبل كل شيء، بضرورة تخفيف التكاليف البشرية للأزمة، بغية تلافي العواقب الخطيرة على أمن الإنسان. كما نعتقد أن أي انتعاش عالمي منصف يتطلب المشاركة الكاملة من جميع البلدان، بمعزل عن حجمها ومستوى تنميتها، في إعداد الاستجابات الملائمة للأزمة. وعلينا أن نلتقي معاً هنا، في هذه الهيئة العالمية، لاتخاذ قرارات تساعدنا في التغلب على الماضي وبناء المستقبل، لأنه لا تزال هناك فجوات مؤلمة تبتدأ أحلام شعبنا وطموحاته.

ووفقاً لولايات وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، فإن لها دوراً هاماً تقوم به في التقدّم بالتنمية طبقاً للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، وفي مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً. ونذكر أن تحقيق تلك الأهداف، التي موعدها النهائي عام ٢٠١٥، سيتطلب جهوداً ضخمة. وستواصل الجمعية العامة معالجة هذه المسألة في دورتها الرابعة والستين، وأرمينيا مستعدة للمساهمة في العملية التحضيرية لاجتماع رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

تلتزم بتسوية سلمية للمشكلة من خلال المفاوضات على أساس مبادئ مدريد للرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن المبادئ الأساسية التي تدور حولها المفاوضات حالياً تركز على مدونات النقطة المرجعية للقانون الدولي، كما ورد في ميثاق هذه المنظمة، ووثيقة هلسنكي الختامية ووثائق دولية أخرى ذات صلة. والمبادئ الدولية لعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ولتقرير مصير الشعوب والسلامة الإقليمية القادرة على البقاء بنفس القدر.

وقد حاول البعض، مطولاً، التقليل من أهمية مفهوم تقرير مصير الشعوب، باعتباره مبدأً من الدرجة الثانية في منظومة القانون الدولي وأقلّ شأنًا من مبدأ السلامة الإقليمية. وعليّ أن أخيب ظنّ مناصري المعايير المزدوجة. فالحقّ في تقرير المصير بند غير مشروط في القانون الدولي؛ إنه مبدأ حرية أي شعب في أن يختار مستقبله ومصيره، ويدافع عن حقوقه الجماعية كلما تعرضت تلك الحقوق وذلك المستقبل للخطر. ولو كان تقرير المصير مبدأً أقلّ شأنًا من السلامة الإقليمية، لما كان لدينا في الأمم المتحدة سوى ٥٢ دولة عضواً بدل الـ ١٩٢ عضواً حالياً.

إن الثقة والمساءلة بين الدول المتجاورة ضمانات للتعاون المستدام والأمن الدائم في أية منطقة. ولا يزال علينا في جنوب القوقاز أن نشهد ذلك. فمنطقتنا في الحقيقة من بين أكثر البؤر الساخنة الحساسة على خريطة العالم السياسية، وتعج فيها المخاطر والتحديات الأمنية. إذ نُكبت بصراعات وتوترات دولية، وبخطوط تقسيم وإغلاقات اقتصادية. وباتت الحدود المغلقة والعلاقات المقطوعة أمورا طبيعية.

لكنّ عملاً جريئاً واستجابة شجاعة لتلك الحالة يحملان الوعد بتغييرها إلى الأفضل. وقد بدئ بعملية تطبيع

نقوم بمسؤولياتنا وألاً نعمل من أجل عدم الانتشار والقضاء على الأسلحة النووية فحسب، وإنما للقضاء على الطموحات العسكرية لبعض الدول أيضاً. فمن غير المقبول مطلقاً تنفيذ التهديدات بالوسائل العسكرية لحلّ النزاعات على أعلى مستوى، وأن تبقى تلك التهديدات بدون ردّ من جانب المجتمع الدولي.

إن عملية سلام ناغورني كاراباخ، التي تجري بوساطة الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تمضي قدماً. ورئيساً أرمينيا وأذربيجان ووزيرا خارجيتهما يلتقون بانتظام لمناقشة مبادئ حلّ شامل للصراع. وأرمينيا مقتنعة بأنه لكي يمكن للأطراف أن توفر فرصة للتقدم بالتسوية السلمية لصراع ناغورني كاراباخ، ينبغي لها أن تلتزم بالامتناع عن الخطوات التي يمكن أن تعيق الحوار وعملية السلام. وأذربيجان تزيّف باستمرار عرض جوهر مشكلة ناغورني كاراباخ في المسرح الدولي، كما فعلت منذ يومين في هذا المنتدى، سعياً منها للتقليل من أهمية أعمال التطهير العرقي وسياسة العنف ضد شعب ناغورني كاراباخ. وسيستذكر المجتمع الدولي العدوان الأذربيجاني المفتوح، والأعمال القتالية الواسعة النطاق والحرب ضد ناغورني كاراباخ، التي ساعدها فيها مرتزقة مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بمنظمات إرهابية. وقد أزهقت هذه الأحداث في النهاية أرواح عشرات الآلاف من المدنيين.

ونعتقد أن هناك أساساً جدياً لتسوية مشكلة ناغورني كاراباخ، إذا تمت تلبية الشروط المحددة الواردة في الإعلان الذي وقّعه رؤساء أرمينيا وأذربيجان وروسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وإعلان وزراء خارجية البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والإعلان الذي أقرّه وزراء خارجية ٥٦ دولة عضواً في تلك المنظمة في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر. ووفقاً لهذه الوثائق، يجب على الأطراف أن

يقوم بواجباته الهامة. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً، للإعراب عن التقدير لسلفه، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على قيادته للدورة الثالثة والستين.

إننا نلتقي عند لحظة محورية في تاريخ الأمم المتحدة. فمنذ إنشاء هذه المنظمة، لم يسبق لمجتمع أمنا أن حَبِرَ حشداً من الأزمات التدميرية العديدة كالتّي شهدناها في الماضي القريب. لذا، فإنني إذ أشعر بالاعتزاز، وبالإدراك الكامل للمسؤولية المنوطة بي وبنا جميعاً هنا، أخاطب هذه الجمعية العامة للمرة الأولى بصفتي وزيرة مسؤولية عن الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

إن بلدي يحیی السيد التريكي على اختياره موضوع المناقشة العامة لهذه السنة، في ضوء الأزمات العديدة التي نواجهها، والحاجة إلى استجابات عالمية فعالة. وفي الحقيقة، إن العالم يواجه اضطراباً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. إذ أن خطورة ندرة الغذاء والوقود، وظهور أسوأ أزمة اقتصادية ومالية في عقود، وتحدي تغير المناخ وأوبئة الإنفلونزا، كلها اتخذت طابعاً دولياً ومتعدد الأبعاد. وقد قوّضت معاً جوهر أسس نظامنا المتعدد الأطراف، وأسهمت في تفاقم التفاوتات القائمة.

وكان نهج الاقتصادات المتقدمة حيال هذه الأزمة استحداث مجموعة تدابير محفّزة وطنية وإنقاذ صناعاتها المتعثرة - وباختصار، التحوّل إلى السياسات العامة التي تعالج مصالحها المحلية بشكل حصري تقريباً. والبلدان النامية تعاني وطأة آثار الأزمة المالية الناجمة عن الجشع وسوء الإدارة في البلدان المتقدمة النمو. وفي مواجهتنا للنمو الاقتصادي الراكد أو المتهاوي لأسباب خارجة عن سيطرتنا، فإننا متروكون الآن للتعامل مع نشاط اقتصادي متراجع، وبطالة متزايدة ناجمة عنه، إلى جانب المشاكل الناجمة عن ذلك، بينما نحن

العلاقات الأرمنية - التركية في أيلول/سبتمبر الماضي على يد الرئيس الأرمني سيرج سارجسيان. وتلك المبادرة من جانبه - المعروفة بـ "دبلوماسية كرة القدم" - تُعد بأن تثمر على الرغم من جميع الصعوبات. ففي السنة الماضية، وبمساعدة وسطائنا السويسريين وشركاء دوليين آخرين، أحرزنا تقدماً نحو فتح حدودنا المشتركة، وهي آخر الحدود المغلقة في أوروبا، وتقدّمنا نحو تطبيع علاقاتنا بدون أية شروط مسبقة. ونثق بأن الإرادة السياسية اللازمة ستتغلب في النهاية على عقلية الماضي، وأن تسود الحكمة والشجاعة الضروريتان للقيام بالخطوات الحاسمة الأخيرة.

وقد شجّعنا جداً دعم المجتمع الدولي. ونحن ندرك تماماً الآثار الأساسية والإيجابية لتطبيع العلاقات الأرمنية - التركية، وفتح الحدود خدمة للأمن والاستقرار في المنطقة.

ويجب علينا أن نوثّق الروابط بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونُعدّ خططاً للتعاون والأمن ذات فائدة متبادلة وشاملة. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هيئة بيئة آمنة ومزدهرة للجميع. ولجابهة التحديات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، علينا، جميعاً، أن نسخر جهودنا ومواردنا وإرادتنا السياسية لذلك. ولا يمكننا أن نجابه هذه التحديات بنجاح، ونمضي قدماً ببرنامج التنمية الدولي إلا إذا عملنا معاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماكسين بامبلا أوميتا ماك كلين، وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ماك كلين (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): باسم وفد بلادي، يسرّني أن أنضمّ إلى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئة السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه لرؤس الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ويمكنه أن يطمئن إلى الدعم والتعاون الكاملين من بربادوس، بينما

الرشيدة ومراعاة المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، على الرغم من إعاقاتها. لكنّ هذا لا ينفي مواطن الضعف المتأصلة فينا، ومواردنا المحدودة أو قدرتنا المقيّدة على الاستجابة لتقلّبات البيئة الاقتصادية.

ومن النتائج الإيجابية الرئيسية للأزمة الراهنة زيادة التعاون بين بلدان الجنوب التي قامت بدور هادئ ولكنه هام في تعزيز التجارة والاستثمار بين البلدان النامية على مرّ السنوات. وقد أسهم ذلك في إثراء قيمة ذلك التعاون، ويشترّ بإمكانية كبرى للنمو والتنمية المستقبليين.

أما الدرس المستفاد على الصعيد الوطني فهو أن التنمية تستلزم المشاركة الفعالة من المجتمعات المحلية، والقطاعات العامة والخاصة والمجتمع المدني. وقد ظهر ذلك بوضوح في تنفيذ اتفاقات شراكتنا الاجتماعية، وهي استراتيجية ناجحة جداً على صعيد بربادوس منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، واستُخدمت نموذجاً في بلدان نامية أخرى.

لقد أبرزت الأحداث العالمية الأخيرة أهمية اتخاذ نهج متعدد الأطراف نحو حل المشاكل العالمية. وربما تكون الأمم المتحدة المؤسسة الأكثر أهلية لمهمة حشد الاستجابات العالمية. ومن المؤسف أنها أحييت طوال السنة الماضية إلى دور ثانوي في البحث عن حلول للأزمة الاقتصادية والمالية الجارية.

ولن تكون بربادوس شريكة في أي جهد لتهميش الأمم المتحدة، التي لديها دور فريد وشرعي في اتخاذ القرارات الاقتصادية ووضع القواعد. كما أننا لن نشارك المرتابين التشكيك في أهمية هذه المنظمة الحيوية والمتعددة الأطراف أو في شرعيتها. لكننا سنبقى في الجبهة الأمامية للدعوات إلى إصلاحها لضمان أنها مجهزة تجهيزاً كاملاً

مضطرون في الوقت نفسه إلى مجابهة الزيادة في الديون وتناقص التجارة الخارجية والعائدات الاستثمارية الأجنبية.

ومع أننا نرحب بالمبادرات لاستحداث مجموعة تدابير إنقاذية لأقل البلدان نمواً، هناك ضرورة مؤكّدة وواضحة لتوسيع هذه المبادرات، بحيث تشمل مجموعة أوسع من البلدان النامية. وبربادوس أحد البلدان التي تنتمي إلى مجموعة صغيرة مصنّفة بلداً صغيراً مثقلة بالديون ومتوسطة الدخل، خاضعة للمراقبة، ولكنها جديرة بالاهتمام والمساعدة الدوليين من الشركاء الثنائيين والمؤسسات المتعددة الأطراف على السواء. وبما أننا نناقش آثار الأزمة العالمية ونقترح المساعدة للبلدان المتضررة، ثمة حاجة إلى ضمان الاعتراف بأن بلداناً منها بربادوس، تقع ضمن الفئة الواسعة من الاقتصادات الضعيفة.

وقد وجدت الوكالات المتعددة الأطراف، ومنها البنك الدولي، من خلال البحث التجريبي ومدخلاتها الجارية، أنّ تلك البلدان فريدة في انفتاح اقتصاداتها وفي ضعفها أمام الصدمات الخارجية. لكنّ هذه المجموعة لا تزال مستثناة من التمويل الامتيازي والإعفاء من الديون. ويتواصل التركيز على بيانات الدخل الفردي، وهي مؤشر هزيل على الاستدامة الاقتصادية والضعف الوطني. فبلداننا بحاجة إلى آليات دعم كافية مع معايير استحقاق منقّحة، للحؤول دون انحراف عمليات تنميتنا.

إن هذه الأزمة تشكل فرصة للاقتصادات المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية لمعالجة الإخفاقات ومواطن القصور الحالية في النظام المالي الراهن. وهذا هو الوقت المناسب لتشكيل هيكلية جديدة وأكثر شفافية، داعمة للأهداف الإنمائية.

وبربادوس بدورها شديدة الاعتزاز بأنها استطاعت توفير مستوى معيشي لائق لشعبها، من خلال الإدارة

بقضية السلام الدولي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة، وشدد على أهمية بناء نظام دولي يعمل بالاستناد إلى مبدأ تعددية الأطراف، ويحترم المساواة في السيادة للدول ومبادئ عدم الانحياز الحقيقي.

ويساور بربادوس القلق بسبب التزعة المتزايدة لدى مجموعة من الأعضاء محدودة من الأعضاء إلى تولى صلاحيات اتخاذ القرارات بشأن مسائل تؤثر على المجتمع الدولي بأكمله، بدون موافقة ذلك المجتمع أو مشاركته. فنحن نبذد الفرص لإقامة نظام إدارة عالمية عادلة وأكثر إنصافاً، إذا بقيت المسؤولية عن وضع القواعد واتخاذ القرارات الموكلة إلى مجموعات محدودة من الأعضاء، وغير مسؤولة سوى أمام أنفسها. فما من مجموعة حصرية من البلدان، مهما كانت كبيرة، أو قوية، أو غنية، تملك احتكاراً للحلول.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والمحكمة الجنائية الدولية، كانت كلها مناصرة من بعض أصغر أعضاء الأمم المتحدة، وهي تمثل مجرد نماذج قليلة على المساهمة القيمة التي قدمتها الدول الصغيرة لتعزيز تعددية الأطراف وتقديم الحلول للمشاكل العالمية المعقدة. فيمكن للدول الصغيرة أن تكون شريكة فعالة في البحث عن حلول عالمية للأزمات القائمة، ويجب أن يكون لهذه البلدان مقعد على الطاولة حين تتخذ القرارات بشأن مسائل ذات اهتمام عالمي.

وفي هذا الصدد، يشكل استهداف الولايات القضائية الخارجية الصغيرة، في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بذريعة أنها أسهمت، بطريقة ما، في نشوء تلك الأزمة، ظلماً يستحق أشد إدانة ممكنة. وإلى من يودّون إعادة كتابة التاريخ، يجب أن نستذكر أنه كانت للأزمة المالية أصولها في العالم المتقدم النمو، وأنها نتجت عن الإفراط في المغامرة،

ومتمكنة من مساعدة الدول الأعضاء في مجابهة التحديات العالمية.

وحتى الآن، بقيت الجهود لإصلاح الأمم المتحدة جزئية في طابعها، وإلى حد كبير بل غير منسقة ومتضاربة أحياناً. والتحديات الاستثنائية التي نواجهها تتطلب إصلاحاً شاملاً. وسيستلزم ذلك مستوى من التحول الذي يعد الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين. وهناك حاجة في هذه الدورة إلى إعطاء الأولوية لضمان الالتزام على أرفع مستوى باستكمال برنامج الإصلاح.

ويجب إعطاء الأولوية لإصلاح مجلس الأمن إذا أريد تحقيق التغيير الفعال في إطار منظومة الأمم المتحدة. ومن الواضح أن هيكله مجلس الأمن وتشكيله وأساليبه عمله لا تعكس الوقائع العالمية الراهنة. وتعتقد بربادوس أنه ينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيه الدائمة وغير الدائمة. ويجب أن يكون هدفنا ضمان جعل المجلس أكثر تمثيلاً، وديمقراطية قابلية للمساءلة أمام جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة بدون تعريض فعاليته للخطر.

وحقيقة الترابط العالمية هي أن مصائرنا مترابطة ترابطاً لا ينفصم. ولا يمكننا التراجع إلى الانعزالية أو الراديكالية. ويجب علينا بحسب الضرورة والهدف، أن ننشئ البنية الأساسية المتعددة الأطراف الضرورية لإدارة عالم معقد ومتربط. كما يجب أن يشارك الجميع في هذا البحث الجديد عن تعددية الأطراف الأفضل والأكثر فعالية. ويجب أن يرمي جهدنا الجماعي إلى استعادة دور الأمم المتحدة الذي ارتآه لها مؤسسوها: "جعلها مرجعاً لتنسيق الأعمال الأمم".

وكان رئيس وزراء بربادوس، الأونورابل ديفد تومبسون، في خطابه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين (انظر A/63/PV.12)، قد أعاد تأكيد إيمانه بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه الدول الصغيرة في الدفع قُدماً

وترحب بربادوس بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي ما فتئت تشكل أداة حيوية لبناء القدرات في ذلك البلد، في المجالات الرئيسية من الإدارة، وتدعيم سيادة القانون وحقوق الإنسان. لذا، نطالب مجلس الأمن بتمديد ولاية تلك البعثة، بحيث يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم لشعب هايتي في سعيه إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

وبوصف بربادوس جزيرة صغيرة، فإنها تدرك المخاطر الشديدة التي يمثلها تغير المناخ. والخراب الذي أصاب خططنا الساحلي وشعبنا المرجانية يوضح المخاطر الكامنة الناجمة عن ظاهرة الاحترار العالمي. وليست تلك المخاطر غريبة عن بربادوس، ولكنها تُفرض على الأمم المتقدمة والنامية عبر العالم، على السواء، بأساليب لا تحصى.

وفي غضون ثلاثة أشهر، سنلتقي في كوبنهاغن، لنقرر بشأن مساق العمل لمواجهة هذا الخطر العالمي ذي الأبعاد غير المسبوقة. ونحن نعرف العواقب الكارثية للإخفاق في الحد من انبعاثات غاز الدفيئة العالمية. والمطلوب هو تغيير شامل لطريقة توليد الطاقة واستخدامها لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية.

وقد التزمنا في بربادوس بتخفيف اعتمادنا على النفط المستورد، وزدنا بشكل بارز استخدامنا للطاقة المتجددة. وفضلا عن ذلك، اعتبرنا الانتقال إلى اقتصاد أخضر أولوية وطنية. واستحدثنا عددا من المعالم والمؤشرات الرئيسية لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق ذلك الهدف. ونقد نفدنا تلك الأنشطة بدعم ضئيل من المجتمع الدولي، مستخدمين مواردنا الذاتية الخاصة. واضطررنا لتحويل حصة متزايدة من ميزانيتنا الوطنية لتمويل تدابير التكيف. ووفقا لتقديرات البنك الدولي، يُقدّر إجمالي تكلفة الأثر السنوي لتغير المناخ المحتمل على جميع بلدان الجماعة

والفساد، والاحتياط وعدم فعالية الضوابط التنظيمية والإشراف في تلك البلدان.

وتدعم بربادوس دعما كاملا اقتراح الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بالبناء على البرنامج القائم بالفعل والجاري تنفيذه في إطار الأمم المتحدة، لمعالجة المسائل المتصلة بالخدمات المالية العالمية. وبالتحديد، نطالب بتحويل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، إلى هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. على أن يكون الهدف المركزي للجنة الحكومية الدولية المقترحة منح البلدان النامية صوتا فعالا حين يقرر المجتمع الدولي بشأن المواضيع المتعلقة بالمسائل الضريبية.

والدول الديمقراطية الصغيرة، مثل دولتي، مقتنعة بالحاجة إلى ضمان الامتثال لسيادة القانون واحترام القواعد الدستورية. لذا، فإننا مضطرون لتسجيل قلقنا العميق حيال أي خلل في النظام الدستوري لأية دولة ذات سيادة، وحيال السابقة الخطيرة التي قد تنشأ عن هذا الأمر، إذا تُرك بدون مواجهة من المجتمع الدولي. وتدعم بربادوس دعما كاملا موقف الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، اللتين تطالبان بالإعادة الفورية لرئيس هندوراس المنتخب قانونيا إلى منصبه.

وبربادوس مهتمة على نحو مماثل بأن تضمن أن آثار عصر الحرب الباردة في نصف كرتنا الغربي، تفسح المجال لروح جديدة من الشراكة الإقليمية، التي يمكن معها للأنظمة السياسية المتنوعة أن تتعايش في وئام. لذا، تثلج صدورنا التطورات الإيجابية فيما يتعلق بإعادة إدماج جمهورية كوبا الشقيقة في التيار الأساسي لشؤون نصف الكرة الغربي. ويحدونا الأمل في أن يؤدي تحديد الحوار بين الولايات المتحدة وكوبا إلى الرفع الكامل للحصار وتطبيق العلاقات بين هذه البلدين في المستقبل القريب.

السيد محمد (تشاد) (تكلم بالفرنسية): باسم وفد بلادي وأصالة عن نفسي، أودّ أن أقدم أحرّ التهاني لرئيس الجمعية على انتخابه الرائع لترؤس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وسيكون من قبيل التقصير عدم الإعراب عن اعتزازنا وسرورنا بانتخاب ممثل بلد مجاور وشقيق وصديق لتشاد. إنني أُشير إلى الأخ علي التريكي، ممثل الجماهيرية العربية الليبية العظمى. وهو بفضل خصاله وخبرته الدبلوماسية الطويلة والغنية، سيجد من السهل قيادة عملنا ببراعة. ومن خلالي، يطمئنّه الوفد التشادي على تعاونه الكامل في أداء مهمته الصعبة ولكنها نبيلة للغاية.

وأودّ أيضاً أن أعرب عن امتناننا لسلفه على قيادته أعمال الدورة الثالثة والستين بمهارة ورؤية. واسمحوا لي كذلك بأن أوجّه تحية مستحقّة للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على التزامه الدؤوب بالعمل على الدفاع عن المثل العليا لمنظمتنا وتعزيزها.

ومن هذه المنصة، استذكرت الوفود في الدورة الثالثة والستين أزمات الغذاء والطاقة والأزمة المالية التي عصفت ببلادنا، وتفاوت التأثير بعواقبها وفقاً لمستوى التنمية في كل بلد. فأية استنتاجات ينبغي لنا أن نستخلصها بعد سنة من الحشد والتعاون والعمل المكثف للتغلب على تلك الأزمات؟

وتبقى هذه الأزمات عوائق حقيقية أمام دولنا الفقيرة، وهي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي نلتزم بها جميعاً، ولا سيما لتمويل استراتيجياتنا الإنمائية. وعلى الرغم من الحشد الدولي الكبير، هناك مخاطر بالغة تتمكّن البلدان الفقيرة من موافاة الموعد النهائي لعام ٢٠١٥. وهذا ما يثير المزيد من القلق لأن الحالة مستمرة، وتبقى محور المناقشات الدولية. وما زالت الحالة تؤدي أيضاً إلى عواقب تعرّض للخطر تنفيذ توافق آراء مونتيري، وبخاصة المساعدة

الكاريبية بمبلغ ٩,٩ بلايين دولار في السنة، أو بنحو ١١,٣ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والأعضاء المنتسبين إليها.

ويتحمّل المجتمع الدولي مسؤولية معنوية وأخلاقية عن دعم العمل العالمي العاجل والطموح لتوفير تمويل التكيف للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولقد تعثرت كثيراً قدرتنا في منطقة البحر الكاريبي على معالجة تغير المناخ، بسبب آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. لذا، سيكون المقياس الضروري للنجاح في كوبنهاغن هو مدى إسهام القرارات التي نتخذها في ضمان بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية واستمرار جدواها.

وقبل أن أحتم كلمتي، اسمحوا لي أن أطلب دعم الجمعية العامة بشأن مسألة نشأت كتحدٍّ صحي كبير لبلداننا، بما فيها بلدان منطقة البحر الكاريبي. فقد أصبحت الأمراض المزمنة غير المعدية أحد أهم أسباب الاعتلال. ونعتقد أنه يجب إدراج هذه المسألة في المناقشات العالمية بشأن التنمية. لذا، نؤيد الدعوة التي أطلقها رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة بشأن تلك المسألة (انظر A/64/PV.5).

وأخيراً، إن أماننا عدداً من المسائل المعقدة لتدارسها في هذه الأوقات الصعبة. وعلى الرغم من برامجنا المتعددة وأولوياتنا المختلفة، فإننا نشاطر هدفاً نهائياً مشتركاً ألا وهو: تحقيق السلام والأمن والتنمية لجميع شعوب العالم. وإلى أن يصبح ذلك حقيقة، لن يكون هناك بلد آمن. وإنني أؤكد مجدداً على التزام بربادوس بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لبلوغ ذلك الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موسى فكي محمد، وزير خارجية جمهورية تشاد.

كذلك للحالة السائدة في دارفور، التي هي مصدر قلق عميق لحكومة بلدي. وفي ما يتعلق بالقارة الأفريقية، فإننا نؤكد مجدداً على دعمنا واستعدادنا للإسهام في أية إجراءات مشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من أجل تسوية سلمية ودائمة لتلك الصراعات. وفي الحقيقة، نرحب بالمبادرة التي أطلقها مؤخراً قائد الثورة الليبية، رئيس الاتحاد الأفريقي، لعقد اجتماع خاص في طرابلس، مخصص للنظر في الصراعات في أفريقيا وتسويتها.

وعلى صعيد القضية الفلسطينية، نحث منظماتنا ونشجعها على مواصلة جهودها بعزم أكبر لدعم إبرام اتفاق سلام يتيح التعايش السلمي لدولتين ذات سيادة، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهذه فرصة للترحيب بالتزام الإدارة الأمريكية الجديدة، بقيادة الرئيس باراك أوباما، بإعادة السلام إلى تلك المنطقة التي مزقتها الحرب.

وينبغي للنهج الجديد الذي اتخذته تلك الإدارة في العلاقات الدولية أن يؤدي أيضاً إلى موقف جديد حيال كوبا، المثقلة طوال عقود بحصار اقتصادي وتجاري ومالي لم يعد مبرراً بعد اليوم. ولذلك السبب ترغب تشاد أن ترفع الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة الحصار الذي يتعارض مع الرؤيا الجديدة للعالم والمبادئ العظيمة التي تناصرها منظماتنا.

وبالانتقال الآن إلى الأزمة في دارفور وعلاقتنا مع السودان، نود أن نسترعي انتباه الجمعية إلى خطورة الحالة التي تهيمن على أمن حدودنا وتهدد السلم والأمن الإقليميين. ولتلك الأزمة تداعيات جلية تماماً على الأمن في مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخلها في شرق بلدي والبيئة الضعيفة فعلاً في ذلك الجزء، بصورة خاصة، وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدي بصورة عامة.

وتتمثل النتيجة الأخرى لتلك الأزمة، وهي ليست بالنتيجة الثانوية، في ظاهرة الجنود الأطفال، الذين كثيرا

الإغاثية الرسمية، والأعمال التجارية وديون بلدان الجنوب والتجارة العالمية.

وما لا يمكننا تكرار قوله بما يكفي هو: إن البلدان النامية ستظل تدفع ثمننا غالباً جراء أزمة اقتصادية لم تتسبب بها. ولهذا، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد جهوده سريعاً لتخفيف الصعوبات التي تواجهها تلك البلدان.

وهناك مسألة رئيسية أخرى مثيرة للقلق ولا تقل أهمية، هي الآثار السلبية لتغير المناخ على العالم عموماً، وعلى البلدان النامية، ولا سيما الأكثر ضعفاً. وهنا كذلك، تقع بلداننا ضحايا ظاهرة يتسبب بها كبار منتجي غاز الدفينة، أي البلدان الصناعية. ونحن نشعر بتلك الآثار يومياً بوصفها كارثة كبرى على بيئتنا وزراعتنا وتربية مواشينا - وباختصار، على حياة سكاننا في شكل مجاعات وأمراض من جميع الأنواع.

والمثال الأكثر بروزاً هو خطر الاختفاء الكامل لبحيرة تشاد، إذا لم يلتزم المجتمع الدولي التزاماً صارماً بمساعدتنا على إنقاذ تراثه العالمي. ففي ٤٠ سنة، انخفضت مساحة سطح البحيرة من ٢٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع إلى ٣ ٠٠٠ كيلومتر. وتتوقع بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد أن يهبط المجتمع الدولي إلى دعم خططها لإنقاذ البحيرة، بما في ذلك بتنفيذ مشروع تحويل مياه نهر آوبانغوي في جمهورية أفريقيا الوسطى لتغذية بحيرة تشاد.

ومبادرة من فخامة رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، التزمت تشاد بغرس ١٠ ملايين شجرة في السنة لمكافحة التصحر. وهذا البرنامج الذي يشكل جزءاً من مشروع الجدار الأخضر الكبير، الذي أطلقه تجمع دول الساحل والصحراء، بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي.

وبالانتقال إلى مسألة تسوية النزاعات، فمع أننا نرحب بالتقدم المحرز هنا وهناك، يؤسفنا أن الأمر ليس

الأمن في مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين، فالحل الحقيقي لأزمة دارفور لا يمكن أن يكون إلا سياسيا بغية تمكين اللاجئين والمشردين من العودة إلى أوطان أجدادهم.

ولهذا السبب يرحب بلدي بجميع مبادرات المجتمع الدولي في هذا الصدد. وقد أيدت حكومتي ولا تزال تؤيد عملية قطر، وترحب بالجهود الحثيثة التي يبذلها القائد الشقيق معمر القذافي لتأمين تسوية سياسية للأزمة، ومؤخرا جدا لإعادة إطلاق عملية الدوحة. وعلى نفس المنوال، نرحب أيضا بالمبادرات الأخيرتين الأمريكية والمصرية.

كما نرحب بجهود المجتمع الدولي لتطبيع العلاقات بين بلدنا والسودان. وقد وقع بلدي والسودان على كثير من الاتفاقات، وكل ما بقي إنجازه الآن هو تنفيذها.

وينبغي ألا يستخدم ترحيبنا باللاجئين الفارين من الحرب في دارفور وتيسيرنا لإجراءات المجتمع الدولي لمساعدتهم كحجة من جارنا في أي محاولة لزعة استقرارنا.

وعلى الصعيد الوطني، فإن حكومة تشاد، وبدفع من السيد إدريس ديي إيتنو، رئيس الجمهورية، ورئيس الدولة، تواصل الحوار السياسي مع المعارضة الديمقراطية استنادا إلى اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وفي هذه الأجواء من الثقة المتبادلة، انتهينا للتو من عملية إحصاء السكان بغية تنظيم انتخابات حرة وشفافة. وقد أنشئت للتو لجنة وطنية انتخابية مستقلة تتألف من ممثلي الحكومة والمعارضة، وبدأت بمزاولة عملها فعلا.

وعلى الرغم من الهجمات المتكررة التي يشنها المرتزقة والحركات المسلحة بدعم من الخارج على سلامتنا الإقليمية ومؤسساتنا المنتخبة ديمقراطيا، فإن الحكومة لا تزال تدافع عن المصالحة والتفاهم الوطني. وقد استعادت عدة جماعات مسلحة مركزها القانوني من خلال تنفيذ اتفاق سيرت المبرم

ما يجندون رغما عنهم من جانب مختلف الجماعات المسلحة التي تسيطر على المنطقة. وخلال مختلف الحملات التي قام بها الجيش الوطني التشادي، نجح في تحرير مئات من هؤلاء الأطفال، وسلمهم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة لترعاهم وتعيد إدماجهم في الحياة المدنية. وقد نُظمت حملة للتفتيش والتوعية في مختلف الثكنات في جميع أنحاء البلد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والأمم المتحدة وعدد من البعثات الدبلوماسية المتواجدة في نجامينا بغية منع حدوث هذه الظاهرة وكبحها في الأماكن الموجودة فيها فعلا.

هذه هي الأسباب التي تجعل تشاد تتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإيجاد حل لتلك الحالة التي طالقت لفترة طويلة جدا. وفي الوقت ذاته، فإن هذا الأمر يدل على مدى خطأ الاعتقاد بأن بلدي يؤجج الحرب في دارفور من خلال دعم المتمردين السودانيين هناك.

وعلاوة على ذلك، نود أن نعرب مجددا عن كامل استعدادنا للتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لتنفيذ ولايتها في شرق بلدنا. وندين تأخير نشرها الكامل في الميدان وما نجم عنه من مصاعب في كفالة الأمن الفعلي للسكان الضعفاء مثل اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا والعاملين في المجال الإنساني. ومن الضروري أن تعزز الأطراف المشاركة في هذه البعثة جهودها لاستدراك ذلك التأخير، الذي يؤدي استمراره إلى مخاطر يومية للسكان الذين يجب علينا جميعا أن نحميهم. ويساورنا بالغ القلق إزاء المستقبل الغامض لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ونتساءل عن القدرات الوطنية التي ينبغي إيجادها لمعالجة الحالة بتعزيز عمليات الحفاظ على النظام والأمن في المناطق الخاضعة لولايتها.

وبغض النظر عن جهود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، أو جهود بلدي لتحسين

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، رحب جميع أفراد شعب غينيا ترحيباً حماسياً بإنشاء المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية. وقررت القوات المسلحة الغينية أن تضع مصير البلد بين أيديها بعد وفاة الرئيس لانسانا كونتي في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بغية تفادي الانفجار الاجتماعي الذي كان سيضر بالسلام والأمن والاستقرار والوحدة والتنمية المنسجمة في البلد.

إن ضعف الإدارة السياسية والاقتصادية وما يتصل به من آثار متمثلة في الفساد والإفلات من العقاب وتعاطي المخدرات والاتجار بها وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة وتخلي المؤسسات الجمهورية عن دورها، عوامل أضعفت بشكل كبير سلطة الدولة. وقد اتخذ المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية، وفاء منه بالتزاماته، إجراءات محددة نتائجها مشجعة.

وتشمل هذه الإجراءات، من جملة أمور، التحضير لجدول زمني لعملية الانتقال، وضعته وقبلته جميع الأطراف المعنية استناداً إلى حوار تشاركي وشامل، ينبغي أن يمهّد السبيل إلى إجراء انتخابات ديمقراطية وحرّة وشفافة بغية استعادة النظام الدستوري. وهناك أيضاً مكافحة المخدرات، واختلاس الأموال العامة، والجريمة المنظمة وغيرها من الآفات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، سيوضع برنامج خاص لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، بما في ذلك المياه والكهرباء، فضلاً عن البدء بإصلاح قطاعي الأمن والدفاع.

وفي هذا السياق، يتمتع المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية بعلاقة عمل وثيقة مع أصحاب المصلحة الوطنيين. وقد مكّن تآزر الأنشطة من إنشاء لجنة مخصصة قامت بتقييم ومراجعة الجدول الزمني للعملية الانتقالية. وفي أعقاب وضع الجدول الزمني الجديد، ستجرى الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، والانتخابات التشريعية في

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. والتزمت جماعات عديدة أخرى بالمضي في هذا المسار، وهو ما نتج عليه.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعم بلدي للطلب الذي قدمه إلى هذه الجمعية رئيس الاتحاد الأفريقي من أجل إجراء إصلاح عادل ومنصف لمجلس الأمن، إصلاح يراعي التطلعات المشروعة للقارة الأفريقية وتطور تاريخ العلاقات بين الدول.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد ألكسندر سيسى لوا، وزير خارجية جمهورية غينيا والجلالية الغينية في الخارج.

السيد لوا (غينيا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن الوفد الغيني الذي أتشرف برئاسته، أود أن أنقل إلى الرئيس، السيد علي عبد السلام التريكي، أمين شؤون الاتحاد الأفريقي في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية العظمى، تهانئ غينيا، حكومة وشعباً، على انتخابه الرائع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. كما أود أن أنقل إليه تهانئ النقيب موسى داديس كامارا، رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، ورئيس المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة الغينية.

ووفد بلدي على اقتناع بأن عملنا سيُتوج بالنجاح لأن السيد التريكي دبلوماسي محنك. ونؤكد له كامل تعاوننا. كما أود أن أعرب لسلفه، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، عن مدى تقدير وفد بلدي لحكمته وللطريقة المتفانية التي أدار بها عمل الجمعية في دورتها الثالثة والستين. وتثني جمهورية غينيا على العمل الممتاز الذي أنجزه الأمين العام بان كي - مون على رأس منظمنا من أجل السلام والتنمية والرفاه في العالم.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة غياردو هر نانديس (السلفادور).

تعرب الحكومة الغينية عن بالغ امتنانها لجميع الذين يدعمون جهودها في إطار انتقال سلمي وتوافقي وناجح. وتود السلطات الغينية أن تشكر جميع الذين أبدوا حسن نيتهم، لا سيما قائد الثورة الليبية وصاحب الجلالة ملك المغرب، فضلا عن أصحاب الفخامة رؤساء السنغال وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وليبيريا وسيراليون ومالي، على كل ما فعلوه من أجل الوحدة والمصالحة والاستقرار في غينيا. كما تعرب السلطات الغينية عن شكرها لجميع القادة من أفريقيا، وغيرها من القارات، الذين أعربوا عن استعدادهم لتقديم مختلف أنواع المساعدة لكفالة النجاح التاريخي والنموذجي لعملية الانتقال في بلدنا.

ويشمل جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة مجموعة من القضايا المتكررة، التي تشكل تحديات حقيقية لبناء نظام عالمي جديد قائم على العدالة والتضامن والتنمية المستدامة. ولا يزال تحقيق هذه التطلعات رهينا بوفاء المجتمع الدولي بالتزاماته تجاه البلدان النامية، التي تتحمل عبء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وقد أصبح هذا الأمر ضروريا على نحو أكبر لأنه، على الرغم مما أحرز من تقدم في مكافحة الأوبئة والأمية والفقر المدقع، لا تزال بحاجة إلى بذل جهود جبارة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو كامل ومنسجم.

وبالتالي، من الواضح أنه لا بد من إقامة شراكة تعطي الأولوية لتنمية أفريقيا من خلال زيادة المعونة وتدفقات الاستثمار بصورة كبيرة. وتستحق مسألة الديون الخارجية التي تقوض جهودنا للقضاء على الفقر أن نوليها اهتماما خاصا. وعلاوة على ذلك، فإن الأسعار المتدنية التي نحصل عليها مقابل السلع الأساسية، إلى جانب تقلبات الطبيعة، والآثار المضرة للنشاط البشري على البيئة وتغير المناخ، كلها أمور تسهم في جعل الاقتصادات الأفريقية هشّة وتؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي والغذائي.

آذار/مارس من ذلك العام. واقترانا بذلك، أقيمت علاقة ثقة وتعاون مع مجموعة الاتصال الدولية المعنية بغينيا، التي تمثل مهمتها في مصاحبة هذه العملية الانتقالية.

ويولي المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية والحكومة أهمية بالغة لمكافحة الاتجار بالمخدرات في بلدنا الذي تحول في السنوات الأخيرة، لسوء الطالع، إلى أحد محاور هذا الاتجار في غرب أفريقيا. ومما يدل على خطورة الحالة، اكتشافنا مؤخرا في بعض مدن بلدنا مواد سامة ومختبرات سرية. وقد أدت العمليات الجريئة التي قامت بها السلطات الجديدة إلى إلقاء القبض على أشخاص من أعلى الرتب في قوات الأمن والدفاع والخدمة المدنية.

وتسعى جمهورية غينيا إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي لهذا الجهد الرامي إلى تثبيت الاستقرار. وندعو إلى تطبيق الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي لوضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية التي اعتمدتها لجنة المخدرات في دورتها الثانية والخمسين التي عقدت في فيينا في آذار/مارس ٢٠٠٩.

كما قامت الحكومة الغينية بأعمال لإضفاء طابع أخلاقي على إدارة المالية العامة. وفي هذا المجال، كشفت عمليات مراجعة الحسابات عن العديد من حالات اختلاس للأموال على مستويات رفيعة من أجهزة الدولة. وقد استخدمت الأموال التي استردت حتى الآن للتمويل الجزئي لبرنامج توفير الماء والكهرباء للجميع، الذي أطلقه المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية لتحسين الأحوال المعيشية للسكان. ويجدد وفد بلدي مناشدته الشركاء الإنمائيين أن يقدموا المزيد من الدعم المادي والمالي والتقني خلال فترة الانتقال في غينيا.

وبالنيابة عن المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية ورئيس الجمهورية، فخامة النقيب موسى داديس كامارا،

أما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فلا تزال غينيا على اقتناع بأن تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تتطلب بالضرورة حلا شاملا يفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ومن واجب المجتمع الدولي أن يكفل تحقيق هذا الحل.

وفي آسيا، تعرب غينيا مجددا عن التزامها بمبدأ وحدة الصين وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية بالطرق السلمية.

إن الأعمال الإرهابية تنتشر في جميع أنحاء العالم، وتؤثر بشكل عشوائي على الضحايا الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون. ويجب التنديد بعبارات واضحة بأشكال الوحشية وعدم التسامح تلك. ويرحب وفد بلدي باعتماد الأمم المتحدة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولا تزال نؤيد وضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب، ونأمل في استمرار المشاورات بشأن هذه المسألة بروح التعاون الكامل.

ولا يزال بلدي يولي أهمية بالغة للجهود الدولية في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة. ونعرب عن دعمنا لحظر الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والتدمير الكامل لتلك الأسلحة، فضلا عن القضاء على الاتجار بالمواد الانشطارية. وفي أفريقيا، يشكل تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع وبدون ضوابط مصدرا لعدم الاستقرار بالنسبة للدول ولانعدام الأمن للسكان. وقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اتفاقية بشأن هذه المسألة بهدف تهيئة بيئة للسلام من خلال إطار للتعاون بين الدول الأعضاء من أجل المراقبة والإزالة المنهجية لتلك الأسلحة، التي تؤجج الحروب الأهلية.

وفي ما يتعلق بالأمن والسلام، أحرز تقدم هام في منع نشوب الصراعات وتسويتها. غير أن مناطق التوتر لا تزال موجودة هنا وهناك، مع ما يرتبط بذلك من خسائر في الأرواح، ومعاناة لا توصف، وتدمير الممتلكات، وتدفقات اللاجئين والأشخاص المشردين.

وفي أفريقيا، تبرز عملية السلام والمصالحة على الصعيد الوطني التقدم بفضل الإجراءات المنسقة من جانب الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، بدعم من المجتمع الدولي على الرغم من انتهاكات حقوق الإنسان وسوء الإدارة الاقتصادية والسياسية. وفي حوض نهر مانو، فإن نجاح التدابير الفعالة لبناء السلام في سيراليون وليبيريا يواسينا ويذكر الأمل في قلوبنا. ومن خلال تنفيذ اتفاق واغادوغو للسلام، تعزز كوت ديفوار عملية إعادة التوحيد لديها وهي بصدد تنظيم انتخابات حرة. وتدعم جمهورية غينيا هذه العملية.

وفي أماكن أخرى في القارة، فإن النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية في غينيا - بيساو وموريتانيا يبشر ببداية عهد جديد سيؤدي إلى المصالحة الوطنية والسلام والاستقرار والتقدم. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنخرط الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة في حوار سيؤدي بدون شك إلى استعادة السلام في شرق البلد، الذي يشكل منطقة للاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وفيما يتعلق بالصومال والحالة في دارفور، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، بغية إيجاد حل سياسي سريع ودائم.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، بينما نرحب بجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص، فإن بلدي يرحب بالمبادرة المغربية للتفاوض بشأن منح مركز للحكم الذاتي لمنطقة الصحراء. ونحث الأطراف المعنية على إيجاد حل سياسي مقبول للطرفين لهذا النزاع.

يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تلزم القارة بتطوير البنية التحتية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن المشاكل المتعلقة بتغير المناخ استرعت انتباه جميع الدول بسبب التهديد الذي تشكله هذه الظاهرة على البشرية. وغينيا، التي تحتل مكانا هاما في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة واستراتيجياتها واستعادة التوازن البيئي في غرب أفريقيا، تدرك خطورة الحالة والحاجة الملحة للعمل. يدعو وفد بلدي بقوة إلى اتخاذ إجراءات دولية منسقة وشجاعة لوضع حد لهذه المفارقة حيث أن البلدان والشعوب التي أسهمت بأقل قدر في حدوث ظاهرة الاحترار العالمي هي الأكثر معاناة من أشد عواقبها خطورة. ويحدونا الأمل في أن يرتقي مؤتمر قمة كوبنهاغن المقبل إلى مستوى التوقعات الكبيرة للبشرية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص للمشاكل المتصلة بتدفقات الهجرة والعديد من المسائل الكامنة وراءها. ولن تتمكن من إدارة تدفقات الهجرة إلا من خلال تعزيز التضامن الفعال.

يعاني العالم اليوم من تغيرات سريعة ومعقدة وعميقة. وما زال السلام والتنمية والاعتماد المتبادل بين الدول حقائق لا يمكن إنكارها، وعوامل أساسية من أجل عالم مزدهر يتسم بالتضامن. ولذلك، فإن تعددية الأطراف الخيار العملي الوحيد للتصدي للتحديات العالمية التي تواجه البشرية. وما زال وفد بلدي مقتنعا بأن الدورة الحالية ستزيد من تعزيز دور منظمنا العالمية وأنشطتها في الدفاع عن القضايا العادلة.

ويتطلب نجاح هذا البرنامج التزام جميع الدول الأعضاء ودعم الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف.

لقد وجد العالم نفسه أمام أزمة مالية واقتصادية غير مسبوقة. ولم تسلم أفريقيا من الآثار المعدية لهذه الأزمة. ويفصل تقرير الأمين العام الكيفية التي شهدت بها قارتنا انتكاسات في مجالات حاسمة مثل النمو الاقتصادي والتنمية الزراعية والقضاء على الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد حان الوقت لإعادة النظر في الهيكل المالي الدولي لجعله متكيفا مع حقائق القرن الحادي والعشرين من حيث تمثيله للدول الأعضاء وأساليب عمله، فضلا عن التوزيع العادل للموارد.

إن المبادرات الابتكارية ضرورية في مجالات التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون ونقل التكنولوجيا والتمويل للبلدان النامية بصفة عامة وأقل البلدان نموا على وجه الخصوص لتمكينها من الاستفادة من العولمة بأكبر قدر ممكن. وفي ذلك السياق، تبعت على الأمل الالتزامات التي قطعت في مونتيري وجوهانسبرغ والدوحة ولندن وبيتسبرغ في إطار مجموعة العشرين. ومن المهم أن تؤدي بسرعة مفاوضات جولة الدوحة إلى اتفاق بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية ووضع حد للفقر المدقع.

تعلق بلدي أهمية كبرى على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وتحسينها وجعلها أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر انسجاما مع الأولويات الوطنية، وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

ترحب غينيا بالتقدم المحرز في تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونظرا لعبء الديون، نحض المانحين على العمل لتعزيز الموارد والقدرات الوطنية والدولية لدعم الاستراتيجيات التي وضعت لجعل متطلبات بلوغها نقطة الإنجاز أكثر مرونة.

أنفاسها من هذه الأزمة وتكافح من أجل العثور على مياه أهدأ.

في ذلك الصدد، من المهم إعادة تشكيل جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بوصفها جولة إنمائية، مع التركيز على تخفيض كبير في التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية.

كما يجب أن تؤخذ بمنتهى الجدية مسألة التخفيف الجوهري من عبء الديون لكي تستفيد البلدان النامية من مواردها المحدودة لتحقيق التنمية الوطنية. وما زال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمرا ممكنا، ولكن يجب على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها المتفق عليها إذا أريد تحقيق تلك الأهداف وفقا للجدول الزمني العالمي.

ولئن كانت جميع الأهداف الإنمائية للألفية ذات صلة بتطلعات التنمية لدى شعب بلدي وشعوب المنطقة، نؤمن بأن التعليم والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز المؤسسات لإقامة الحكم الرشيد كلها أمور تؤدي دورا محوريا في هذه العملية. ويجب أن تشكل تلك الأمور الأساس لتحقيق التنمية الشاملة. لذلك، وعلى الرغم من التقدم البطيء نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، أحرزنا تقدما كبيرا في مجالات مكافحة الفقر والجوع وتعميم التعليم والمساواة بين الجنسين. وتفتخر بلدي بتكافؤ أحور العمالة للجنسين في القطاع غير الزراعي، وهذه مشكلة قديمة في منطقتنا.

على الرغم من هذا التقدم، يقتضي الأمر الاستمرار في تحسين المجالين الآخرين ذوي الأولوية، وهما خفض وفيات الأطفال وتعزيز صحة الأمهات. للأسف، وفيما أتكلم هنا، فإن حكومة بلدي تعالج خسارة إحدى المستشفيات في الجزء الجنوبي من الجزيرة إذ التهمت النيران قبل أسبوعين مع وقوع

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيد جورج روفوس بوسكيه، وزير الخارجية والتجارة الدولية والاستثمار في سانت لوسيا.

السيد بوسكيه (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن أحر تهاني وفد سانت لوسيا للسيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ونحن واثقون تماما من أنه بفضل خبرته الدبلوماسية الواسعة ستسفر هذه الدورة عن نتائج ملموسة بالمضي قدما في جدول أعمال المجتمع الدولي من خلال هذه المؤسسة الأكثر عالمية، الجمعية العامة، التي وصّفها بحق سلفه السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، بـ "مجموعة الـ ١٩٢". ونعرب عن تقديرنا لعمل السيد ديسكوتو بروكمان الذي نجح في تحقيق الكثير للارتقاء بالجمعية لتستعيد مكانها الصحيح بوصفها برلمان العالم. ونتعهد بالعمل مع السيد التريكي في تعزيز هذا النهج. كما نشكر الأمين العام بان كي - مون على جهوده الدؤوبة بالنيابة عنا جميعا.

عندما وافقت البلدان النامية على الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المتفق عليها دوليا، وهي أهداف طموحة ولكنها ضرورية، لم يتنبأ أحد من تلك البلدان بأن تجري الرياح بما لا يشتهي السفن والعواصف ستكون عاتية والدرب سيكون مليئا بالتحديات. لقد قطعنا أكثر من منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥ وهو الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وما زالت الحكومات في العالم النامي تكافح من أجل تحقيق أهدافها. وهذه الحالة، بالطبع، ناجمة عن مواجهة البلدان النامية مصاعب اقتصادية غير متوقعة جراء وقوع أزمة إثر أزمة لم تكن في معظمها من صنع أيدينا. ولئن كان العالم المتقدم على ما يبدو في المراحل الأولية من الانتعاش، فإن البلدان النامية ما زالت تسترد

العالمي. وتحقيقاً لتلك الغاية، نؤكد على أهمية تعزيز قدرة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها، وجعل المؤسسات المالية الدولية أكثر حناناً في استجاباتها لاستراتيجيات التنمية الوطنية ومساعداتها. ونتطلع إلى تحليل تقرير الفريق المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية عن تنفيذ الولاية، فضلاً عن تقارير الأمين العام عن أزمة الأمن الغذائي العالمية وتقرير منظمة العمل الدولية عن إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل وإسهامات الاتحاد البرلماني الدولي في جدول أعمال تمويل التنمية الجديد.

إن تغير المناخ المسألة الأكثر إلحاحاً، والتحدي الذي يواجهه سانت لوسيا، بل وبقية العالم. فقد برز بوصفه التحدي التنموي الأكثر خطورة الذي يواجه البشرية اليوم - وبالتالي، المطالب بعمل جماعي واستجابة عاجلة. ونشعر بقلق بالغ جراء الآثار الضارة لتغير المناخ التي تغيّر باستمرار إمكانية الحصول على الموارد الأساسية مثل الأراضي والمياه والمواد الغذائية. وانخفاض إمكانية الحصول عليها يهدد الأمن الاجتماعي، وواقع يومي بالنسبة للكثيرين منا في جميع أنحاء العالم. قد لا نختفي عن سطح الأرض، كما سيكون الحال بالنسبة لجزر المالديف، إذا بقينا مكتوفي الأيدي، ولكن بالتأكيد سيكون البقاء مكلفاً.

في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اعتمد رؤساء الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية إعلاناً بشأن تغير المناخ نص على بعض المسائل الملحة التي يتعين على جميع الدول معالجتها. وقبل ذلك، كان لدينا في عام ١٩٩٤ برنامج عمل بربادوس والبيان الختامي لاجتماع رؤساء حكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة لعام ١٩٩٩ والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية التي عقدت عام ١٩٩٩ لاستعراض وتقييم برنامج عمل بربادوس (القرار د/٢٢/٢) واعتماد استراتيجية موريشيوس عام ٢٠٠٥ من أجل مواصلة التنفيذ. وجميعها تمثل سلطة تشريعية واسعة

خسائر في الأرواح. لقد وجَّهنا نداء للحصول على المساعدة، ونأمل في الحصول على المساعدة بسخاء من القادرين على ذلك.

نحن في سانت لوسيا نراقب الحالة الراهنة على الساحة الدولية على مستويين، فنحن نرى التحديات والفرص - الفرص لاتخاذ خطوات جديدة جريئة والتفكير من منظور جديد في معالجة القضايا التي تواجهنا. ومن المؤكد أن المزيج الصحيح من التدخلات الملائمة في السياسات والإرادة السياسية القوية والشراكات الاستراتيجية بدعم من أصحاب المصلحة في التنمية سيساعد دولاً مثل سانت لوسيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. لذلك، لم يُفقد الأمل تماماً.

وبسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والسلع الأساسية الأخرى اضطرت معظم حكومات البلدان النامية تحويل الموارد الشحيحة أصلاً من أجل دعم تلك السلع ليحصل عليها أفقر الناس في مجتمعاتنا. وبالتالي حدّ ذلك من قدرتها على تسديد الديون، وبالاقتتران مع سوء الإدارة في القطاع المالي العالمي، أطلق عنان أزمة مالية واقتصادية عالمية.

إن المؤتمر العالمي الذي عقد هنا في مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه الماضي لتقييم أسوأ انكماش اقتصادي عالمي منذ الكساد العظيم نجح في تحديد التدابير الفورية والتدابير الطويلة الأجل للتخفيف من أثر الأزمة، لا سيما على البلدان النامية، وبدء المداولات الدولية اللازمة بشأن إعادة هيكلة البنية المالية الدولي. ورحبت بالمبادرة سانت لوسيا وبقية الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وشاركنا مشاركة كاملة في مداولاتها.

لذلك تؤيد سانت لوسيا التدابير المنصوص عليها في الوثيقة الختامية (القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق) لدعم المبادرة، وفي الوقت نفسه توفير الآلية اللازمة لمواصلة رصد الاقتصاد

ولئن كانت لممارسات التنمية المستدامة هذه فوائد في الأجل الطويل، فإن الاستثمارات المالية المطلوبة لدعمها مرتفعة جدا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. كنا قد أشرنا إلى أن حكوماتنا قد تبنت سياسات استباقية، غير أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت بحاجة إلى دعم مالي لتعزيز قدرتها على الاستجابة للتحديات الناجمة عن تغير المناخ. وأود أن أؤكد مجددا أن هذه المشاكل ليست من صنعنا. فالافتقار إلى إمكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا والفعالة مقارنة بتكاليفها وبأسعار معقولة يهدد بإبطاء التقدم المحرز بالفعل أو عكس مساره. ولن يكون التخفيف كافيا إن لم تعززه بتدابير التكيف. لذلك نحث الدول على الوفاء بالتزاماتها لصندوق التكيف، مما سيساعدنا على التأقلم مع التغيرات التي جعلت الحياة صعبة بالنسبة للكثير من الشعوب.

نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، اشتركنا في الطلب والمناشدة وحتى في التوصل، إذا لزم الأمر، بأن يحد اتفاق كوبنهاغن الجديد بشأن تغير المناخ جراء ارتفاع درجات الحرارة إلى المستوى الذي يمكن بلوغه وهو ١,٥ درجة مئوية، لأنه من المحتمل لأي ارتفاع أكثر من ذلك أن يكون مدمراً لوجودنا ذاته. ونحث سكان كوكب الأرض الآخرين على أن يكونوا متفهمين ومتعاونين معنا بينما نعمل لإبرام الاتفاق في كوبنهاغن. وإذا لم نتمكن من وقف آثار تغير المناخ أو إبطائه، فإن جميع الأنشطة الأخرى، مهما كانت نبيلة، لن تكون ذات جدوى للبشرية.

إن جهودنا الرامية إلى دفع تقدم تنميتنا إلى الأمام تخرج عن مسارها في بعض الأحيان بسبب نقص الموارد وتجمع غريب يستبعد كثيرا من الدول من إمكانية الحصول على أنواع معينة من المساعدات والقروض و/أو المساعدة الإنمائية المتاحة حالياً لأقل الدول نمواً - وسبب الاستبعاد

النطاق لاتخاذ إجراءات دولية متضافرة وتنص بوضوح على موقف الدول الأضعف.

إن تلك الولاية الواسعة النطاق توفر الإطار لوضع استراتيجية لوقف أثر تغير المناخ الذي يمكن أن يؤدي إلى ظهور عالم مستدام لأجيال الحاضر والمستقبل. والمناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ التي عقدت لمناقشة "المستقبل بين أيدينا: التحدي الذي يواجهه القادة في مجال تغير المناخ"، كانت أيضاً مفيدة في تعزيز ولايات دورات سابقة. وللأسف، يبدو أن بقية العالم لم تر ضرورة ملحة للعمل.

إن سانت لوسيا وغيرها من دول منطقة البحر الكاريبي تعهدت باتخاذ تدابير تخفيفية بصورة طوعية لضمان بقائنا الجماعي. ونعمل بجد من أجل صياغة السياسات ومراجعة التشريعات لتطوير ما نملك من إمكانات الطاقة المتجددة في الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية. وسنكثف الجهود للحفاظ على الغطاء الحرجي المحدود لدينا، الذي يعمل على حماية إمداداتنا من المياه والتنوع البيولوجي، ويشكل عاملاً هاماً في امتصاص الكربون. بالنسبة لنا، هذه التدابير حاسمة للبقاء على قيد الحياة.

انضمت سانت لوسيا إلى غيرها من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لإقامة أنظمة للإنذار المبكر للتنبؤ بوقوع الكوارث مثل الفيضانات والأعاصير. كما اعتمد رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إعلان لايندال بشأن تغير المناخ والتنمية، وأعربوا فيه عن الالتزام بحماية الموارد البحرية والنظم الإيكولوجية في المنطقة، والعمل نحو تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ذلك كان هدفنا داخل الجماعة الكاريبية. ونشكر حكومة ترينيداد وتوباغو على توليها زمام الأمور في أغلب الأحيان بشأن هذه المسائل. كما تعرب حكومة سانت لوسيا عن امتنانها لجمهورية كوبا على المساعدة التي قدمتها، إذ أن برنامجها للمساعدة الطبية الدولية خدم شعوب المنطقة في نصف الكرة الأرضية الأوسع نطاقاً وأبعد من ذلك. ونعرب عن تقديرنا للدعم الذي تلقيناه من بلدان أخرى في منطقتنا، بما في ذلك دول أمريكا اللاتينية: البرازيل والمكسيك وفنزويلا، على سبيل المثال لا الحصر.

إن العلاقات الثقافية التاريخية بين أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي معروفة جيداً. ويجري تعزيز التعاون بين منطقتنا من خلال التطورات التي حدثت مؤخراً مثل مبادرة الاتحاد الأفريقي المعنية بالشتات وأمانة منظمة دول شرق البحر الكاريبي. ونحن في سانت لوسيا تلقينا دعماً من الصناديق الكويتية للمساعدة في تطوير البنية التحتية. وباختصار، نحن نمد يدنا إلى العالم من أجل التعاون والعمل المشترك في مجال النهوض بجهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية، في إطار احترام بعضنا البعض واحترام البشرية.

ذلك هو السبب وراء انضمام حكومة سانت لوسيا للوفود الأخرى في الإعراب عن أحر تعازينا لحكومة تايوان وشعبها في أعقاب الدمار والخسائر في الأرواح التي سببتها كارثة إعصار موراكوت في آب/أغسطس. تايوان ساعدت سانت لوسيا في مجالات التعليم والزراعة والصحة وغيرها من المجالات التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لجهودنا من أجل التنمية. إن ما قدمته من مساعدة في مجال الزراعة، على وجه الخصوص، مكننا من تحسين قدرتنا على الإنتاج وهيأتنا للدخول في سوق تصدير المواد الغذائية. لقد مدت تايوان يد العون إلى جميع الذين طلبوا المساعدة. إن كل ما تسعى إليه أن تكون جزءاً من أسرة الدول وأن تتقاسم معارفها وخبراتها مع بقية العالم. وذلك ليس بالطلب الكبير. ويسرنا أن

المثير للسخرية هو نجاحنا في إدارة شؤوننا. يبدو أننا نُعاقب لكوننا أظهرنا الحكمة في إدارة مواردنا المحدودة.

ما زالت البلدان ذات الدخل المتوسط مثل سانت لوسيا تواجه تحديات كبيرة في الحد من الفقر وخدمة الدين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يسر حكومة بلدي أن تلاحظ أن الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تسلم بضرورة تلبية احتياجات التنمية في البلدان المتوسطة الدخل وتعزيز الدعم العالمي لجهودها في مجال التنمية. ونعلم أن هذه المجموعة من البلدان ليست متجانسة ويجب مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل منها. ومع ذلك، نحن كمجموعة، نستحق مزيداً من الاهتمام من مجتمع المانحين ومنظومة الأمم المتحدة. ونأمل ألا تلقى نداءاتنا آذان صماء وألا تأتي المساعدة بعد فوات الأوان.

بينما نأسف لبطء وتيرة المساعدات من الشمال، نقدر جهود أصدقائنا التقليديين - المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وفرنسا والاتحاد الأوروبي واليابان، على سبيل المثال لا الحصر - الرامية إلى تحقيق أهدافها والتزاماتها المتفق عليها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع ذلك، لا يمكن إغفال أهمية التعاون بين البلدان النامية. لقد أصبح التعاون بين بلدان الجنوب أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والسياسة الخارجية وتشكل أحد أهم أبعاد التعاون الدولي من أجل التنمية، وخاصة في سياق العولمة وتحرير التجارة. كما أن التعاون بين بلدان الجنوب أمر حتمي لاستكمال التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وتعزيز القدرات المؤسسية لبلدان الجنوب للمشاركة في ممارسات التنمية المستدامة. والطبيعة المتغيرة باستمرار للصورة العالمية دفعت البلدان النامية إلى إطلاق مبادرات لتحافظ كل منها على المصالح المشتركة مع الأخرى، نظراً لأنها تمتلك الأصول المتنوعة التي يمكن مع ذلك أن تكون تكميلية.

والجدير بالذكر أن تلك السياسة الإقليمية تتضمن بنوداً تتناول التحسين المستمر لمعايير إقرار الذمة والشفافية والإدارة الرشيدة لشركات القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلناها، فإن المراكز المالية الدولية في منطقة البحر الكاريبي وغيرها من المناطق تتعرض في الآونة الأخيرة لضغط مكثف من البلدان المرتفعة الضرائب. إن سانت لوسيا تدعم شركاءنا الإقليميين في سعيهم المستمر لتعزيز الشفافية عن طريق تعزيز الأطر التنظيمية. كما نقف صفاً واحداً مع زملائنا في الجماعة الكاريبية للمطالبة بمعاملة منصفة أسوة بتلك التي تُمنح للبلدان المتقدمة النمو والجهات الأخرى المستفيدة من المعاملات التفضيلية.

لا معنى للشراء إذا كنا لا نحس بالأمن في بيوتنا وفي بلداننا. لذلك برز على السطح في الأعوام الأخيرة موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كمصدر رئيسي يشغل بالنا جميعاً. ولا يزال الانتشار المقلق للأسلحة الخفيفة مصدر تهديد للدول الصغيرة النامية إذ أن إدخال تلك الأسلحة بطرق غير مشروعة إلى مجتمعاتنا قد وضع حملاً ثقيلاً على أكتاف إقليمنا الذي شهد مستوى غير مسبوق من العنف المسلح، تزيد من حدته المعاناة الاجتماعية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية. وتؤكد سانت لوسيا من جديد تأييدها لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تتناول موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه، وآخرها القرار ٧٢/٦٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. كما تود سانت لوسيا أن تعرب عن دعمها المستمر للتنفيذ الكامل للصكوك الدولية التي تمكّن الدول من كشف الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واقتفاء أثرها في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها.

بالإضافة إلى كل المشاكل المالية التي نعاني منها، يُطلب منا أن نتحمل عبئاً مجحفاً يتعلق بالسلام والأمن

نلاحظ أن بعض الخطوات الإيجابية قد اتخذت في هذا الصدد، ونأمل أن تستمر، حيث فتحت وكالات أخرى أبوابها لمشاركة تايوان، وبالتالي تمكين ٢٣ مليون نسمة من تقديم إسهاماتهم لإخوانهم من بني البشر، وتحقيق تطلعاتهم، كما فعلنا نحن في سانت لوسيا منذ ٣٠ عاماً.

كما نعرب عن مواساتنا لحكومة الفلبين وشعبها في الخسائر في الأرواح والدمار الذي سببه إعصار كيتسانا قبل ثلاثة أيام.

تنضم سانت لوسيا إلى البلدان الأخرى الأعضاء في الجماعة الكاريبية في الإعراب عن القلق البالغ وخيبة الأمل الكبيرة إزاء القرار الذي اتخذته الدولة القائمة بالإدارة بحل الحكومة والسلطة التشريعية في إقليم جزر تركس وكايكوس غير المتمتع بالحكم الذاتي، وهو عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. إننا ندعو إلى عودة سريعة لنظام الحكم الديمقراطي الذي بدونه لن يتسنى لذلك الإقليم المشاركة في عملية التكامل الإقليمي.

إن التنوع الاقتصادي حيوي للدول الصغيرة ولقدرة على المنافسة في اقتصاد يزداد عولمة كل يوم؛ وقد طور العديد من الدول الصغيرة نظماً للخدمات المالية تتسم بالحيوية والنظافة والقدرة على المنافسة في عالم أصبح اقتصاده كثير الاعتماد على قطاع الخدمات. ومن الواضح أن معدلات الضرائب والقدرة على المنافسة في مجال التعويض الضريبي العالمي من الأدوات الأساسية للعولمة وتشكل أحد المجالات القليلة التي استطاعت فيها الدول الصغيرة ولوج هذا الاقتصاد الجديد من موقع تنافسي. ولبلوغ ذلك الهدف، انضمت سانت لوسيا إلى دول أخرى من الجماعة الكاريبية في تموز/يوليه لاعتماد إعلان ليليندال بشأن القطاع المالي: إطار جديد للتنظيم والإشراف الماليين في المنطقة.

مساراً جديداً تقود به شعبنا إلى قمم التنمية والكرامة التي تليق ببلد أنتج اثنين من الحائزين على جوائز نوبل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فاندري فالكوني، وزير الخارجية والتجارة الخارجية والتكامل في جمهورية إكوادور.

السيد فالكوني (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): تحيي إكوادور انتخاب السيد علي عبد السلام التريكي رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين؛ ونعتقد أن خبرته العريضة على الساحة الدولية تبشر بالنجاح لعمل هذه الجمعية. كما تود إكوادور أن تشيد إشادة خاصة بالرئيس السابق للجمعية، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، لما أبداه من عزم على إضفاء روح الديمقراطية على المنظمة والتزام ثابت بقضايا الفقراء الذين لا صوت لهم يسمع في كوكبنا هذا.

إن الموضوع الرئيسي لهذه المناقشة العامة - تعزيز تعددية الأطراف - هو الهدف الذي من أجله أنشئت الأمم المتحدة. مطلوب من هذه المنظمة أن تعبر عن علاقات أفقية وديمقراطية وتتسم بالاحترام بين دول العالم، مع التقيد الصارم بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

غير أن المنظمة، بتركيباتها الحالية وعملاتها الراهنة، لم تفلح في التصدي للتحديات الكبرى في القرن الحادي والعشرين. من أجل ذلك، تلمس الحاجة إلى تعزيز إصلاحها الهيكلي. وينبغي أن يصبح مجلس الأمن أفضل تمثيلاً وأكثر ديمقراطية وكفاءة. ولبلوغ تلك الغاية، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام بتحقيق تحول جوهري هذا العام في تشكيل المجلس وطرائق عمله. كذلك يؤمن بلدي بأن على الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلاً وديمقراطية، أن تؤدي دورها كاملاً كما ينص على ذلك ميثاق الأمم

العالمين. وإذ نؤكد أن آلية التمويل الملائم هي مسؤولية مشتركة بين كل أعضاء المنظمة، نتفق مع الرأي القائل إن جدول الأنصبة المقررة يجب أن يكون منتظماً وبسيطاً وشفافاً. ونؤيد تماماً رأي لجنة الاشتراكات بأن تكون البيانات المتعلقة بالدخل الإجمالي القومي هي المعيار لجدول الأنصبة لأن تلك هي أكثر الطرق دقة لتحديد القدرة على الدفع.

وفي وجه كل تلك التحديات التي أشرت إليها والحالة الراهنة للأوضاع العالمية، لم يعد أمراً واقعياً اللجوء إلى برامج للمساعدة المالية والتقنية المخففة التي عفا عليها الزمن. لقد سببت تحديات إنمائية باهظة الكلفة، تتسم بالتعقيد وتتطلب استجابات تراكمية على المدى البعيد. باختصار، يمر عالمنا اليوم بمرحلة إدارة الأزمات الأمر الذي يؤثر سلباً إلى درجة بعيدة على قدرة البلدان النامية على السير نحو التقدم.

ومهما يكن من أمر، فإن إدارة الأزمات ينبغي أن تتم على خلفية التنمية المستدامة وأن تُدمج في عمليات صنع السياسات في البلدان المانحة والبلدان المتلقية على حد سواء. وعليه، فإن التنسيق والتعاون بين الحكومات والمنظمات والمجتمعات المحلية ضروريان إذا أردنا تحقيق نهج مستدام يستشرف المستقبل.

”وسائل التصدي الفعال للأزمات العالمية: تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات من أجل السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“: ذلك هو الموضوع الذي اخترناه لهذه الدورة للجمعية العامة. وإنني لآمل أن تعمل هيئتنا هذه، المكونة من مجموعات متنوعة من البلدان، على بلوغ تلك الأهداف التي نطمح إليها جميعاً.

تماماً مثل جاسون على متن سفينته آرغو، سيدني هيلين، ستمخر سانت لوسيا عباب البحر دون وجل وتختط

لقد اتخذت أمريكا اللاتينية والعالم بأسره موقفا تاريخيا من خلال قرار الجمعية العامة ٣٠١/٦٣ الذي أدان الانقلاب ضد الحكومة الشرعية في جمهورية هندوراس. لقد رفض المجتمع الدولي بشكل قاطع وبالإجماع، ذلك العدوان الذي وقع على الديمقراطية وعلى كل ممارسات التعايش السلمي بين الشعوب. لذلك نصرّ على عودة الرئيس سيلايا إلى موقعه فوراً ونطالب بحمايته جسدياً وبالوقوف الفوري للقمع الذي يتعرض له شعب هندوراس. إننا في ذلك نؤكد على قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومجموعة ريو واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والبدليل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية ومنظمات دولية أخرى كثيرة أصدرت بيانات حاسمة تجاه هذا الموضوع.

كذلك أود أن أنوّه بالإعلان الصادر عن ٦١ رئيس دولة وحكومة من أمريكا الجنوبية وأفريقيا في أعقاب اجتماعهم في جزيرة مارغريتا بفتروبيلا بتاريخ ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر، الذي أعربنا فيه عن إدانتنا لانقلاب هندوراس. كما أعربنا في ذات الوثيقة عن تأييدنا لاجتماع مجلس الأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الذي ألقى الضوء على مسألة سلامة السفارة البرازيلية في تيغوسيغالبا حيث لجأ الرئيس خوسيه مانويل سيلايا، وذلك أمر مشروع، منذ ٢١ أيلول/سبتمبر، إذ تتعرض لحصار غير مبرر من قوات الجيش والشرطة.

ونطالب المجتمع الدولي بأن يسعى متحداً إلى اتخاذ تدابير حاسمة تكفل عودة النظام الديمقراطي إلى هندوراس بحيث تُجرى فيها عملية انتخابية في شكل من الأشكال ويتم الاعتراف بالسلطات التي تنتخب في تلك العملية.

إننا نواجه اليوم أزمة منهجية متعددة الأبعاد، لا تهدد توازن النظام الاقتصادي فحسب، بل أيضاً بقاء الجنس البشري نفسه. وما أزمات الغذاء والطاقة والمال التي تدعو

المتحدة. وثمة ضرورة ملحة إلى المضي قدماً نحو اتفاقات جوهرية قادرة على تنشيط الجمعية تنشيطاً حقيقياً.

وبنفس القدر، تلتزم إكوادور بعمليات التكامل الإقليمي بوصفها آليات للتنسيق والتعاون والتضامن بين الشعوب. لذلك نتولى ببالغ الحماسة والإخلاص الرئاسة المؤقتة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية التي نعتبرها فرصة للإسهام في التكامل عن طريق آلية جيدة لتعزيز الديمقراطية والرخاء الجماعي على نحو متسق ومتفق عليه.

وتدرك أمريكا اللاتينية وبلدان منطقة البحر الكاريبي أن أفضل طريقة اليوم للتصدي للتحديات الماثلة هي العمل الفعال المتعدد الأطراف. إن منطقتنا تخوض عملية تكامل مكثفة على قاعدة من التضامن والتعاون. وتأخذ تلك العملية أشكالا عدة منها مجموعة ريو واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والبدليل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية والجماعة الكاريبية. لقد تولدت عن هذه المجموعات مقترحات ومبادرات بالغة التنوع، مصممة بحيث تكون مشروعا مشتركا في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية هدفه بناء استراتيجية جديدة للتنمية تتسم بشمول أكبر وتبتعد عن استغلال الغير.

إن أي مجهود لتحقيق التكامل يفترض الاعتراف بمبدأي المساواة بين الدول واحترام سيادتها. لذلك يحمي بلدي قرار العدول عن الإقصاء المححف لشقيقتنا جمهورية كوبا من منظمة الدول الأمريكية. لقد سددنا جزءا من ديون كوبا ومع ذلك، وعلى الرغم من النداءات المتكررة من هذه الجمعية على مدى ١٧ عاما، لا يزال الخطر الاقتصادي والتجاري والمالي مفروضا من الولايات المتحدة ضد ذلك البلد الشقيق. إن الحصار المضروب على كوبا ينافي المبادئ العظيمة للقانون الدولي. واستمراره لا يزال يضر بشكل كبير برفاه الشعب الكوبي وكرامته.

ويشرفني أن أعلن هنا عن واحدة من تلك الاستجابات. ففي يوم السبت الماضي الموافق ٢٥ أيلول/سبتمبر وبمناسبة انعقاد مؤتمر قمة أمريكا الجنوبية وأفريقيا في جزيرة مارغريتا، وقّعت بلداننا على القانون التأسيسي لبنك الجنوب الذي سيبدأ أعماله برأس مال معلن قدره ٢٠ بليون دولار ورأس مال مكتتب قدره ٧ بلايين دولار. إن هذا البنك هو عبارة عن كيان مالي متعدد الأطراف موجّه نحو دعم التنمية البشرية في أمريكا الجنوبية، تم الاتفاق عليه في مؤتمر قمة أمريكا الجنوبية وأفريقيا بناء على اقتراح تقدم به بلدي بشأن إنشاء هيكل مالي دولي جديد، يقوم على مجموعة من الاستجابات الإقليمية.

وبالإضافة إلى هذا الإنجاز، ينبغي أن ننوّه بمبادرات أخرى مثل الصندوق الاحتياطي المشترك بين بلدان أمريكا اللاتينية، وإنشاء نظام إقليمي للمدفوعات تمهيدا لإنشاء بنك إقليمي، وتعزيز نظام مالي موحد يعمل بنظام النقد الإلكتروني بغية تيسير التجارة. وأبشركم بأننا قد شرعنا في خطوات جوهرية لتأسيس نظام مركزي لدفع التعويضات سيدخل حيز النفاذ قريبا في إطار تجمع البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية.

مرة أخرى نؤكد تحفظنا على التدابير التي اتخذتها مؤسسات الإقراض الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث تعاونت بنشاط لاتخاذ تدابير اقتصادية وسياسية شديدة ضد بعض البلدان. كذلك نرفض، عملا بمبدأ السيادة، العلاقة بين البنك الدولي ومراكز التحكيم مثل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي لا يفعل غير إصدار الأحكام على بعض الأطراف ومعاقبتها بينما يخدم المصالح عبر الوطنية على حساب المصالح الوطنية.

بالنسبة لبلداننا، تمس الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة هيكلة ديوننا بل وإعفائها منها، إذ ما عاد

للخجل إلا أعراضا واضحة للعطل الذي أصاب النظام مما يستدعي إعادة صياغته.

إن من أبرز مظاهر الأزمة الشاملة تلك الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة. وعلى الرغم من أن هذه الأزمة انطلقت من أسواق المضاربات المالية الرئيسية في بلدان الشمال الثرية، أي ما يمكن أن نسميه "اقتصاد الكازينوهات"، إلا أن تداعياتها تتضاعف وتتمدد في البلدان النامية.

بيد أن الأزمة المالية الراهنة ليست سوى أحد أعراض أزمة أكبر هي أزمة نظام يفضل اقتصاد أسواق المال والمضاربات على الاقتصاد الحقيقي. كما أنها النتيجة الحتمية لهيكل مالي دولي قائم على عدم المساواة والتمييز وغياب الكفاءة ويحتاج إلى إصلاح سريع. وترى إكوادور أن حل الأزمة يجب ألا يكون في شكل إصلاح تكنوقراطي، بل تغييرا جذريا في النمط الاقتصادي.

لذلك السبب، أيدت حكومتي بقوة قرار الجمعية العامة بعقد المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية في حيزران/يونيه الماضي. لقد كان رافائيل كورّيا، رئيس جمهورية إكوادور، لسان بلدان الجنوب في ذلك المؤتمر، داعيا إلى إصلاح شامل للنظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يعرّض للخطر حياة ورفاه ملايين من البشر في كوكبنا هذا. كذلك اقترح الرئيس كورّيا إضفاء روح الديمقراطية على الهيكل المالي العالمي وإعادة صياغته.

وأُتخذت خطوات هامة في ذلك المؤتمر لإبراز الدور الجوهري للأمم المتحدة في إصلاح النظام المالي العالمي وهياكله. ونرحب باعتراف المؤتمر بالاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية كجزء لا يتجزأ من جوانب التصدي المتعددة الأطراف للأزمة الراهنة.

إضافية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة فوق معدلات التخفيض التي فرضتها الأزمة الاقتصادية.

إن خفض الانبعاثات أمر ضروري ولكنه غير كاف في حد ذاته. يجب تحديد التدابير المطلوبة للتكيف وبخاصة في البلدان الضعيفة والبلدان التي تعوزها الموارد الاقتصادية للتصدي لآثار تغير المناخ. وإنا هنا لا نتكلم عن هبات تُمنح أو قروض تُوفّر لتمويل جهود التكيف، بل عن تعويضات تُدفع، اعترافاً بالدين البيئي وبالمسؤولية التاريخية عن الانبعاثات المفرطة خلال العقود الماضية عندما تم الاعتراف فعلاً بتأثير غازات الدفيئة. وتشير الدراسات الجادة إلى أن تكلفة ذلك ستبلغ ٥٠ بليون دولار على الأقل في ظرف ٢٠ أو ٣٠ سنة.

ونطالب دول الشمال بالوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو بشأن تدابير التكيف والتخفيف، وتطوير ونقل التكنولوجيا وتمويلها، وتعزيز تلك الالتزامات. لكننا ندرك أننا شركاء أيضاً في المسؤولية عن التصدي لأزمة المناخ. لهذا السبب، قدمت إكوادور دليلاً ساطعاً على التزامها بهذه المسألة، وأود هنا أن أذكر بإيجاز أربع مبادرات قام بها بلدي.

المبادرة الأولى التي تمثل الخطوط التوجيهية والقاعدة التي تقوم عليها سياسة إكوادور العالمية في مجال البيئة هي مبادرة حقول النفط في ياسوني إشبينغو - تمبوكوشا تيبوتيني (ياسوني آي تي تي)، وهي عبارة عن مشروع مبتكر طرحه الرئيس رافائيل كوريّا في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ المنعقد عام ٢٠٠٧ يختلف عن المناهج التقليدية التي فقدت مصداقيتها. ولقد قررت إكوادور الاحتفاظ بنسبة كبيرة من احتياطيها النفطي المعروف - أي حوالي ٨٥٠ مليون برميل

ممكنا الاستمرار في إعطاء الأولوية لسداد الديون الخارجية على حساب تمويل الإنتاج والتنمية.

أمامنا مهمة كبيرة في مواجهة آثار الأزمة. إن الفريق العامل التابع للجمعية العامة، المعني بالأزمة المالية، يشكل الآلية المثالية لمتابعة تنفيذ الالتزامات والمهام التي نشأت عن المؤتمر في حزيران/يونيه الماضي.

لقد كشفت الأزمة حقيقة أن الرأسمالية كنموذج للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية لم تعد صالحة. كما أنها أبرزت الاختلالات في العلاقات بين المجتمع والطبيعة والاقتصاد. ولعل أبرز مثال على ذلك يكمن في الاختلالات الموجودة في الطريقة التي تعالج بها مسألة تغير المناخ.

وعقد في الأسبوع الماضي مؤتمر قمة تغير المناخ على مستوى عال في هذه القاعة ذاتها. ولا بد لي هنا أن أقول بكل صراحة إنه كان مخيباً للآمال إلى درجة بعيدة، إذ تكاثرت الكلمات البليغة الخاوية دون أن يصحبها تنفيذ الالتزامات إلا في حالات نادرة. ونتيجة لذلك، كانت استجابتنا للأمر غير ملائمة إطلاقاً وفي بعض الأحيان خالية من أي مسؤولية. بل الأسوأ من ذلك، سمعنا مراراً وتكراراً خلال الأسبوع المنصرم، أن التحدي الأعظم يكمن في الحفاظ على النمو الاقتصادي دون التأثير على البيئة، أي كيف نحافظ على النظام الراهن مع بعض التعديلات الشكلية. نحن نؤمن بأن ثمة حاجة إلى تغيير جذري كامل لأنماط الإنتاج والاستهلاك لا الاكتفاء بتحقيق مزيد من النمو دون التوقف للتعرف على ما وصلنا إليه.

إن مبدأ المسؤولية المشتركة بل والمتفاوتة، كما تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ تقرّ بأن البلدان الثرية والصفوة المفرطة في الاستهلاك هي السبب الرئيسي لهذه الآفة وينبغي تبعاً لذلك أن تتحمل الجزء الأكبر من نفقة خفض الانبعاثات. وعلى الدول الغنية بذل جهود

المنظمة. وسُيستخدم عائد الضريبة البيئية، بإشراف هيئة مثل الأمم المتحدة، في تيسير مشروعات تحويل شبكة الطاقة إلى طاقة متجددة.

وتعتقد إكوادور أن ظروف الأزمة الحالية تشكل فرصة لإحداث تغييرات جذرية نحو تحويل مجتمعاتنا من النمط الحالي القائم على التنافس وعلى أنماط استهلاك لاعقلانية ولا يمكن استدامتها - لأنها تهتم بالسلع أكثر من البشر - إلى مجتمعات يعيش فيها البشر في تناغم مع أنفسهم ومع إخوانهم في البشرية ومع الطبيعة.

وتمثل الأرض والطبيعة والبيئة المادية بالنسبة إلينا مكونات أساسية للمبدأ الرئيسي الذي يقوم عليه ترتيب الأولويات الدستورية وهو الرفاه أو نوعية الحياة. إن مبدأ الرفاه هذا يفترض العيش بكرامة في إطار قيمنا الثقافية وفي تناغم مع الطبيعة ويمثل القاعدة التي تبني عليها حكومي السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تجاوز التفاوت الاجتماعي.

وأود أن أبرز مرة أخرى مسألة خطورة أزمة الغذاء. إن وجود الجوع في العالم في عصر تتوفر فيه التقنيات لإنتاج كميات وفيرة من الغذاء مردّه إلى أن الشركات الزراعية عبر الوطنية هي التي تتحكم في فرص الحصول على الغذاء لأنها تسيطر على السوق العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن الإعانات المالية للزراعة وتشوهات أخرى في مجال التجارة تخلف آثاراً خطيرة على الزراعة في بلدان الجنوب.

ونؤيد بقوة عقد مؤتمر قمة عالمي في روما يعنى بالأمن الغذائي، بالتزامن مع الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، بهدف الوصول إلى اتفاقات تضع الأمن الغذائي والسيادة في سلم الأولويات قبل تحقيق الربح ومضاعفة المكاسب.

من النفط الخام - في باطن الأرض وذلك بغرض بلوغ ثلاثة أهداف هامة.

المهدف الأول هو منع وقوع التلوث الناجم عن انبعاث ٤١٠ ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون وبثها في الغلاف الجوي. أما المهدف الثاني فهو حماية الشعوب الأصلية التي تعيش في منتزه ياسوني الوطني، عنيت شعبي تارومينا وتاغيري. والمهدف الثالث هو حماية التنوع البيولوجي. وفي ذلك الصدد، سيتم في الأسابيع القادمة إنشاء صندوق استثماري دولي يكون بمثابة آلية مالية تتلقى عن طريقها المساهمات الدولية لاستثمارها في مبادرات حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة في بلدنا، تمشياً مع الأهداف الإنمائية المكرسة في خطتنا الوطنية للتنمية.

والمبادرة الثانية هي برنامج "شركاء الغابة" وهي مبادرة تقدم حوافز اقتصادية للشعوب الأصلية والمزارعين الريفيين لحماية الغابة. وسيتيح لنا ذلك حماية ٢٠ في المائة من جملة المناطق التي تغطيها الغابات حتى عام ٢٠١٥.

المبادرة الثالثة تتمثل في برنامج لتحويل شبكة الطاقة بحيث تصبح المصادر الرئيسية للطاقة المستخدمة في البلد مصادر قابلة للتجديد ومستدامة. ويتم تنفيذ أحد المشروعات في إطار ذلك البرنامج في جزر غالاباغوس المصنفة في قائمة التراث الإنساني وذلك بغية جعل مصادر الطاقة المستعملة في الأرخبيل نظيفة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

وستتم مبادرتنا الرابعة في إطار منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وتقوم على فرض ضريبة بيئية بنسبة ٣ في المائة تقريباً من أسعار النفط بغية خفض الطلب على تلك السلعة وبالتالي خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وكان أول من قدم هذا الاقتراح هيرمان دالي، خبير الاقتصاد البيئي، وأعقبه الرئيس رافائيل كورّيا الذي عرضها على

غير قانونيين. في المقابل، هناك ممارسات غير أخلاقية تقوم على الإقصاء والاستغلال. وفي هذا القرن الحادي والعشرين لا تحد أية حدود حركة السلع ورأس المال ولكن الجدران تُبنى للحد من حرية تنقل البشر. وستواصل إكوادور جهودها الهادفة إلى تحقيق حوار متعدد الأطراف وبناء بشأن الهجرة واعتماد نهج شامل لقضايا حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم، بموجب الولاية الصادرة من رؤساء الدول في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعقد عام ٢٠٠٥.

إن إكوادور التي تضع ضمن أولوياتها احترام وكفالة جميع حقوق الإنسان، تستضيف حالياً أعداداً من اللاجئين هي الأكبر في حجمها في بلدان نصف الكرة الغربي. وفي الوقت الذي لا نريد التقليل من الدعم الذي نتلقاه من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نجد أنفسنا مضطرين إلى التذكير بالموارد الاقتصادية الهائلة التي نخصصها لمساعدة أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية. ولقد نفذنا سياسات وتدابير رائدة في ما يتعلق بحماية اللاجئين، ولدينا واحد من أكثر البرامج تطوراً لإدارة شؤون اللاجئين وهو برنامج التسجيل المتواصل.

وإكوادور، بوصفها عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة، تولي أولوية للحوار والتعاون الدولي لتسوية النزاعات، وتؤمن بأن العمل العسكري وحده لن يقود إلى سلام دائم ومستدام في أي منطقة نزاع في العالم.

ويعرف العالم كله مدى التزام إكوادور بعملية إعادة الاستقرار إلى جمهورية هاييتي الشقيقة. لذلك شاركنا بنشاط في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي منذ نشوب الأزمة فيها خلال شباط/فبراير ٢٠٠٤ وذلك في شكل وحدة أغلبها من العناصر المدنية. ولقد بذلنا تلك الجهود تمسحاً مع سياستنا الخارجية القائمة على تقديم الدعم الكامل

إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تمثل الحد الأدنى المطلوب للبقاء والرفاه، يتطلب من بلدان الشمال أن تقدم دعماً حاسماً وذلك بمضاعفة المساعدة الرسمية من أجل التنمية والتعاون الدولي دون فرض أي نوع من الشروط.

وسيجرى في عام ٢٠١٠، بطلب من الجمعية العامة، استعراض التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الذي يُؤمل أن يرسى قواعد الجهود الهادفة إلى تصحيح الأخطاء في تلك الأهداف وتدارك ما أغفلته. وتتضمن أوجه القصور تلك، بشكل خاص، الفشل في دراسة الأسباب الهيكلية للمشاكل، وإغفال حقوق الإنسان، وغياب أي هدف يتعلق بخلق فرص العمل اللائق، واستبعاد شعوبنا الأصلية من عملية رسم السياسات العامة وانعدام النهج المتعدد الثقافات في تحديد تلك الأهداف.

وسُصدر الجمعية في دورتها الراهنة عدداً من القرارات المتعلقة بإكوادور. وإننا على ثقة بأن الدول الأعضاء ستسعى جاهدة إلى جعل جهود المنظمة أكثر فعالية في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي القدرات المختلفة، والاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وتطبيقها، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة الاتجار بالبشر ومواضيع أخرى هامة كثيرة.

وأود أن أشير في هذا السياق بشكل خاص إلى التزام بلدي بمكافحة آفة الاتجار بالبشر. إننا نؤيد بقوة إعداد خطة عمل عالمية، ونضع تحت تصرف المنظمة خبرتنا الوطنية في مجال الإجراءات القانونية والرقابية.

ومن المواضيع الأخرى الهامة بالنسبة إلى جدول أعمال هذه الجمعية موضوع الهجرة الداخلية. إن أحد أهم مبادئ الدستور الإكوادوري المتعلقة بالتحول يقوم على الاعتراف بمبدأ الجنسية العالمية. إننا لا نفرض أية قيود على حركة الناس في جميع أنحاء العالم. لا يوجد شيء اسمه بشر

إن أبسط قواعد الإنصاف تتطلب مني أن أعرب، باسم جمهورية أنغولا، عن عميق تقديري للسيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة على الطريقة الممتازة التي استطاع بها تعزيز الإصلاحات وكفالة تنفيذ قرارات مؤتمر قمة الألفية ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، وكذلك على التزامه الثابت بوضع احتياجات أفريقيا وتنميتها في صلب اهتمامات المجتمع الدولي. كما أشيد بالأمين العام لمبادرته التي جاءت في أوانها بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ.

تتعقد الدورة الرابعة والستون للجمعية في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد. وكثيرة هي التحديات الكبرى التي تواجهنا ومنها صون السلام والأمن الدوليين، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، وكفالة مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وكفالة سيادة القانون في العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كذلك من العوامل البالغة الأهمية مكافحة الجريمة المنظمة وتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب وهما أمران يتطلبان اهتماماً متواصلاً من الأمم المتحدة في سعيها للحصول على التزام أكبر وتدابير أكثر نجاعة من قبل المجتمع الدولي.

ثمة تحديات أخرى تضاف إلى قائمة التحديات التي يجب على المنظمة التصدي لها باهتمام كبير، ولا سيما العجز عن اتخاذ قرارات بشأن نزع السلاح، واستمرار النزاعات المسلحة وتداعياتها على حياة الناس، وأخيراً القضية التي تستقطب اهتمام جميع الدول وهي إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

نعيش اليوم في كوكب أكثر عولمة من ذي قبل، يتسم بتفاوت اقتصادي واجتماعي كبير. وبسبب الجوع والفقر، المرتبطان بالأوبئة المزمنة مثل الملاريا والسل، يموت

في حالات الأزمات والاهتمام بتلك الحالات والسعي إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

لا يسعني أن أختم بياني دون الإشارة إلى اعتزاز إكوادور بقرارها الذي أصدرته قبيل أيام بالامتناع عن أي تسوية لا تتماشى مع القانون الدولي. ويحدونا الأمل أن نتوصل في القريب العاجل إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية كولومبيا الشقيقة لصالح الشعبين. لقد تسنى ذلك بفضل فرص الحوار التي تتيحها اجتماعات الجمعية العامة كل عام.

أخيراً، أوجه تحيات ملؤها المحبة والأمل إلى شعب إكوادور ومواطني بلدي الثوار ورئيسي رافائيل كوريا وإلى بقية شعوب العالم وممثلهم هنا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد أسونسو أفونسو دوس أنفوس، وزير خارجية أنغولا.

السيد أنفوس (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ السيد علي التريكي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

وأود أن أؤكد دعم جمهورية أنغولا غير المحدود له في أداء مهمته الكبيرة. إن وفد أنغولا يثق ثقة مطلقة بأن الدورة الرابعة والستين، تحت قيادته الحكيمة، ستؤكد من جديد أهمية الجمعية العامة في السعي إلى إيجاد حلول متفق عليها للمسائل الحساسة التي تؤثر على البشرية، وتكون بذلك قد أسهمت في جعل العالم آمناً وحرّاً ومنصفاً.

كما أعرب عن تقدير وفدي العميق لسلفه، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على الكفاءة العالية والخبرة الواسعة اللتين أظهرهما في أداء مهمته بصفة رئيس للجمعية العامة.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا وأوبئة أخرى ذات صلة.

وعلى الرغم من المصدر الخارجي للأزمة الاقتصادية والمالية، إلا أنها تأثرت تأثيراً كبيراً على نمو الاقتصادات الأفريقية نتيجة هبوط قيمة الأصول والأصول المالية المودعة في الخارج، وبصفة خاصة الانخفاض الكبير في سعر المواد الخام التي تصدرها بلدان القارة. لذلك ينبغي إعادة النظر في النظام الاقتصادي والمالي الحالي برمته بدلا من البحث عن حلول مؤقتة لمواجهة المشاكل الآنية. وإننا بحاجة إلى تحديد السبل الكفيلة بإعادة هيكلة العالم بحيث يخدم مصالح جميع الشعوب والبلدان من منظور عالمي.

وترحب حكومي بالمبادرات، وإن كانت غير كافية، التي اتخذت في إطار تحرير التجارة، كما تؤيد فكرة إصلاح المؤسسات التنظيمية التي تحكم عالم المال والاقتصاد. كذلك ندعو إلى مزيد من السلاسة والشفافية عند تحويل رأس المال إلى أقل البلدان نموا.

وبالمثل، ترحب أنغولا بمختلف المبادرات المتعددة الأطراف، ولا سيما منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، ومؤتمر أفريقيا وأمريكا الجنوبية، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، والمنتدى الهندي - الأفريقي، ومؤتمر قمة كوريا الجنوبية وأفريقيا ومؤتمر القمة الأفريقية - الأوروبية، ومؤتمر القمة التركية - الأفريقية وهي أحدث تلك المبادرات. وترى أنغولا أن كل تلك المبادرات تتسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى تنمية أقل البلدان نموا التي تضم أغلب بلدان أفريقيا وعلى وجه الخصوص أنغولا.

ولقد قدم الأمين العام تقريراً هاماً للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا (A/63/130) وبخاصة فيما يتعلق بوفاء شركاء أفريقيا بالتزامات التي دخلوا فيها على هامش الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

الملايين من الأشخاص كل عام ويدمر جيل بأسره في أفريقيا الأمر الذي يهدد التنمية والتقدم في قارتنا على نحو خطير. وهناك إذاً حاجة ملحة إلى تصحيح هذا الوضع الذي يقضي على شعبنا، ويدفع الرجال والنساء إلى الوقوع في بؤرة العنف والجريمة بل أصبح، إلى درجة ما، سبب بعض المشاكل الخطيرة التي تواجه البشرية حالياً.

لقد أصبح الأمن الغذائي بالتالي واحداً من الشواغل الرئيسية للقارة الأفريقية نظراً لأهميته للصحة والإنتاجية والاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي. إن أنغولا تؤمن بأنه يمكن التقليل من العجز الراهن في الأمن الغذائي في أفريقيا إذا وقف المجتمع الدولي متحداً خلف الأهداف الرئيسية التالية.

أولاً، الاحتفاظ باحتياطي من الأغذية والأدوية لحالات الطوارئ لمساعدة من هم بحاجة إليها. ثانياً، إعداد استراتيجيات وبرامج وطنية وإقليمية متكاملة في مجالات الزراعة والتجارة والنقل والمياه والتدريب المهني يمكن تنفيذها بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووكالات متخصصة أخرى من وكالات الأمم المتحدة.

إن خطط العمل التي تصاغ في إطار المبادرات الإقليمية تتسم أيضاً بأهمية بالغة ويمكن أن تساعد على سد بعض الفجوات في الغذاء ومكافحة الأوبئة. وأود هنا أن أخص بالذكر، في جملة مبادرات أخرى، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإعلان واغادوغو وخطة عملها لعام ٢٠٠٤ حول العمالة وتخفيف حدة الفقر، وإعلان مابوتو الداعي إلى تخصيص ١٠ في المائة من النفقات العامة للزراعة والتنمية الريفية، وإعلان سيرت بشأن الزراعة والمياه، وقرار أبوجا بشأن الأمن الغذائي وإعلاني أبوجا ومابوتو بشأن

وتلتزم أنغولا ببلوغ هدف التعليم للجميع كما يتضح ذلك من زيادة عدد الطلاب في نظامنا التعليمي ثلاثة أضعاف. وفي عام ٢٠٠٥، وبفضل استثمارات الحكومة في مجالات القطاع الاجتماعي، صعدت أنغولا خمس درجات في تصنيف مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية. وأنغولا ملتزمة ببلوغ الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وفي مجال الرياضة، أحرزت أنغولا مؤخرا بطولة كرة السلة الأفريقية للمرة العاشرة وستستضيف الدورة القادمة لكأس الأمم الأفريقية في كانون الثاني/يناير القادم بعد أن قامت ببناء المرافق اللازمة لذلك الحدث الهام في قارتنا.

كل تلك الإنجازات الضخمة التي تمت في وقت جد قصير تملأ الأنغوليين جميعا بمشاعر الفخر وتعزز ثقتهم بالمستقبل. إلا أن مثل هذه الإنجازات لا تحدث في معزل عن السلام والوئام الاجتماعي وتفترض بالضرورة أن تتحمل الدول نفسها المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية والتقدم والرفاه لشعوبها.

وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن في أفريقيا في مجال الحكم الرشيد، وإضفاء الصبغة المؤسسية على أجهزة الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، ينبغي أن نعي الصعوبات المتبقية والطريق الطويل الذي ينتظرنا. وهنا أشير على سبيل المثال إلى توطيد السلم والأمن وهما شرطان لازمان للتنمية ولتعزيز حقوق الإنسان.

وفي ذلك الصدد، أود أن أضيف أن على مجلس الأمن أن يواصل تمويل عمليات حفظ السلام والأمن في أفريقيا وأن يدعم جهود الدول الأفريقية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والقرصنة، والإرهاب. إضافة إلى ذلك، أعتقد أن من الضروري التشديد على حقيقة أن أي استراتيجية لتسوية وحسم النزاعات، ولا سيما ولايات بعثات حفظ السلام، لا يمكن

وتشاطر أنغولا الأمين العام شواغله ذات الصلة التي ذكرها في تقريره ذلك، وبخاصة إشارته إلى أهمية الانتقال العاجل من مجرد التعبير عن الإرادة السياسية إلى أفعال ملموسة، وذلك بالسعي على نحو شامل ونشط إلى بلوغ الأهداف المتوخاة.

لقد أورد الأمين العام أمثلة قاطعة: تدني مستويات المساعدة وحجم الالتزامات؛ والتباطؤ في إلغاء الديون الخارجية للبلدان الأفريقية؛ والآثار السلبية الناجمة عن الإخفاق في احتتام جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وكلها أمور تقلل من الفرص المتاحة للقارة الأفريقية. وتشاطر أنغولا كل تلك الشواغل وتخلص، بعد الاستماع إلى كل الكلمات البليغة التي ألقاها المتكلمون الذين سبقوني، إلى أن لا وجود لحلول سحرية أو نماذج تصلح بذات القدر للجميع، وتمكّن أقل البلدان نمواً من إيجاد حلول سهلة وإجابات فورية لقضايا التنمية بين عشية وضحاها.

ومثلما يدرك الرئيس بالتأكيد، فإن النمو الاقتصادي في أنغولا مشجع جداً. ودعوة بلدي إلى المشاركة في مؤتمر قمة مجموعة الثماني التي انعقدت في لوكيلا بإيطاليا بتاريخ ١٠ تموز/يوليه - وهي دعوة تشرفت بها حكومة أنغولا وشعبها عظيم الشرف - دليل قاطع على اعتراف المجتمع الدولي بأن أنغولا تسير على الطريق الصحيح نحو تعزيز التنمية المستدامة. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، بلغ المعدل التراكمي لنمو الاقتصاد الأنغولي ٩٢,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية. وفي أقل من أربعة أعوام، تضاعفت قيمة الدخل القومي الإجمالي ضعفين مع معدل نمو سنوي حقيقي بلغ تقريباً ١٧,٨ في المائة. وفي ذات الفترة، شهدت أنغولا ارتفاعاً حاداً في الاستثمارات العامة والخاصة التي بدورها خلقت عدداً كبيراً من فرص العمالة ولا سيما في القطاع الزراعي.

إن الأمم المتحدة تمثل، دون أدنى شك، المنتدى الرئيسي للتعاون المتعدد الأطراف، الأمر الذي يستدعي السعي بصفة دائمة ومتنامية إلى تعزيز مصداقيتها عن طريق تدابير فعالة وخلاقة وذات منحى عملي. وعليه، فإن حكومة أنغولا ترحب بالصيغة الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة مهامه، وبخاصة الاستعراض الوزاري السنوي والمنتدى التعاوني الإنمائي. كما تجدر عند الحديث عن الإصلاحات التي تمت بالفعل، الإشارة بشكل خاص إلى إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان.

إن حكومة بلدي، وإن كانت ترحب بالتقدم الذي أحرز في تطور الأمم المتحدة وسبل عملها، لا يسعها إلا التذكير بأن الأمم المتحدة قد أنشئت قبل وقت طويل، يفوق نصف قرن، في حقبة من تاريخ المجتمع الدولي نأمل ألا تتكرر أبداً.

العالم اليوم مختلف تمام الاختلاف، فقد ساهمت التنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية بعدد كبير من البلدان في تضيق الشقة بين أكثر البلدان تقدماً وأقلها نمواً. كذلك تطورت وسائل الاتصال والتكنولوجيا وأصبحت وسائل النقل أكثر تقدماً كما أصبح الإنترنت في متناول الجميع في سائر بقاع العالم.

وبالنظر إلى الواقع الجديد، فإن حكومة أنغولا تؤمن بأن هيكل المنظمة، الذي يضم شعوب العالم كافة، لا يمكنه التغاضي عن كل تلك التطورات وينبغي عليه بالتالي أن يتكيف مع العالم الحديث.

وبتحديد أكثر، ترى حكومة أنغولا أن مسألة إصلاح مجلس الأمن، وبخاصة فيما يتعلق بتشكيله وإضفاء الصبغة الديمقراطية على آلية صنع القرار فيه، لم تحرز تقدماً منذ عام ٢٠٠٥، وأن ذلك أمر يجب معالجته على وجه السرعة.

فصلها عن التدابير الرامية إلى محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو عن العلاقة القائمة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتكامل استراتيجيات منع نشوب النزاعات أو تسويتها مع تدابير مكافحة تمويل الإرهاب وهو تحد آخر يواجه المجتمع الدولي.

وبصفتي متكلماً باسم بلد ترأس لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، يسعدني إيماء سعادة أن أذكر التقدم المحرز في العملية السلمية في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وكوت ديفوار، وليبيريا، وسيراليون. كذلك يعتبر إدراج غينيا - بيساو في جدول أعمال لجنة بناء السلام أمراً هاماً. وفي ذلك الصدد، وبعبارة عن التواضع الكاذب، أود أن أبرز هنا الدور الذي أدته أنغولا ليس فحسب في المفاوضات التي أدت إلى إجراء انتخابات حرة ومنصفة في ذلك البلد، بل أيضاً في تعزيز السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ذلك البلد الشقيق.

إن انخراط أنغولا بنشاط في إيجاد تسوية للنزاعات التي عانت منها بلدان كثيرة في مناطق مختلفة من أفريقيا رفع من سقف توقعات المجتمع الدولي بأسره، وبخاصة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. واسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزام حكومتي الثابت بالعمل في إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في البحث عن حلول دائمة تؤدي إلى بناء السلام والمصالحة الوطنية.

وحرريُّ بنا في هذا المقام أن نشير إلى أمر آخر بالغ الأهمية، ناجم عن النزاعات المسلحة، وأعني به الأوضاع الإنسانية والاعتناء باللاجئين وحمايتهم في المعسكرات وإيجاد الحلول الدائمة لملايين من اللاجئين وحماية حقوقهم وكفالة احترامها.

السيد داكوستا (تيمور - ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتقديم التهنة الخالصة إلى السيد علي عبد السلام التريكي على توليه رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين.

يشهد هذا العام مجموعة من المعالم في حياة تيمور - ليشتي. فقبل عشر سنوات أُجري الاستفتاء الشعبي في بلدي تحت إشراف الأمم المتحدة كخطوة انتقالية نحو الاستقلال الكامل. وقبل سبعة أعوام بلغنا السيادة الكاملة باستعادة استقلالنا وشرعنا، لأول مرة في تاريخ أمتنا، في عملية بناء السلام المليئة بالتحديات.

لقد تلقينا المساعدة من بعثات الأمم المتحدة المتعاقبة، التي بدأت، لأول مرة في تاريخ المنظمة، في تولي السلطات الإدارية الكاملة في تيمور - ليشتي. مثل هذه العمليات حدثت من قبل في حالات محدودة للغاية في هذه الألفية الجديدة.

بطبيعة الحال، هناك دائما إخفاقات ونجاحات في القرارات والسياسات التي تُعتمد، وهي تمثل جزءا من التحديات الجماعية التي نواجهها في طريقنا نحو بناء السلام. وينطبق هذا القول على الدول العريقة والناشئة على حد سواء. لقد تم عرض تيمور - ليشتي كإحدى قصص النجاح في الأمم المتحدة فيما صُنّفها البعض، على عجل، دولة مفككة.

إنني لا أفق أمامكم اليوم للدفاع عن أي من وجهتي النظر هاتين ولا لأبارز أحدا بشأن الماضي. إنني هنا لأصف لكم تيمور - ليشتي كما هي اليوم وما استطاعت تحقيقه، وإنجازاتها المتواضعة، والتحديات المتبقية أمامها، وقبل كل هذا وذاك كيف استطعنا نحن الدولة الصغرى أن نجد لنا موقعا في مجتمع الأمم.

إننا نرغب أيضا في أن نكون جزءا من الحل للتحديات التي تواجه الإنسانية في هذه الألفية الجديدة.

وفي ذلك السياق، تأمل حكومي أن تأتي عملية المفاوضات القائمة في إطار الجمعية العامة بالنتائج المطلوبة.

علاوة على ذلك، تولي حكومة أنغولا أهمية كبرى للجهود التي تُبذل بقيادة الأمم المتحدة لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح بشكل عام، وتدرك بأنها تستحق أقصى درجات الاهتمام من دولها الأعضاء كافة.

كذلك تعتقد أنغولا أنه ينبغي للأمم المتحدة تعزيز قدرتها على رصد لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الخفيفة، والقيام بمبادرات لتعميم اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية.

وأود في ختام بياني أن أنتهز هذه الفرصة الذهبية لأطلق نداء لرفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. إن إلغاء ذلك الحظر أمر ملحّ يتطلبه الإنصاف لأنه ينتهك مبادئ القانون الدولي وبخاصة المادتين الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

وتقتنع أنغولا اقتناعا تاما بأن الأمم المتحدة لن تتوانى عن اتخاذ موقف واضح ومنصف تجاه الحظر كما فعلت في الماضي، وهو موقف يتماشى مع مبادئ الميثاق.

أخيرا، أود التأكيد مجددا على اقتناعي بأن منظمنا، بفضل جهدها وعزيمتها، ستتمكن من تصحيح أوجه التفاوت وتقديم الحلول الجادة للمشاكل التي لا تزال تواجه المجتمع الدولي، وصولا إلى عالم أكثر إنصافا واستقرارا وأمنا، يملك القدرة على توفير مستوى معيشي للجيلين الراهن والقادم بما يليق بالكرامة الإنسانية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد زاكارياس ألبانو داكوستا، وزير خارجية تيمور - ليشتي.

ولعل أحد أهم تلك الدروس هو أن إعداد القدرات الوطنية والمؤسسات المستدامة أمر يستغرق وقتاً طويلاً.

ويتعين على الدول الناشئة مثل تيمور - ليشتي أن تقيّم أولوياتها وتوازن بين مختلف الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية. وبناء مؤسسات الدولة وبناء القدرات. وعلينا أن نوازن بين العدل والسلام والمصالحة. ويتطلب ذلك وضع الأولويات للاحتياجات الملحة وترتيب تسلسل التدابير الواجب اتخاذها. لا توجد حلول سريعة أو قصيرة المدى.

أجري عدد هائل من الدراسات وعمليات التقييم المتعلقة بتييمور - ليشتي بلغ عددها حوالي ثلاثة آلاف. بما فيها تقييم عمل الأمم المتحدة في ذلك البلد. ولقد اقترحت أن تكون مساهمتنا في الدروس المستفادة من وجهة نظر الأمم المتحدة قيام تيمور - ليشتي نفسها، من موقعها كجهة مستفيدة من العمل الذي تم من منظور قطري، بتقييم كل ما قام به المجتمع الدولي في البلد وكيف تفاعل التيموريون أنفسهم مع الفوائد التي عادت على البلد من ذلك النشاط أو انعدام تلك الفوائد.

إن تجربة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي قد أبرزت الحاجة إلى وجود طويل الأجل للأمم المتحدة. لقد جاءت أزمة تيمور - ليشتي المؤسفة في عام ٢٠٠٦ لتذكرنا بمدى هشاشة السلام حين تكون مؤسسات الدولة نفسها لا تزال ضعيفة والقدرات بحاجة إلى تعزيز ويتعذر تلبية جميع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتنافسة.

لقد كان ثمن العودة إلى العنف في عام ٢٠٠٦ فادحاً بالنسبة للمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة وشركاؤها الإنمائيون، فضلاً عن الحكومة التيمورية نفسها. وولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ولاية محورية

نتكلم اليوم عن المشاكل العالمية التي تتطلب عملاً جماعياً ومنسقاً، وتقف تيمور - ليشتي على أهبة الاستعداد لتحمل حصتها من المسؤولية.

دعوني أيضاً أشدد على أنني ما كنت لأقف أمامكم اليوم هنا لولا التسوية التي أوجدتها الأمم المتحدة لما كان معروضا أمامها آنذاك تحت مسمى "مسألة تيمور الشرقية". فالأمم المتحدة هي التي تحملت مسؤولية البحث عن حل عادل لتلك المسألة ونجحت حقاً في ذلك المسعى.

لقد كان قرار التعامل مع الأمم المتحدة قراراً حكيماً أخذه قائدا المقاومة آنذاك - وهما اليوم من كبار رجال الدولة عندنا - رئيس الجمهورية المحترم، السيد خوسيه راموس - هورتا، ورئيس الوزراء السيد كاي رالا زانانا غوسماو.

إن سياسة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية للتراعات بالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحقوق العام في تقرير المصير مبدأ جوهرية يعتنقه الجيل الجديد من القادة التيموريين. ولا تزال سياسة التعامل مع الأمم المتحدة هي السائدة اليوم في تيمور - ليشتي.

ولقد استفادت تيمور - ليشتي فائدة كبرى من هذه العلاقة مع الأمم المتحدة وذلك من خلال الجهود المخلصة التي بذلتها بعثات الأمم المتحدة المتعاقبة، ومن خلال تواجد وعمل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها المختلفة. وأدت الأمم المتحدة، بقيادة صديقنا الفقيه سيرجيو فييرا دي ميلو، دوراً غير مسبوق في إدارة تيمور - ليشتي. هل كان بإمكان الأمم المتحدة أن تفعل ما فعلت في تلك الأيام المبكرة والأعوام التي تلتها على نحو مختلف اليوم، وكيف نستطيع استغلال هذه الشراكة على نحو أفضل للمضي قدماً؟

إن أهم مساهمة لتيمور - ليشتي في مجال الدروس المستفادة وكيفية تطبيقها على الأوضاع المستقبلية تتعلق دون شك بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام.

تتصدى لنفس المشاكل التي نواجهها نحن اليوم. إن تيمور - ليشتي لم تدر ظهرها للعدالة بأي شكل من الأشكال. فدستورنا يجسد مبدأ سيادة القانون في بلدنا، وسياسة الحكومة هي تعزيز الجهاز القضائي بشكل كامل. ونحن في مسعانا هذا يعاوننا المجتمع المدني ونذكر تماما أننا سنكون بحاجة إلى المزيد من مساعدته في الأعوام المقبلة. لقد تعرضت حكومتنا لنقد لاذع، على الصعيدين العالمي والوطني على السواء، بسبب بعض المواقف والقرارات التي اتخذناها. لكن تلك القرارات والمواقف جاءت عن اقتناع بأن ثمة حاجة للتصالح مع ماضينا ونؤمن السلام للأجيال الحاضرة والمقبلة، ونحن نتمسك بتلك القرارات.

تواجه تيمور - ليشتي اليوم مجموعة التحديات الخاصة بها، التي قد تبدو بعيدة عن التحديات الناشئة التي تواجه البشرية عموما والمعرضة على هذا المحفل. لا تزال تيمور - ليشتي مشغولة البال بمسألة تخفيض حدة الفقر، ومعدل البطالة المرتفع، وبتلبية احتياجات سكان الريف وبإنشاء وتدعيم مؤسسات الدولة بحيث تتمكن من الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات شعبنا كله. ولكن ذلك لا يعني أن تيمور - ليشتي تدفن رأسها في الرمل أو تتجاهل التحديات الأخرى. ودولتنا الفتية بحاجة إلى بعض الوقت للتغلب على كل هذه التحديات.

كذلك فإن تيمور - ليشتي، بوصفها عضوا في مجتمع الأمم والأسرة الإنسانية، تشعر بالقلق إزاء كل ما من شأنه أن يهدد الحياة على هذا الكوكب وقد سبق لها أن عرضت آراءها في ذلك الصدد. وفي واقع الأمر، فإن تيمور - ليشتي، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، قد أعربت عن موقفها في الجمعية العامة إزاء عدد من القضايا الهامة. إننا نجدد معارضتنا للعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا ونؤكد مجددا على تأييدنا لقرارات الجمعية

للمساعدة في إعادة بناء قوات الأمن وتقديم العون لنظامنا القضائي، ولا نزال بحاجة إلى تلك البعثة لكفالة السلام والاستقرار في بلدنا في الأجل الطويل.

ما برحت حكومة تيمور - ليشتي تحقق إنجازات هامة على الرغم من المصاعب التي ما زلنا نواجهها. لقد تمت تسوية بعض المشاكل الرئيسية الناجمة عن أزمة عام ٢٠٠٦. وتمت إعادة إدماج الأشخاص المشردين داخليا في مجتمعاتهم الأصلية بصورة سلمية، وتجري إعادة تشكيل قوات الأمن، بالرغم من أنها لا تزال بحاجة إلى بناء القدرات والتعزيز، كما تم إنهاء عنف العصابات. ومؤسسات الدولة تعمل بصورة كاملة، وتستطيع الحكومة الآن أن تركز جهدها بشكل أكبر على التنمية.

أود أن أشدد هنا على الأهمية التي ما زلنا نعلقها على علاقاتنا مع إندونيسيا، حيث اتخذنا نهجا براغماتيا لتأسيس تلك العلاقات على مبدئي المصالحة واستشراف المستقبل. إننا لا نستطيع نكران ما حدث في ماضينا المشترك أو إبطاله ولكننا عقدنا العزم على التصالح مع ذلك الماضي إدراكا منا بأننا بذلك نحقق التقدم والشيء الكثير لمستقبلنا. إنني أُنتمي إلى الجيل الجديد من القيادة التيمورية وليس منا فردا أو جماعة، من لا يحس بوطأة الحزن والفقد الأليم الذي يحسه أغلب سكان تيمور - ليشتي. ولكنني أدرك مع ذلك أن مسؤوليتي هي أن أمنع أحداث الماضي من الوقوع مرة أخرى في تيمور - ليشتي. إن تيمور - ليشتي وإندونيسيا بلدان يمران بمرحلة انتقالية ونرجو أن نتمكن من تلمس طريقنا بأنفسنا، كما قال الرئيس أوباما، مع إدراكنا أن ذلك الطريق قد لا يتسم بالكمال.

هذه عملية معقدة وتتطلب حلا تيموريا. إنني على يقين بأن البلدان الأخرى التي كانت تعاني من الصراع تثمن الدعم الطويل الأجل الذي تلقاه من المجتمع الدولي فيما هي

السيد أمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة للسيد التريكي على توليه رئاسة الجمعية وأؤكد له على دعم ماليزيا الكامل له.

تختلف الجمعية العامة هذا العام عن سابقاتها. وفي ضوء بعض أكبر التحديات غير المسبوقة التي تواجه جيلنا، عقدنا العزم على أن نتعاون تعاوناً أوثق من ذي قبل لتعزيز الروابط التي تجمعنا كأعضاء في الأسرة الإنسانية، وعلى تحمّل مسؤولياتنا بالكامل وتجاوز الشكوك والشقاق. وستواصل ماليزيا أداء دورها في هذا المسعى التعاوني. وهي إذ تفعل ذلك إنما تدرك أنها بلد متوسط في كل شيء: الحجم والثروة والقوة. إننا نقوم بأداء دورنا عن إدراك تام بأن لأعمالنا آثاراً على أنفسنا وعلى أطفالنا. نفعل كل ذلك بأمل أن ينتصر السلام على المحن.

إنني أؤمن بأن العالم النامي لا يتهرب من مسؤولياته عن التصدي لسلسلة التحديات التي تواجهنا. ولكن جهودنا ستكون أكثر فعالية إذا بُذلت بالترادف مع جهود العالم المتقدم النمو. لذا اسمحوا لي بأن أقول، بالنيابة عن العالم النامي: امنحونا شروطاً منصفة ونحن سنتتم الصفقة. امنحونا الأدوات وسنساعد على إكمال المهمة. استثمروا في مستقبلنا المشترك وسيقطف أطفالنا والإنسانية جمعاء الثمار.

منذ أيام قليلة، بحثنا مسألة تغير المناخ بوصفها اليوم من أكثر القضايا التي تواجهنا إلحاحاً. لذلك أأمل أن نكون الآن أكثر حزمًا في عزمنا على التصرف فوراً. في حالة ماليزيا نقوم، في سياق جهود التخفيف، بحماية وحفظ غاباتنا المطيرة من خلال اتخاذ تدابير مستدامة لإدارة الغابات، ونقوم بزيادة استخدام وسائل النقل العام كجزء من مؤشرات الأداء الرئيسية في الوزارة ذات الصلة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتحقيق كفاءة أعلى في

العامة الصادرة في الأعوام الـ ١٧ الماضية، التي تطالب الولايات المتحدة برفع تلك العقوبات.

ليس في نية تيمور - ليشتي أن تطوّر قدرات نووية أو أن تصبح قوة نووية، ولذلك صادقنا على معاهدة عدم الانتشار. إننا نوصي بتوخي الحذر عند تطوير واستخدام القدرات النووية. فيما يتعلق بتغير المناخ، فإن تيمور - ليشتي، على الرغم من كونها دولة جزرية، ليست مهددة لحسن الطالع بخطر فوري من ارتفاع منسوب مياه البحر، كما أنها ليست مسؤولة عن أي انبعاثات كربونية كبيرة. بيد أننا نتأثر بتغير أنماط الطقس وتناوب عن كثب المناقشات بشأن تغير المناخ. على الصعيد الوطني، نهتم بطبيعة الحال بالحفاظ على البيئة ونعتقد أن إعادة زراعة الغابات وحماية البيئة أمران حيويان.

أما فيما يتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية، كان من حسن طالع تيمور - ليشتي أنها لم تتعرض إلا لآثار جانبية. ومع ذلك، فإننا أيضاً نشعر بالقلق إزاء أسباب تلك الأزمة ونتطلع إلى الاستفادة من دروسها لتتعلم ما ينبغي علينا تفاديه عند بناء نظمنا ومؤسساتنا المالية. وفي ضوء ذلك، نؤيد القرارات التي اتخذتها مجموعة العشرين مؤخراً في اجتماع بيتسبرغ بشأن التدابير الوقائية الواجب اتخاذها مستقبلاً.

في الختام، اسمحوا لي بأن أعرب، باسم حكومتي، عن مشاعر الامتنان للأمم المتحدة ولشركائنا الدوليين لمساعدتهم التي لا تنقطع لتيمور - ليشتي. إننا نقف معكم بكل عزم في السعي إلى إيجاد حلول للتحديات الجماعية، كما أننا قد عقدنا العزم على إيجاد الحلول للتحديات الوطنية التي تواجهنا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد داتوك أنيفا أمان، وزير خارجية ماليزيا.

الغذاء. إنه يتطلب، كحد أدنى، إجراء تحولات في نظم السوق بحيث تعمل بطريقة أفضل لخدمة مصالح الفئات الأكثر فقرا وجوعا. لهذه الأسباب، نعتقد أنه يجب ألا يعالج تغير المناخ بوصفه موضوعا قائما بذاته، بل يجب اعتباره جزءا من تحديات أوسع تواجه التنمية المستدامة.

يبلغ عمر الأمم المتحدة أكثر من ٦٠ عاما ومع ذلك لا يزال تحقيق السلام والأمن بعيد المنال في أجزاء كثيرة من العالم. لقد اضطلعت ماليزيا، وستظل تضطلع، بدورها في تحقيق السلم والأمن العالميين علما بأن قواتنا تشترك في عمليات حفظ السلام منذ الستينات.

في محيطها المباشر، تضطلع ماليزيا بدورها في إحلال السلام والأمن العالميين. وقد أوفدنا قواتنا إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٦٠. وفي المنطقة القريبة من بلدنا، ظلت ماليزيا تضطلع بدور في تعزيز السلام في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونحن نشترك بفعالية في جهود السلام في جنوب الفلبين. كما سنعمل على تحقيق المزيد من التقدم في عملية التحول الديمقراطي في ميانمار.

كثيرا ما تكون أوجه الظلم الفادح السبب وراء الإخلال بالسلام وتهديد الأمن. وفي ذلك السياق، ينبغي أن ندرك أن المسألة الفلسطينية تجسد كل أنواع الظلم وعدم الإنصاف في العلاقات الدولية. لقد أخذت بعدا رمزيا يرمي بظلاله على العلاقات الثقافية والسياسية فيما وراء محيطها الجغرافي. إن هذه المسألة تبتلي المجتمع الدولي منذ زمن طويل. وينبغي لنا بذل أقصى الجهود لمعالجة المسألة الفلسطينية، إذ أن إيجاد تسوية لها سيكون له تأثير كبير على جهودنا لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط وخارجه.

إن الدعم المطلق الذي تلقاه إسرائيل منذ زمن طويل قادنا إلى طريق مسدود. ومن أجل السلام العالمي، ينبغي لإسرائيل وفلسطين والبلدان المتضررة في المنطقة أن تعمل

استخدامها. كما تم تحويل وزارة الطاقة والمياه والاتصالات لتصبح وزارة الطاقة والتكنولوجيا الخضراء والمياه.

ومع ذلك، فإن العالم المتقدم النمو هو المطالب بالقيام بالدور الريادي في جهود مكافحة تغير المناخ. وللأسف، لا وجود لمثل تلك القيادة. إن تعهدات البلدان المتقدمة النمو بخفض انبعاثات غازات الدفيئة لا ترقى إلى ما هو مطلوب للتصدي لمشكلة ازدياد درجات الحرارة على الصعيد العالمي.

علينا أن نصل إلى اتفاق نهائي في كوبنهاغن. إلا أن ذلك لن يتسنى إذا استمر العالم المتقدم النمو في محاولاته لإعادة تفسير المبادئ الأساسية المكرسة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وإعادة فتح باب التفاوض بشأنها. فلاكن في غاية الوضوح حول هذا الأمر: لا مجال للتوصل إلى صفقة في كوبنهاغن إذا أصر البعض على "سرقة الصفقة".

أود التطرق إلى مسألة أعتقد أنها تمثل حقيقة بالغة الأهمية. إن التصدي لتغير المناخ يستلزم اتخاذ خيارات صعبة نظرا لتنافس مصالح عدد كبير من المكونات واحتياجات البلدان النامية. وأهم من ذلك، تقوم حاجة إلى إنشاء توازن بين التنمية والأمن الغذائي والقضاء على الفقر، من جهة، والاعتبارات البيئية، من جهة أخرى. لتفادي المقولة الخاوية بأن تلك الأولويات تكمل بعضها بعضا تماما.

إذا أخذنا الإنتاج الزراعي مثلا، وهو حجر الأساس لجهود التصدي لأزمة الغذاء، نجد أنه ينتج ١٤ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة. يجب ألا ننسى أن النظام الغذائي العالمي ما زال في أزمة. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الحبوب الغذائية الرئيسية منذ العام الماضي، فإنها لا تزال فوق المتوسط. هناك أكثر من بليون شخص يعانون الجوع. ويتطلب التصدي لأزمة الغذاء ما هو أكثر من زيادة إنتاج

ولن نتوقف جهود ماليزيا في هذا الصدد عند ذلك الحد. فنحن سنشارك أيضا بفعالية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المزمع عقده في عام ٢٠١٠ كما سنضطلع بدورنا المناسب كرئيس لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يرى الكثيرون أن جهود تحقيق السلام والأمن تبدأ بالأشياء الأكثر بدهية. وبالنظر إلى المجتمع الماليزي المتعدد الأعراق والأديان، ندرك بشكل خاص الحاجة إلى التعزيز المستمر لعملية التفاعل بين الشعوب ذات الأديان والأعراق والمعتقدات المختلفة. لبلوغ تلك الغاية، استحدثت حكومتي مفهوم "ماليزيا الواحدة" الذي يبني على الجهود السابقة الرامية إلى تعزيز الوحدة الوطنية مع مراعاة الوقائع الحالية. ويهدف ذلك المفهوم إلى كفالة احترام وتقدير جميع الأعراق باعتبار أن التنوع مصدر قوة. وهو يتوخى السعي إلى تحقيق وحدة مبنية على القبول الصادق للآخر لا مجرد تحمله، وعلى أساس المبادئ القانونية التي يكرسها الدستور والتي تضع مبدأ العدالة للجميع فوق كل اعتبار.

إذا أردنا لجهودنا الجماعية الرامية إلى بناء عالم أفضل أن تثمر، فلا بد من تحسين هياكل الحوكمة العالمية إذ ما تزال القرارات تصدر عن الأقلية وتسري على الأكثرية. ولعل أبلغ مثال على ذلك هو مجلس الأمن، وما زلنا عند رأينا بأن إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك النظر في إلغاء حق النقض (الفيتو) أمر حيوي لتحقيق طموحاتنا في مجال المساواة بين الدول.

ينطبق الأمر نفسه على المجال الاقتصادي. ولعل من أبرز نتائج قمة مجموعة العشرين التي اختتمت مؤخرا تتمثل في جعل تلك المجموعة المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي العالمي. وقد وردت تلك النقطة مرتين في بيان قادة المجموعة. وعلاوة على ذلك، سيقدم ممثلو مجموعة العشرين تقارير

سويا لتسوية هذا النزاع. إننا نتطلع إلى الولايات المتحدة لتضطلع بدور الوسيط التريه. ويحدونا الأمل في أن يصبح نهج الولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط أكثر توازنا. ونحن نتوقع أن نكون جزءا من تسوية عادلة وشاملة وأن تكون أفعال الولايات المتحدة متماشية مع أقوالها. وفي نهاية المطاف، فإن التاريخ زاحر بنماذج الغضب والعنف اللذين ينجمان من تحول الأمل إلى يأس.

يشكل عدم الانتشار ونزع السلاح حجر الزاوية للسلام والأمن. إننا نتفق مع الرأي القائل إن العنصر الأساسي في كل تلك الجهود يتمثل في صفقة أساسية تتألف من العناصر التالية: أولا، حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ ثانيا ضرورة توجه الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو نزع السلاح؛ وثالثا، امتناع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من السعي للحصول عليها.

في ذلك الصدد، تجد ماليزيا دافعا إلى الأمل في أي تحرك من القوى الكبرى مثل الاتفاق الذي تم بين الولايات المتحدة وروسيا لخفض مخزونهما من الأسلحة النووية. إننا نتطلع أيضا إلى اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز ذلك الاتفاق، بما في ذلك تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار. ومن ذات المنطلق، ننظر بقلق بالغ إلى أية محاولة تهدف إلى انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ونحن، من جانبنا، درجنا منذ ١٩٩٦ على تقديم مشروع قرار يتعلق بمتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، وسنواصل فعل ذلك في دورة الجمعية العامة الحالية. ويدعو مشروع القرار، في جملة أمور، جميع الدول إلى الوفاء بالالتزامات المنوطة بها وذلك بالشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بغية إبرام المبكر لمعاهدة بشأن الأسلحة النووية.

المقبل لمعالجة هذه المسائل. وسنعمل ذلك بروح من التعاون ومنحى عملي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فاليريو بريسناو (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

يعلّمنا التاريخ أن الفضيلة والرذيلة هما في غالب الأحيان نتيجة عمل وسعي إنساني، فالرذائل الموجودة منذ أقدم العصور تم القضاء عليها بفضل الجهد الإنساني. وما العبودية إلا نموذج لتلك الرذائل، والفصل العنصري نموذج آخر. إن الأمل الذي تمنحه هذه النماذج يجعلني أؤمن بأنه ما زال بوسعنا أن نتغلب على التحديات الجسيمة التي تواجهنا. ومع ذلك، لا بد من وجود العزيمة على حمل أعبائنا المشتركة.

لذلك أود أن أنتهي حيث بدأت، بالتعبير عن الأمل في أننا، ونحن نواجه التحديات الأعظم التي واجهت أي جيل من البشر قبلنا، قادرون في نهاية الأمر على العمل سوياً على نحو أوثق. إنه الأمل في أن نتمكن من تعزيز الروابط التي تجمعنا كأعضاء في الأسرة الإنسانية، وتحمل مسؤولياتنا وتجاوز الشكوك والشقاق.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رانجين دادفار سبانتا، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيد سبانتا (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئ معالي السيد التريكي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وتتطلع أفغانستان إلى التعاون معه خلال العام المقبل سعياً إلى تعزيز وسائل التصدي الدولية للأزمات التي تواجهنا اليوم.

لقد ظلت الأمم المتحدة منذ إنشائها تضطلع بدور أساسي في التصدي للتحديات التي تواجه العالم، وبخاصة بلدان الجنوب. غير أن تحديات كثيرة ما تزال تنتظر حلولاً.

إلى بلدانهم تتضمن توصيات بشأن تحقيق الفعالية القصوى لجهود التعاون.

قد يقال أن مجموعة العشرين أوسع تمثيلاً بكثير من مجموعة الثماني نظراً لمشاركة الاقتصادات الناشئة الرئيسية فيها. ومع ذلك تبقى تلك الصفة التمثيلية الشاملة موضع تساؤل. لذلك فإن التحدي الذي يواجهه عملية مجموعة العشرين هو كيفية جعلها تتسم بقدر أكبر من الشرعية والفعالية.

وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بالملاحظات والاقتراحات التالية. أولاً، إن العديد من نقاط التركيز في عمل مجموعة العشرين، مثل إصلاح مؤسسات بريتون وودز وتعزيز النظام الرقابي المالي الدولي، هي أفكار سبق أن طرحتها ماليزيا لأول مرة في أعقاب الأزمة المالية في آسيا. ثانياً، وبدون ادعاء الفضل للماليزيا، فإن ذلك يدل على أن الأفكار والحلول ليست حكراً على الكبار والأقوياء دون سواهم. ثالثاً، إن الخيار بين الشرعية والفعالية خيار يجافي الصواب في أغلب الأحيان. رابعاً، ينبغي على مجموعة العشرين، في سعيها إلى تحقيق التعاون فيما بينها إلى أقصى مداه، أن تبحث في ذات الوقت عن الوسائل الكفيلة بتعزيز الروابط مع المجتمع الدولي عموماً. وأخيراً، هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بإشراك المنظمات الإقليمية.

فيما يتعلق بموضوع الحوكمة العالمية، تقف ماليزيا، كدأبها مع جميع المواضيع الأخرى، على استعداد لتقديم إسهام ذي مغزى عن رغبة صادقة وبكل اقتدار. إننا نطمح إلى المساواة بين كل الدول، كبيرها وصغيرها، ونحلم ببرلمان حقيقي للإنسان وباتحاد للعالم.

غير أننا لا نقنع بأضغاث الأحلام، بل ننوي أن ننتهز فرصة رئاستنا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام

في عشية الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، يواجه العالم الإسلامي مجموعة من القضايا والمسائل الداخلية والخارجية الهامة. إن التصدي لتلك المسائل وإحياء الدور البارز للمسلمين في الإسهام في تقدم الإنسانية والحضارة لا يمكن تحقيقه إلا إذا واجهنا مجتمعين، نحن أعضاء العالم الإسلامي، الركود الفكري الذي يعاني منه الكثيرون منا. علينا أن نقتدي بالعصر الذهبي في التاريخ الإسلامي فنضع الحرية الفكرية والإبداع في قمة أولوياتنا الاجتماعية والسياسية. إن العالم الإسلامي أحوج ما يكون لنهضة فكرية، وإن كراهية الإسلام وربط المسلمين بأقلية عنيفة مسائل إضافية تتطلب منا جميعاً، وبخاصة البلدان الغربية، البحث عن سبل مواجهتها.

أود أن أتطرق الآن للأوضاع في بلدي أفغانستان. للأسف، تطمس التغطية السلبية للأوضاع من قبل وسائل الإعلام الدولية معالم التوجهات والتطورات الإيجابية العديدة منذ انهيار نظام طالبان في عام ٢٠٠١. ومع وجود التحديات التي نواجهها، تنبثق أفغانستان جديدة. وهي تحتضن ديمقراطية ناشئة، ومؤسسات حكومية صاعدة ومجتمعاً مدنياً وليداً وقطاعاً خاصاً في طور النمو وتضامناً دولياً قوياً.

بإمكاني أن أسرد عدد من الأمثلة التي توضح كيفية تشق أفغانستان الجديدة طريقها نحو التقدم. ففي مجالات التعليم والصحة والبنى التحتية ووسائل الإعلام والنمو الاقتصادي، كان الدعم السخي للمجتمع الدولي وتضحياته عاملاً جوهرياً في تحقيق إنجازاتنا المشتركة التي نفخر بها في أفغانستان ونعرب نحن الأفغان من عميق امتناننا عليها.

أظهرت الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات في أفغانستان التي أُجريت في آب/أغسطس التغييرات الإيجابية الكثيرة التي حدثت وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ

إن الفجوة المتزايدة بين الأمم وفي داخل كل منها فيما يتعلق بالفرص المتاحة وبالرخاء يذكرنا بأننا لا نزال أبعد ما نكون عن بلوغ أهداف ومثل ميثاق الأمم المتحدة الرامية إلى بناء عالم أكثر عدلاً وأمناً.

يكتسب تعزيز وإعادة هيكلة وكالات الأمم المتحدة أهمية محورية في سد الفجوة بين أهداف الميثاق والواقع الذي يعيشه العالم. إن الأمم المتحدة ليست محفلاً للوعود البراقة، بل عليها أن تجسّد المثل المكرسة في الميثاق عن طريق توجيه السياسي والأخلاقي والأخذ بزمam القيادة. كما ينبغي على الأمم المتحدة، في عالمنا الذي يتكرّس فيه الاعتماد المتبادل بشكل متزايد ويتجه فيه النظام العالمي إلى مزيد من تعددية الأطراف، أن تضطلع بدور أكبر لإيجاد حلول جماعية للتحديات التي تواجهنا.

يواجه العالم، ولا سيما البلدان النامية، أخطار الفقر، والتخلف، والتدهور البيئي، والتطرف، والأصولية، والإرهاب، والعنصرية ذات الأسس الثقافية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وسباق التسلح. ينبغي للأمم المتحدة ألا تكتفي بمجرد إدارة المشاكل أو رد الفعل عليها، بل أن توجّد الوسائل الكفيلة بمعالجة الأسباب الهيكلية لمشاكل ونزاعات العالم. ولبلوغ تلك الغاية، فإن توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والمؤسسات المالية العالمية والمجتمع المدني العالمي أمر حيوي للمضي قدماً نحو إقامة علاقات بين الأمم تتسم بروح العدل والصدقة.

إن جهودنا للتصدي للتحديات الجديدة يجب أن يتبعها مضاعفة الالتزام بتسوية النزاعات التاريخية المتبقية وعلى رأسها النزاع في الشرق الأوسط. إن أفغانستان تجدد الدعوة إلى التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية بغية إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وتهيئة منطقة آمنة لجميع شعوب الشرق الأوسط.

الإرهابيين وأيديولوجيتهم وأهدافهم الشمولية. ولن نستطيع التصدي للتحديات المتشابكة التي نواجهها، إلا باتباع استراتيجية شاملة تتوفر لها الموارد الكافية والتنفيذ الفعال، والأهم من ذلك، طول الأناة. وتتمثل الأعمدة الرئيسية لهذه الاستراتيجية الشاملة في توفير الأمن والإدارة الرشيدة والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي والتضامن الدولي.

وتؤيد أفغانستان تأييدا تاما الاستراتيجية الجديدة التي وضعها الرئيس أوباما من أجل أفغانستان وباكستان، وكذلك التقييم الجديد للجنرال ماك كريستال، وبوجه خاص تشديدهما على الحاجة إلى استراتيجية شاملة وطويلة الأجل. ويتيح لنا المؤتمر الدولي المقبل بشأن أفغانستان الفرصة لاستعراض التزامنا المتبادل وتصميمنا فيما يتعلق بمواجهة التحديات المتبقية أمام أفغانستان، وإعادة التأكيد عليهما. ويجب أن نجدد الشعور بروح الشراكة والتعاون بين أفغانستان والمجتمع الدولي.

وتحظى مبادئ الحكم الرشيد والمساءلة المتبادلة والتعاون الإقليمي بأهمية قصوى. ويجب ألا يكون هناك أي تسامح على الإطلاق من جانب الحكومة الأفغانية أو شركائنا الدوليين إزاء أي نشاط يتصل بالمخدرات أو الفساد.

وما تتوقعه الأمة الأفغانية وتستحقه من تحديد الشراكة مع المجتمع الدولي هو تأكيد الالتزام والتضامن في الأجل الطويل. ويخشى الأفغان عن حق أن يتركوا مرة أخرى فريسة للخروج على القانون والتطرف والتدخل الخارجي. وسيؤدي التخلي عن الأمة الأفغانية إلى تقويض روح التعاون الجماعي ومثل الأمم المتحدة العليا، وإضعاف المصداقية الأخلاقية لمن يتقاعسون عن الوفاء بوعودهم والتزامهم نحو أفغانستان لأجيال عديدة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا يشجع المتطرفين في المنطقة وخارجها.

أفغانستان المعاصر التي كُلفت فيها المؤسسات الأفغانية بمهمة تنظيم الانتخابات وإجرائها في جميع أنحاء البلد. ومع أخذ الحقائق الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان بعين الاعتبار، نكون قد اجتزنا هذا الاختبار الوطني بنجاح. وبالإضافة إلى أنها كانت أول تجربة لنا، فقد واجهنا أعداء خطيرين فعلوا كل ما في وسعهم لتعطيل العملية والانحراف بها عن مسارها، عن طريق إرهاب الناصحين الأفغان. وقد أبدى الناصبون الأفغان، بتحديثهم تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وغيرهما من الجماعات الإرهابية، تصميمهم على إقامة نظام سياسي ديمقراطي معتدل وحديث في البلد، ورغبتهم في ذلك.

لقد حدثت، بدون شك، بعض المخالفات، مثلما يحدث في أي ديمقراطية ناشئة. ولكننا ينبغي ألا نقيّم ديمقراطية فتية ابتليت بالإرهاب، بنفس المعايير التي تقيم بها الديمقراطيات القديمة والمستقرة والمزدهرة. وحينما نصدر الأحكام، ينبغي أن ندرك السياق والعملية والصورة الكاملة، بدلا من النظر إلى جانب واحد أو مسألة واحدة.

وفي الوقت المناسب، ستعلن لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية النتائج النهائية للانتخابات وتصدّق عليها. ومن أجل تحقيق الاستقرار في مؤسساتنا وعملياتنا الديمقراطية الفتية وتوطيدها، من الحتمي أن نحترم جميعا قراراتها ونؤيدها. وإن الجهود المتواصلة المبذولة لتجريد العملية الانتخابية ومؤسساتنا من الشرعية وتقويض نزاهتها لن ينتج عنها بالتأكيد تفاقم الوضع في أفغانستان فحسب، بل أيضا في المجتمع الدولي.

ولا تزال أفغانستان تواجه تحديات كبيرة. والتحدي الرئيسي هو الإرهاب، الذي يحظى بالمالذ الأمن والدعم المؤسسي من خارج حدودنا. وطالما توفرت الحماية للبنية التحتية للإرهاب، بما في ذلك قيادة الطالبان، والملاذات الآمنة، ستظل أفغانستان والمنطقة والعالم تحت رحمة

التنمية، المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه الماضي. وندعو إلى دعم وتنفيذ توصيات المؤتمر، كما نأمل أن تخطى بدعم الدول المتقدمة النمو غير المشروط.

ومن المهم بشكل مماثل الحاجة إلى بذل الجهود العالمية لتعزيز الأمن. ومن الضروري أن نزيد إنتاج الأغذية، سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير، وذلك يتطلب التعاون بين المستثمرين والمنظمات والحكومات. ومن المهم في هذا الصدد أن نكرر دعوتنا إلى إزالة الإعانات الزراعية الضخمة التي تواصل البلدان المتقدمة النمو منحها لمزارعيها، وهي ممارسة تحدّد منطوق اقتصاد السوق الحر وما زالت غير عادلة للملايين من الفلاحين الفقراء عبر العالم.

وفي حين تقترب من العد التنازلي لعام ٢٠١٥، لا يهدد اقتران عناصر كثيرة، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية، بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل يهدد أيضا المكاسب الكبيرة التي تحققت بالفعل. وإذا لم نتصرف بسرعة، سيظل مجرّد وهم حلمنا بانتشال الأغلبية العظمى للإنسانية من حالة الفقر المدقع والجوع والأمراض، وينبغي أن يبذل المانحون والبلدان المتلقية على السواء الجهود اللازمة للوفاء بالتزاماتها في إطار البرنامج. ونحن، من جانبنا، مصممون على بذل كل ما في وسعنا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم.

وقد اعتمد مؤتمر القمة الأفريقي المعني بدحر الملاريا، المعقود في أبوجا في عام ٢٠٠٠، إعلان أبوجا وخطة العمل لخفض الإصابة بالملاريا بنسبة ٥٠ في المائة في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. ولتحقيق هذا الهدف، كان من المتوقع أن تخصص البلدان الأفريقية المتضررة من الملاريا ١٥ في المائة من نفقاتها العامة لقطاع الصحة.

وبالرغم من بذل البلدان المتضررة والوكالات المانحة جهودا كبيرة، لم يتحقق بعد هدف دحر الملاريا. ولا تزال

وأثق ثقة تامة بأنه بالدعم الكامل من جانب أسرة الأمم والتزامها، تستطيع أفغانستان أن تتجاوز التراث الناتج عن عقود من العنف والمعاناة. وسنستعيد مركزنا التاريخي كنموذج للتعاون بين مختلف الثقافات، وكمتفرق طرق إقليمي، وكمرکز للتجارة والعبور والنقل والمواصلات والسياحة في قارة آسيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد أوجو مادوكوي، وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية.

السيد مادوكوي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):

باسم الوفد النيجيري، أود أن أهني معالي السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وليس لدى أدنى شك في أن الجمعية ستستفيد من ثراء خبرته وحكمته. لذلك، أود أن أؤكد له دعم بلدي وتضامنه الكاملين. وبالمثل، أود أن أثني على رئيس الجمعية في دورتها الثالثة والستين، معالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، على الأسلوب القدير والفعال الذي أدار به شؤون تلك الدورة.

عندما اجتمعنا هنا في العام الماضي، كنا نأمل أن يتجاوز العالم خلال وقت قريب الأثر المدمر لمختلف الأزمات العالمية في قطاعات الطاقة والزراعة والمال. ومع ذلك، وبالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لم يشهد العالم النامي حتى الآن أي انفراج في تلك الأزمات. وليس هناك أدنى شك في أنه من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي، الآن أكثر من أي وقت مضى، بالوفاء بالتزاماته تجاه العالمي النامي إذا أردنا تجنب أكثر من نصف البشرية نكبة وشيكة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ونشيد بهذه الجهود، ولا سيما نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في

فحسب، بل ستحرر أيضا الموارد لاستخدامها في قطاعات تفيد الإنسانية. وتدعو نيجيريا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ هذه المبادرة الهامة، هذا الحلم، وإلى تأييد جميع المبادرات التي تؤدي إلى تعزيز الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية ومن هذا الكابوس الرهيب.

وتحيي نيجيريا، في هذا الصدد، إبرام وبدء نفاذ معاهدة بليندابا، المعاهدة الأفريقية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، التي تحظر تجارب الأسلحة النووية في أفريقيا وصنعها وتكديسها وحيازتها وامتلاكها. وهذا دليل جدير بالثناء على رفض أفريقيا التام لانتشار الأسلحة النووية بل وحتى وجود تلك الأسلحة على أراضيها. وتدعو جميع المناطق الأخرى إلى أن تحذو حذوها. ويوفر المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في العام القادم، فرصة سانحة ينبغي ألا تفوتنا.

وفي حين نحبي هذا التطور، ينبغي ألا ننسى أنه لا تزال تُنتج الأسلحة التي فتكت بعدد من الأشخاص يفوق كثيرا ما فتكت به الأسلحة النووية في التاريخ المأساوي للإنسانية. وأتكلّم تحديدا عن إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصديرها بشكل غير مشروع إلى مناطق مثل منطقتنا، نيجيريا وغرب أفريقيا، حيث أصبحت تلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية - يازهاقها أرواح الكثير من الأطفال والرجال والنساء الأبرياء، وتدمرها للممتلكات والاقتصادات والأحلام - وكذلك تقويضها للجهود الوطنية والإقليمية المبذولة من أجل التنمية.

وندرك جميعا الصلة الوثيقة بين هذه الأسلحة والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، وفي حالة نيجيريا، القرصنة وتهريب النفط في دلتا نهر النيجر. إن انتشار هذه الأسلحة في غرب أفريقيا يحوّل المنطقة سريعا إلى نقطة عبور

من أشد الأمراض فتكا بالأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا. وينبغي أن يشكل ذلك عبئا ثقيلا على الضمير العالمي.

وتلتزم أفريقيا بهدف القضاء على الملاحيا، وتحقيقا لهذه الغاية، تعتزم نيجيريا استضافة مؤتمر قمة أبوجا زائدا عشرة بشأن دحر الملاحيا في عام ٢٠١١. ولذلك نود أن نعرب عن تقديرنا للدعم المقدم من الأمين العام، ليس من أجل التمكين من عقد مؤتمر القمة المقترح فحسب، بل أيضا لتيسير بلوغ أهداف المؤتمر.

وتشكل نوعية المشاركة في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٩ المعني بتغيير المناخ الذي اختتم أعماله للتو دليلا على إدراك العالم بأن تغير المناخ قد أصبح يعتبر حقا تهديدا حقيقيا لوجود الإنسانية ذاتها. وأشيد بالأمين العام على مشاركته المستمرة في هذه المسألة البالغة الأهمية في عصرنا، وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى التفاني من جديد في عكس مسار أسوأ الآثار المترتبة على هذه الظاهرة.

وبالنسبة لنا في أفريقيا، بوصفها القارة التي يوجد فيها للأسف ١٥ بلدا من البلدان العشرين الشديدة التأثر بالآثار المترتبة على تغير المناخ، يحدونا الأمل في أن تشكل نتائج المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في كوبنهاغن في أواخر هذا العام، ردا مقبولا على هذا التهديد العالمي.

وحتى في غمرة قصة الحن الاقتصادية والمالية العالمية، لا يزال هناك بصيص من الأمل. ومن دواعي امتناننا وتشجيعنا الكبير التقارب المتزايد بين الولايات المتحدة وروسيا حول نزع السلاح النووي. وتتمتع فكرة وجود عالم خال من الأسلحة النووية، التي يتشكل هيكلها حاليا، وبجاذبية كبيرة لدى الكثيرين منا.

ولن تتسبب هذه النتيجة، التي من المحتمل أن تتحقق في عصرنا هذا، في وجود عالم أكثر سلامة وأفضل حالا

والحالة في غينيا - بيساو أكثر مدعاة للسرور. فقد عقدت غينيا - بيساو انتخابات ناجحة في تموز/يوليه الماضي، ولعل الأعضاء يدركون بالفعل أن الرئيس ملام باكاي سأنها أدى اليمين الدستورية في ٨ أيلول/سبتمبر. وبسبب الالتزام القوي من جانب جميع أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو، حدث هذا الانتقال السلمي إلى الحكم الديمقراطي والدستوري في البلد. ونشعر حقاً بالاعتزاز الشديد بما استطاعت الحكومة والشعب في غينيا - بيساو أن يحققاه. ويمكن أن تتطلع غينيا - بيساو الآن إلى الأمام بأمل تحقيق مستقبل سلمي مشرق، وستواصل نيجيريا الوقوف، جنباً إلى جنب، مع ذلك البلد بينما هو يحدد مسار مصيره في المستقبل.

وفي غينيا - كوناكري، حيث تقرر مرة أخرى إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير المقبل، فإننا نواصل إقناع السلطات بضرورة عودة الحكم الديمقراطي إلى البلد، عن طريق إجراء انتخابات نزيهة وحرّة وشفافة بشكل واضح. ونأمل أن تؤتي هذه الجهود أكلها في شكل حكومة مدنية منتخبة في أوائل العام القادم. ولا تترك لنا خيرتنا وتاريخنا في نيجيريا أي خيار آخر سوى الوقوف إلى جانب توطيد الديمقراطية الدستورية ونضوجها بشكل راسخ وواضح، والرفض القوي لأي توقع ولو كان ضئيلاً جداً لعكس مسار التحول الديمقراطي في المنطقة دون الإقليمية. ومن مصلحتنا الوطنية أن نقوم بذلك العمل.

وقد برهنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مراراً وتكراراً على استعدادها لمساعدة أعضائها في وقت شدتهم، وعلى قدرتها على القيام بذلك. وبذلك الروح، سنواصل بذل أقصى ما في وسعنا لضمان إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، ولتيسير بلوغ الأهداف التي ينطوي عليها اسم الجماعة. وكالمعتاد، نواصل التعويل على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة.

رئيسية للمخدرات غير المشروعة، مما ييسر أيضاً تزايد الشبكات الإجرامية، التي يملك بعضها قوة من النيران تتحدى القوات المسلحة الوطنية لأي دولة. وليست هذه مشكلة غرب أفريقيا وحدها، بل ينبغي النظر إليها بوصفها تهديداً عالمياً.

ولهذا السبب، فإننا نواصل دعوة المجتمع الدولي إلى إبداء التزام أكبر بوقف هذا التهديد بتنفيذ المبادرات القائمة، ووضع مبادرات جديدة وملزمة قانوناً، حسب الاقتضاء، تكون موجهة نحو تحقيق هدف منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ومكافحتها والقضاء عليها، وتنظيم نقل الأسلحة التقليدية بوجه عام. وسيشكل التنفيذ الكامل لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة بداية جيدة للغاية.

وبالرغم من أن غرب أفريقيا قد حققت خلال العقد الماضي تقدماً كبيراً عن طريق بناء أو تعزيز الهياكل الديمقراطية في بلداننا المختلفة، لا يزال هذا العمل بعيداً عن الإنجاز، وليس هذا بالوقت الذي نكتفي فيه بما أنجزناه. فلا تزال تحديات السلام والأمن تحديات هائلة في بعض أجزاء المنطقة دون الإقليمية. وقد قام رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، السيد الحاجي عمرو يار أدوا، بصفته الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بإرسال مبعوث خاص، هو في الواقع رئيس دولة سابق، الرئيس السابق لنيجيريا، إلى السيد ممدو تندجا، رئيس جمهورية النيجر، بهدف إقامة خط اتصال معه من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للمشاكل السياسية في جارتنا الموقرة في الشمال.

وقام وفد من وزراء خارجية دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارة مماثلة لنفس الهدف. ودورنا دور وساطة في المقام الأول، ولكننا ننتظر بتفاؤل يشوبه الحذر ضرورة تحقيق الديمقراطية في جمهورية النيجر.

حائزة للأسلحة النووية، في استكشاف مصادر بديلة لتوليد الكهرباء، وفي مجالات المراقبة الإشعاعية وإدارة النفايات والتدريب. ونواصل التعاون بشكل وثيق مع الوكالة الدولية، والاعتماد على مساعدة حلفائنا وأصدقائنا.

وترحب نيجيريا بالإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة وبإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، وتشير إلى التقدم المحرز في عملية التفاوض الحكومية الدولية. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة إجراء المفاوضات بنشاط متجدد بهدف تحقيق الأهداف المنشودة. ومن الأمور المهمة لنيجيريا توسيع عضوية مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. ومن غير المقبول ألا تُمثل أفريقيا، التي تضم ٥٣ بلداً، في فئة العضوية الدائمة بالمجلس. ونهيب بالدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الإصلاح الذي طال انتظاره، لجعل مجلس الأمن أكثر شرعية وأكثر ديمقراطية وأكثر شفافية وشمولية.

وأظهرت نيجيريا التزامها بالأمم المتحدة والنظام الدولي على مر السنين. ويتفق هذا الالتزام مع أحكام دستورنا الذي يفرض علينا، في جملة أمور، تعزيز التعاون الدولي لتوطيد السلام العالمي، وتعزيز احترام القانون الدولي والالتزامات المترتبة بموجب المعاهدات. ويستترشد سلوكنا الدولي دائماً بالأهداف النبيلة للسياسة الخارجية.

وتُعد نيجيريا رابع أكبر بلدان العالم المساهمة في عمليات حفظ السلام، وإن الدور الذي اضطلعنا به - وسنواصل الاضطلاع به - في حفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية، وفي القارة الأفريقية، ومع الأمم المتحدة حول العالم، يمثل دليلاً واضحاً على التزامنا الثابت بالتكاتف مع الآخرين، ولا سيما الأمم المتحدة، في إرساء أسس قوية يمكن أن يقوم عليها الرخاء الإنساني. ومن أجل هذا نرحب بالاستراتيجية الجديدة للأمم المتحدة لتعزيز الشراكة

وتواصل نيجيريا اتخاذ خطوات كبيرة في الجهود التي نبذلها لبناء أمة تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار، وقادرة على توفير أفضل سبل الحياة الممكنة لمواطنيها والوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية. وقد حققنا تقدماً كبيراً في إرساء أساس متين للديمقراطية، ونسعى للاعتماد على هذا الأساس في نمو اقتصاد يمكن نيجيريا من أخذ مكانتها المناسبة بين المراكز الاقتصادية في العالم. ومع ذلك ما زالت توجد تحديات، ونستطيع أن نواجه بعضها بأنفسنا. أما التحديات الأخرى فتتطلب تقديم المساعدة والدعم والتعاون من جانب أصدقائنا وحلفائنا وأسرّة الأمم المتحدة.

ويشهد من يراقبون تطور الأحداث في بلدنا خلال الأشهر القليلة الماضية، على التقدم الذي نحرزه في دلتا نهر النيجر، من أجل التوصل إلى حلول دائمة للمشاكل السياسية والاجتماعية والبيئية لمنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في بلدنا. واليوم، عاد السلام نسبياً إلى دلتا نهر النيجر، وإلى حد كبير على أساس صفقة العفو التي توصلت إليها الحكومة والمقاتلون السابقون وينفذها معاً. وتوفر عودة السلام إلى المنطقة المنهاج اللازم لتلبية طموحات الشعب، وتسمح باستئناف النشاط الاقتصادي الكامل هناك.

نيجيريا أحد الموقعين على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلى معظم صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الأخرى، وما زلنا نواصل التركيز على مسألة حقوق الإنسان والالتزام بها.

وفي سعيها للتغلب على القيود التي فرضتها الفجوة الحالية بين طلب بلدنا المتزايد على الطاقة اللازمة لدفع عجلة التنمية والعرض المتوفر منها، ننضم إلى الآخرين في البحث عن مصادر بديلة للطاقة وموثوقة ورخيصة وملائمة للبيئة. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا للدعم والمساعدة اللذين تقدمهما لنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفنا دولة غير

الناتج عن وجود ثروات طائلة لدى الأقلية، إلى جانب البؤس المثير للسخط لدى الأغلبية. كما يدعو دائما إلى إقامة عالم يسوده التسامح ويمكن أن تتبادل فيه الآراء والأفكار والسبل المختلفة للنظر إلى العالم، وأن نحترم بعضنا بعضا وأن نتعاون معا من أجل بناء عالم أفضل.

واليوم، أجبرنا مصير آخر على تمثيل رئيسنا وشعبنا هنا. ففي بلدنا، اضطرتنا جموع إجرامية للعودة إلى قضايا قديمة - قضايا كنا نعتقد أنها قد أصبحت من مخلفات الماضي البعيد. واليوم أود، من هذه المنصة، أن أبلغ أعضاء الجمعية بأنه، بينما أحاط بهم الآن، تحاصر رئيسنا قوات عسكرية في البعثة الدبلوماسية لجمهورية البرازيل الشقيقة في مدينة تيغوسيغالبا. وهو يتعرض الآن للتهديد، وقد تحمل كل لحظة تمر نتائج مأساوية تترتب عليها آثار قد تؤدي إلى شل حركة التاريخ وجميع سكان هندوراس، وكل سكان أمريكا الوسطى، بل والعالم أجمع. وفي هذه اللحظة، تتعرض حياة رئيسنا للخطر، كما تتعرض أرواح شعبنا للخطر.

وأود أن أثبت ذلك لأعضاء الجمعية. في يدي هاتف، وعلى الجانب الآخر ينتظر الرئيس مانويل زلايا روزاليس. إنه يود أن يخاطب الجمعية وأن يأخذ مكانه المناسب في حضور أعضاء المجتمع الدولي. إنه الآن على الهاتف هنا، بينهم، قائدنا ورئيسنا وبطل الديمقراطية، التي يدافع عنها اليوم بحياته إلى جانب شعبنا.

الرئيس زلايا (تكلم بالإسبانية عبر الهاتف): تحياتي للأمم المتحدة. وإلى كل من يساوره أدنى شك في أن الدكتاتورية قد استولت على البلد، أعتقد أن كل ما ارتكب خلال الأيام الـ ٩٣ الماضية من أعمال القمع، يزيل كل تلك الشكوك. ففي هندوراس، بالإضافة إلى وقوع الانقلاب، استولت على الحكم دكتاتورية فاشية تقمع

بين البلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة، ولا سيما في توفير الموارد الكافية والقدرة على تعزيز مبادرات حفظ السلام الإقليمية.

أخيرا، وعلى النحو المعتاد، تواصل نيجيريا الاعتماد على خبرتها الواسعة والتزامها في الجهود التي تبذلها من أجل المساهمة في بلوغ أهداف الأمم المتحدة والقيم التي تدعو إليها. ونؤكد لجميع حلفائنا وأصدقائنا على أن نيجيريا ستستمر في العمل بوصفها عضوا عالميا مسؤولا في الأمم المتحدة، بانضمامها إلى جميع القواعد والاتفاقيات والقيم النبيلة لهذه الأسرة الإنسانية، واضطلاعها بدور قيادي، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بغرب أفريقيا وبقية العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة باتريشيا إيزابيل روداس باك، وزيرة خارجية جمهورية هندوراس.

السيدة روداس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): طوال السنوات الثلاث الماضية، حضر رئيس هندوراس إلى هذا المنتدى العالمي ليقتراح سبلا بسيطة ومخلصة ومباشرة للتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجه مجتمعاتنا، بسبب الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للإسهام في بقاء الجنس البشري ولتقليل الظلم الناتج عن التفاوت الهائل فيما بين الدول وبين الأغنياء والفقراء.

ومن هذه المنصة ذاتها، حث الرئيس زلايا على احترام حقوق الإنسان لمهاجريننا وللمنسين في الأرض - الذين ينطلقون من دوافع فقرهم لإنتاج الثروات التي نادرا ما يستطيعون الوصول إليها، والتي لا تخفف من الكرب الناجم من عدم تلبية احتياجاتهم.

ودائما يدعو رئيسنا الدستوري، خوسيه مانويل زلايا روزاليس، بتقديم مقترحات بسيطة وفعالة، إلى إقامة عالم أكثر عدلا وإنصافا يستطيع التخفيف من عبء الحزري

وأوقفت حرية العبور عبر المطارات والحدود البرية. وأعلنت حالة الطوارئ، وجرى تعليق نمائي ومطلق للضمانات الدستورية. وبالإضافة إلى ذلك، أُغلقت مكاتب وكالات الأنباء المستقلة، وتم تدميرها وتفكيكها، واضطُهد العاملون فيها، كما جرى اليوم تعذيب اثنين من الصحفيين في بلدي. واغتُصبت النساء خلال المظاهرات، وحُولت مراكز الألعاب الرياضية إلى معسكرات اعتقال في مدينة تيغوسيغالبا وفي غيرها من المدن.

إن هندوراس تتحول إلى معسكر اعتقال ضخم. لقد قاموا بسجن صحفيين وطنيين وطرّدوا وسائط الإعلام الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تم عسكرة البلد بأكمله. وترد تقارير مستمرة عن الإفراج عن قتلة مأجورين شديدي الخطورة من السجون، في وقت تتقدم الوحدات العسكرية وتتجمع حول المكان الذي يوجد فيه الرئيس الآن مع عائلته، بالإضافة إلى مسؤولين من سفارة جمهورية البرازيل الشقيقة، وصحفيين، وقساوسة، ومجموعة كبيرة من الأشخاص المرافقين للرئيس.

وقد بذلنا معا جهودا جبارة، سواء داخل هندوراس وخارجها، بهدف تمكين بلدنا من استعادة حقوقه الدستورية، التي انتزعت منه قسرا قبل فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. وقمنا بذلك اقتناعا منا بأنه لن يعود بالنفع على هندوراس فحسب، بل أيضا على العالم أجمع، الذي لا يزال يعيش فيه أشخاص يكافحون من أجل الحرية وتقرير المصير، ولكيلا يُعاقبوا على أوجه اختلافهم الأيديولوجية أو جهودهم لتحسين المجتمع وتحويل الاقتصاد، وحتى يتسنى لشعوبنا في نهاية المطاف استشراف آفاق مستقبل أكثر إشراقا وأوفر فرصا.

إن بلداننا وشعوبنا تستحق ذلك، لأنها كافحت طوال حياتها - أولا ضد الغزو، ثم ضد الاستعمار، ثم أوجه

حريات سكان هندوراس كما تمارس بعنف أعمال القمع ضد شعب هندوراس.

واليوم، تم تعطيل الترددات الإذاعية التي يستخدمها المنفذان الوحيدان من وسائط الإعلام اللذان يعارضان الدكتاتورية - وهما محطة الإذاعة الوطنية، راديو غلوبو، وشبكة التلفزيون الوطنية، القناة ٣٦، وافتُحمت مكاتبهما وصودرت معدات الإرسال التابعة لهما. بالتأكيد، تُرتكب الآن جريمة خطيرة عندما يُكتم صوت الشعب - هذا الشعب الذي تُمارس ضده أعمال القمع.

وأطلب إلى الأمم المتحدة أن تقدم تعاونها لاستعادة سيادة القانون والحرية اللتين يستحقهما شعب هندوراس، كما أطلب إليها أن تقدم دعمها، لكي تستطيع أن تواصل الأمم المتحدة في العالم الوقوف بثبات أمام استخدام القوة والهمجية. وأطلب كذلك إلى الأمم المتحدة أن تقدم الضمانات اللازمة لحماية سلامتنا الشخصية وحياتنا الذين يتعرضون الآن للحصار بالغازات الكيميائية والتدخل الإلكتروني في هذا المرفق الدبلوماسي لجمهورية البرازيل الشقيقة. وبشجاعة كبيرة، يبدي الرئيس لولا اهتمامه بدعم الديمقراطية ومكافحة الانقلاب. وأطلب إلى الأمم المتحدة أن تقدم دعمها من أجل عكس مسار هذا الانقلاب، حتى تصبح الديمقراطية أصلا من الأصول الحقيقية لجميع المجتمعات المتحضرة في كل أرجاء العالم.

السيدة روداس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية):

إن رئيسنا محاصر ومعزول من قبل القوات العسكرية. وتتعرض سفارة البرازيل لخطر الاجتياح. لقد استمعنا إلى النداء القوي الذي وجهه الرئيس خوسيه مانويل زلايا روزاليس، ونحن هنا اليوم لكي نبلغ الجمعية بمدى شدة القمع الذي يُمارس ضد شعبنا اليوم والأثر الرهيب المترتب عليه.

ضمانة دستورية يمكن تخيلها، مما يهدد حياة كل رجل وكل امرأة من أبناء هندوراس في كل ليلة وكل يوم.

غير أن أبناء شعبنا يخرجون، بدون كلل، إلى الشارع ويسيروا في جماعات صغيرة وكبيرة، أو بأعداد هائلة. ويحتشدون بأي طريقة يمكنهم أن يحتشدوا بها، حول منازلهم أو بنياتهم أو أحيائهم أو في الساحات الكبرى. ولا أهمية للكيفية التي يحتشدون بها ولا لمكان احتشادهم، بل المهم هو أن يحتشدوا بفعالية. ويضعون أقدامهم على الأرض، التي وُلدوا عليها، واثقين من أنهم سيستعيدون أرضنا - بالحرية والديمقراطية. وهم لا يشعرون بالتعب، بل يشعرون ببساطة، مثلما فعل غاندي قبل وقت طويل، ومثلما فعل مهاجرونا وفقراؤنا آلاف المرات لكسب قوتهم اليومي البسيط.

وبهذه الطريقة، فإن أبناء شعبنا لا يستخدمون طاقتهم من أجل العنف. فهم مصرون على غزو العالم. بمجرد قوة الإرادة، بدون حمل بندقية أو إطلاق رصاصة واحدة، حتى لو خاطروا بحياتهم أو بالتعرض للتعذيب أو السجن. وقد قام الانقلاب العسكري الوحشي بطرد رئيسنا واضطهاد حكومته واختطاف وزيرة خارجيته، غير أنه قوبل باحتقار شعب يتظاهر بأناؤه كل يوم ويحظون بالتعاطف في جميع أرجاء العالم. ويعبرون بخطاهم جسورا خيالية ليصلوا إلى جميع بلدان العالم، والذي يستجيب لهم بإبداء تضامنه معهم.

غير أننا استطعنا أن نقدم العديد من الجهود المشتركة داخل البلد وخارجه، بما في ذلك مبادرات الوساطة التي اتخذت بهدف تنفيذ قرارات هذه الجمعية العامة، مثل القرار ٣٠١/٦٣ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الذي تم فيه الإعراب عن رفض حكومة الانقلابيين والاعتراف بخوسيه مانويل ثيلايا روساليس، بصفته الرئيس الدستوري الوحيد

التفاوت الرئيسية الناجمة عن التبعية الاقتصادية. واليوم، لا نزال نكافح سلميا وبدون سلاح من أجل حرياتنا الديمقراطية. وسلاحنا الوحيد هو الحقيقة التي نحملها في قلوبنا، والتي عبرنا عنها للعالم بصورة علنية.

وفي غضون ذلك، وبينما نواجه كل هذه الأمور، فإن رئيسنا يُعاقب على محاولته منح المزيد من الحرية والرفاه لشعبنا، وعلى انضمامه إلى أسرة الأمم لكفالة النظر إلى تنوعنا وأساليب تفكيرنا بالطريقة ذاتها التي يُنظر بها إلى تنوع وأساليب تفكير البلدان الأكبر حجما. ذلك أنه مهما صغرت اقتصاداتنا وقل عدد سكاننا، فإننا نستحق اهتماما لا يقل عما يناله أي مجتمع آخر. ولأننا نحلم حلمنا مستحيلا، ستمكن من تحقيق ما هو ممكن فعلا. غير أن من العار أن رئيسنا وشعبنا ومجتمعنا الهندوراسي قاطبة، والمجتمع الدولي والتضامن الذي يحبي كفاحنا، يُعاقبون يوما بعد يوم بالأسلحة والقوة الوحشية للنظام الانقلابي، الذي يتحول بسرعة إلى نظام ديكتاتوري، جريا على أفضل تقليد لما وقع قبل ثلاثة أو أربعة عقود في قارتنا.

وليس هناك أي حرب أهلية في هندوراس. وليس هناك أي قوات مسلحة تقتتل فيما بينها. وليس هناك أي جماعات تخريبية. وأبناء هندوراس شعب يعيش بدون كلل. وقد وصلوا المشي طيلة ٩٠ يوما، بصورة سلمية، في صمت وإصرار، وبشجاعة وبطولية. وعلى نحو صامت، قال الأطفال والشباب والرجال والنساء والمسنون للعالم: طالما أن أبناء هندوراس يحظون بالدعم الثابت للمجتمع الدولي، فسيكون بمقدورنا أن نستعيد مسارنا الديمقراطي - المسار الذي سفكنا الدماء من أجله طوال تاريخنا، حتى حققنا الانتصار من خلال صناديق الاقتراع، وحتى وُضعت البنادق والأسلحة - تلك الأسلحة التي تُحمل الآن مرة أخرى وتُصوب حراها نحو شعبنا الأعزل. إنها حالة حصار مرعب: فقد عُلق كل

ولذلك السبب، وفي ظل تلك الظروف الجديدة، التي نحتاج فيها إلى القوة لتعزيز اقتراحاتنا وجمع المعلومات الاستخبارية العالمية، وتعزيز الشعور بالانتماء إلى بيت قاري في عز مؤامرة الخطر الداهم الذي لا يواجهه اليوم رئيسنا وسفارة وبعثة دبلوماسية لا تتعرض حرمتها للتهديد فحسب، بل أيضا يتعرض للخطر أبناء شعبنا المتسمين بالتواضع الذين يسرون في المظاهرات، ويمكنهم أن يقتلوا أو يُسجنوا أو يُعذبوا في أي لحظة؛ في هذا الوقت الذي نسمع فيه أن الوحدات العسكرية تتحرك صوب سفارة البرازيل لمواصلة الهجوم على رئيسنا؛ أناشد هذه الجمعية. واستنادا إلى السلطة المستمدة من أبناء شعبنا المسالمين والأبطال، والسلطة الأخلاقية لمن يقاومون الرصاص بصدورهم العارية، ندعو بشدة ولكن بحزم الأمم المتحدة وأجهزتها العليا إلى استخدام قوة سلطتها لتفادي الخطر الذي يترصص بهندوراس، والقضاء عليه. ويزداد تربصه بها على نحو مرعب وبشكل متزايد. ويمكننا أن نتجنب ذلك الخطر معا، من خلال ما حشدناه من إرادة وتضامن حتى الآن، ولكن أيضا باتخاذ إجراءات مشتركة وحازمة سنتجح في درء ذلك العار.

ويجب علي أن أقول، أولا وقبل كل شيء، أنه يتعين علينا أن نطالب باحترام حياة رئيسنا، وسلامته البدنية والمعنوية، وكرامة منصبه الرفيع. ومن ذلك يستمد أبناء شعبنا القوة والإصرار، لأننا نشكل، بل نود أن نكون، جمهورية تتمتع بالسيادة والحرية والاستقلال، ولها نظام ديمقراطي قوي ودائم سيساعد أيضا على التقليل من أوجه الظلم وعدم المساواة. كما يجب علينا أن نطالب بتقديم دعم غير مشروط للحوار الذي أطلقه رئيسنا حالما دخل البلد بدون سلاح وبطريقة سلمية، حتى يتمكن من الالتقاء بمختلف قطاعات المجتمع الهندوراسي، وبالتالي تمهيد السبيل لاستعادة الثقة، والمصالحة وروح الدستور، لأن تلك الأمور

لهندوراس. وأنشئت محافل الحوار، وبُذلت الجهود الرامية إلى الوساطة مثل اتفاق سان خوسيه، وكلها رُفضت بصورة منهجية من لدن النظام الانقلابي المتعنت، مما أفشل تلك الجهود، حتى في الوقت الذي يحاول فيه العالم إحياءها كل يوم.

وتم استبدال من رغبوا في الالتحاق بالرئيس الدستوري ومُنعوا من العودة إلى البلد، مع أنهم أرادوا إيجاد سبيل لتحقيق المصالحة. والسفراء الذين تم استدعاؤهم للتشاور في أعقاب الانقلاب العسكري لا يمكنهم العودة إلى البلد بدون الانخلاء أولا لأحذية الجيش التي تدوس على كرامة بلدنا اليوم.

وتوضح كل هذه المبادرات، مهما كانت هامة وأساسية في محاولة تعزيز قوة كفاح شعبي، وجميع جهود المجتمع الدولي في السعي إلى إيجاد حلول منطقية وسلمية، أننا نواجه قوات قادرة على اقتتاف أسوأ أشكال العنف واللامعقول. ويجري إيقاف مسيرة حضارة من لدن نظام وحشي هناك في أمريكا الوسطى - في قلب أمريكا الوسطى - ذلك الشريط الضيق الذي يربط بين نصفي الكرة الغربي الذي ننتمي إليه.

وبالنظر إلى الحالة الجديدة التي استشاط فيها الدكتاتوريون غضبا جراء عودة الرئيس، فإن المبادرات اللازمة لإيجاد حل اليوم تتطلب اتخاذ إجراءات محددة: يجب إجبار الطغاة والجيش على التنحي عن السلطة. أما القوات العسكرية التي لم تطع رئيسها وقمعت أبناء شعبها، فقد أصبحت جيشا قائما بالاحتلال - وقواتا غير نظامية لا تفعل أي شيء سوى الاضطهاد والقمع. وهي تدعم الجهاز التنفيذي لانقلاب عسكري حصل على الدعم من لدن قطاع من الطبقة الاقتصادية القوية القديمة، التي تتحمل المسؤولية عن قمع شعبنا واستغلاله وإفقاره طوال تاريخه.

والبعثات الخاصة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية التي أرسلت إلى هندوراس بغية التحضير لعقد اجتماع لأمنها العام مع وزراء خارجية آخرين طُردت مؤخرا من الإقليم.

ثالثا، يجب أن نشدد على ضرورة أن تستمر هذه الجمعية وسلطتها المناسبة في تحليل ومواصلة استعراض حالة العنف وخطر انتهاك اتفاقيات فيينا، التي تعلو على أي أمر يتعلق بجرمة البعثات الدبلوماسية ودعم القانون الدولي. ومن أجل حياة رئيسنا وأبناء شعبنا قاطبة، لا بد لمجلس الأمن من النظر في هذه الحالة واستعراضها وتحليلها ومواصلة الاهتمام بها بغية إيجاد صيغة لتفادي وقوع مأساة أكبر، قد لا نستطيع مواجهتها لاحقا، إن هي خرجت عن نطاق السيطرة.

وفي الختام، يجب علي أن أقول، بالنظر إلى إدراكنا لتواجد رئيسنا خوسي مانويل سيلايا روزاليس في بلدنا ودعمنا لذلك - تواجده في البلد الذي انتُخب فيه رئيسا بأغلبية كبيرة في انتخابات حرة وديمقراطية، مما جعله اليوم القائد والبطل والمدافع عن الحقوق الديمقراطية لأبناء شعبنا - إن الحاجة إلى إعادة خوسي مانويل سيلايا روزاليس إلى ممارسة مهامه بصفته رئيس الجمهورية أصبحت أكثر إلحاحا من ذي قبل، وذلك لكي يتسنى له الاضطلاع بالواجبات المناطة به بموجب دستور جمهوريتنا والولاية السيادية لشعبنا. وينبغي الآن، الليلة وفي الأيام المقبلة، حث قادة الانقلاب على احترام حياة رئيسنا، وحرمة الأراضي البرازيلية وبعثتها الدبلوماسية في هندوراس.

ويجب ألا نهمل هذه الأزمة السياسية والمؤسسية الخطيرة، فهي أزمة تؤثر على العالم بأكمله وعلى الديمقراطية في جميع أرجائه. لذا، أطلب أن يقدم الأمين العام تقريرا إلى الدورة الخاصة للجمعية العامة يحلل الامتثال للقرار ٣٠١/٦٣ والقرارات التي قد تنبثق عنه، فيما يتعلق بالعودة إلى الحكم الدستوري، واستعادة رئيسنا، وإنهاء العنف

كافة تتوقف على إعادة الرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس، خوسي مانويل سيلايا روزاليس، إلى منصبه.

والأمر الهام أيضا هو تعزيز الجهود لتحديد مواعيد محددة، ووضع آليات دقيقة ومواعيد نهائية وأطر لاتخاذ الإجراءات التي ستوقع عليها الهيئة المعنية بالحوار والوساطة التي أنشئت، والهيئات التي ستنشأ دعما لها، من أجل إعادة السلام لشعبنا ومواصلة مسيرة التحول. وعلاوة على ذلك، يجب أن نقول أنه طالما لا توجد ضمانات دستورية، وشعبنا يعيش في حالة حصار دائم وحقوق مواطنينا منعدمة، فإن الظروف اللازمة للتحضير لانتخابات حرة وشفافة وشاملة غير قائمة.

وقد أعرب المجتمع الدولي عن رأيه من خلال عدم اعترافه بالنظام الانقلابي، أو بالحكومات أو الأنظمة التي تنبثق عن انتخابات مزيفة وتحاول أن تجر لها مكانة في التاريخ بالمدافع أو حراب البنادق. ولذلك، نحث هذه الجمعية على مواصلة استعراضها للحالة في هندوراس، ذلك البلد الشديد القرب من هذه الأرض وجميع بلدان العالم، وجارة قناة بنما والواقعة في قلب أمريكا قاطبة، حتى يتسنى لها الاستمرار في رصد وتيرة الأحداث، وبطبيعة الحال، توفير الموارد الضرورية للاستجابة على سبيل الإلحاح لأي احتياجات قد تظهر هناك.

ومن الأهمية بمكان تناول المسائل التي أثرناها هنا في تلك الجمعية، غير أنه من الأهم والأكثر إلحاحا أن نحث الأمين العام للأمم المتحدة على التعجيل بتعيين بعثة دبلوماسية خاصة تتألف من مختلف البلدان التي تشكل أعضاء هذا الحفل العالمي، لكي تقوم في أقرب وقت ممكن بزيارة عمل إلى هندوراس. ويمكنها أن تقيم في عين المكان الحالة السائدة هناك وتساعد على إيجاد الحلول للمنطقة، بالترافق مع رئيسنا، واقتارنا بجهود منظمة الدول الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باك كيل يون، نائب وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد باك كيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أهني السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين. وأود في الوقت نفسه أن أعرب عن أمني بأن تقود إدارته الماهرة هذه الدورة إلى النجاح.

إن الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة ستسجل نهاية العقد الأول من قرن جديد، دخلت إليه البشرية بقدر كبير من التوقعات والطموحات. وأحد المهام الرئيسية التي تواجه الجمعية هذه السنة، هي أن تجري استعراضاً متجرداً لهذا العقد الأول وتضع المسار الصحيح للمضي قدماً.

ويبقى على البشرية أن تحقق رغبتها المنشودة منذ زمن، في العيش في عالم مسالم وعادل وخال من الحروب، بينما تواجه تلك التطلعات بمجموعة من التحديات الخطيرة، واحداً بعد الآخر. فالحرب الأفغانية في تصاعد، والحرب العراقية لم يحسم أمرها بعد. ولا تزال قنب الرياح الباردة لسباق تسلح نووي، حتى قبل بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. ومع أنه لم تتم بعد السيطرة تماماً على إنفلونزا الطيور، تحتاح العالم سلالة جديدة من إنفلونزا H1N1. ويمر العالم هذه السنة بدرجة من الاحتراز العالمي أعلى بكثير منها في السنة الماضية؛ وها نحن نشهد المزيد من الاقتصادات الراكدة والعديد العديد من الناس العاطلين عن العمل في كل مكان.

وقد أصبح مجلس الأمن أكثر غطرسة، مما أدى إلى زيادة الإجحاف والمعايير المزدوجة في العلاقات الدولية.

والقهر، ووقف انتهاكات الحق الدولي في العودة إلى السلام والوثام الدوليين، وحرية شعبنا في إجراء انتخابات بدون التهديد الدائم بالعنف والانقلاب، وأخيراً، احترام حياة الإنسان. فالمساكين قد لا يكونون معروفين للمجتمع الدولي، لكن حياتهم في خطر كل ليلة تحت سماء بلدنا.

إننا نعلن تضامناً مع كل الذين يعانون فقدان الحرية والديمقراطية والتنمية، فضلاً عن الفقر وعدم المساواة، أولئك الذين يعانون فقدان الاحترام للحرية التي يجب أن يمتلكها كل مجتمع لكي ينظم نفسه بأفضل وجه ممكن، دون أن يُعتدى عليه، أو يحاصر أو يطرد من الهيئة الدولية على الأقل. إنني أعرب عن تضامن هندوراس مع هؤلاء الناس الذين يعانون التمييز والنهب، والذين يُسحق أملهم تحت إرهاب القوة العسكرية، وعن امتناننا غير المحدود للتضامن الذي أعرب عنه المجتمع الدولي برمته. فقد رص صفوفه ونسى خلافاته الأساسية، بصورة استثنائية وغير مسبقة، ليتحد مع شعبنا ويستجيب جماعياً لهذه الجريمة، التي لطخت ديمقراطياتنا في القرن الحادي والعشرين.

إننا نعرب عن شكرنا لجميع شعوب العالم على تضامنها؛ ودعائها لأولئك الذين يرافقوننا، يوماً بعد يوم، على الطريق الطويل للعودة إلى الديمقراطية؛ وإلى أولئك الذين لن ينسوا أبداً كلمات رئيسنا الداعية إلى احترام الحياة، وإلى النزاهة وحرية الكلمة، ولضمان ألا تتكرر هذه الحكاية الحزينة التي تتمثل في ارتكاب أعمال الاضطهاد والقتل ضد شعب بريء وأعزل ومسلم.

إذن، هذه هي المبادرات التي رسمت خطوطها. أعرب عن امتناني لجميع شعوب العالم، التي تجمع ممثلوها في هذه المساحة الصغيرة، تماماً كما تجمعت كل حرية العالم برمته وأمله بالديمقراطية في ذلك البلد الصغير هندوراس.

لم نعارض يوماً إخلاء شبه الجزيرة الكورية وبقية العالم من الأسلحة النووية. وقد كان ذلك أمنية الرئيس كيم إيل سونغ، وقيام عالم خال من الأسلحة النووية ضالة منشودة لدى البشرية منذ زمن طويل.

إن الشعب الكوري يتفانى من أجل سيادة بلده وسلامه أكثر من أي شعب آخر أو أمة أخرى في العالم، نتيجة للسلمات التي تميز التطور التاريخي لهذا البلد. وقد فعلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل ما في وسعها لإعادة توحيد البلد سلمياً، والقضاء على المخاطر النووية وأسباب الحرب، وضمان السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ولقد بدأنا إخلاء شمال شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وقدّمنا الاقتراحات لكي يحلّ اتفاق سلام محل اتفاق الهدنة، وإقرار ميثاق عدم اعتداء بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

لكنّ جهودنا لم تلقَ استجابة ملائمة من الولايات المتحدة. فالأخيرة لا تنظر في المسألة الكورية إلاّ في ضوء استراتيجيتها لآسيا، ولا تريد أن ترى شبه الجزيرة الكورية كلها خالية من الأسلحة النووية. وقد أدّى ذلك إلى خطر نووي أكبر يواجهه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويمكن رؤية استبداد الولايات المتحدة بادّعائها أنه غير مسموح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تطلق حتى سائلاً للأغراض السلمية. ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدار بهذا التعسف.

وقد استخلصنا من ذلك أنه ما دامت الولايات المتحدة لا تغير سياستها النووية القائمة، فلا خيار لنا سوى أن نعتد على قدرتنا النووية لكي نضمن التوازن النووي في المنطقة ونحفظ السلام والاستقرار في شمال شرق آسيا. وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية يعتمد على ما إذا كانت الولايات المتحدة ستغيّر سياستها النووية نحو

فلا بد لنا من إيلاء اهتمام جدي لهذه الحقيقة السائدة لدى استعراضنا العقد الأول من القرن الجديد.

دخلت الآن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرحلة جديدة من بناء الدولة بقيادة الجنرال العظيم كيم يونغ إيل، فالأمة العظيمة والمزدهرة وذات النفوذ هي البلد الذي يكون فيه النفوذ الوطني قوياً، وكل شيء مزدهراً. وشعبه يعيش بسعادة، ولا يحسد أي شيء في العالم. وبناء مثل هذا البلد كان أمل حياة القائد العظيم لشعبنا، الرئيس كيم إيل سونغ، والإرادة الأمنية الثابتان لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها، أن تصبح تلك الأمة المزدهرة حقيقة بحلول عام ٢٠١٢، الذكرى المئوية لميلاد كيم إيل سونغ.

وتتمثل المهمة الرئيسية التي تواجهنا في السنوات الثلاث المقبلة في تركيز كل جهودنا على بناء قوة اقتصادية، وهي المستوى الأخير الذي نحتاج إلى توسيعه لبناء أمة عظيمة ومزدهرة وقوية. ويبقى شبه الجزيرة الكورية كما هو دائماً في حالة هدنة. وبما أننا نمتلك الآن رادعا نووياً موثقاً، فقد نكون قادرين على منع الحرب والدفاع عن السلام. وقد أُجبر بلدنا، طوال أكثر من نصف قرن، على أن ينتج الأسلحة بدل من الزبدة، لأننا عانينا في ظل مخاطر نووية وحرب من قوى مقاتلة، لكننا الآن استقرينا على تركيز جهودنا في بناء أمة عظيمة ومزدهرة وقوية. ولكل النوايا والمقاصد، هذه نتيجة السياسات القائمة كلياً على أفكار سونغان، التي أرساها جنرالنا العظيم كيم يونغ إيل. وعندما يصبح بلدنا قوة اقتصادية، سيعطي زحماً جديدا للتنمية الاقتصادية للمنطقة. وجهودنا لبناء الاقتصاد ستشكل جزءاً بارزاً من جهود المجتمع الدولي لتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

النووي. وإذا حملت الولايات المتحدة الجزاءات إلى مائدة المحادثات، فإننا سنشارك، من جهتنا، في تلك المحادثات بتعزيز ردعنا النووي.

وبفضل القرار الجريء والبعيد النظر للجنرال العظيم كيم يونغ إيل، دخلت العلاقات بين الشمال والجنوب في شبه الجزيرة الكورية مرحلة جديدة. فمنذ سنة بالكاد، كان على الشمال والجنوب أن يتكيفوا مع التغيرات الناجمة عن الاختلافات في مواقف الطرفين حيال الإعلان المشترك التاريخي المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه، وإعلان ٤ تشرين الأول/أكتوبر، اللذين أقرتهما الجمعية العامة ودعمتهما.

لكن جهودنا الصادقة والنبيلة مهّدت الطريق لنقطة تحول، بغية التوصل إلى تفاهم مشترك لهذه البرامج العظيمة لإعادة التوحيد. فقد أُعيد تفعيل التعاون الاقتصادي بين الكوريتين، بما في ذلك عملية تشغيل مجمع كايسونغ الصناعي، كما يمكن أن يلتئم شمل الأسر مرة أخرى. وفي المستقبل، ستواصل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنيتين، وللدفع قُدماً بإعادة التوحيد المستقل والسلمي للبلاد تحت شعار "بأيدي أمتنا نفسها".

لقد وافقت جميع الدول الأعضاء على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، كما يتطلب القرن الجديد. ومجلس الأمن هو الهيئة التي تنطوي على أكبر درجة من المفارقة في الأمم المتحدة حالياً. فالخلل في العلاقات، الذي حكمت به الأمم القوية تلك الأضعف طوال نصف القرن الماضي، يبقى جزءاً من هيكل مجلس الأمن، وبسبب النظام الداخلي لهذا المجلس بالتحديد، بقيت الديمقراطية هي الأقل تطوراً. واليوم، تُعتبر الجمعية العامة المكان الوحيد في الأمم المتحدة الذي يمكن فيه التعبير بصورة ملائمة عن آراء المجتمع الدولي وضمان الديمقراطية.

كوريا من عدمه. ولتحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، يجب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن سياستها القديمة في المواجهة، وتضع التغيير الذي تحدثت عنه مؤخراً في عدة مناسبات موضع التطبيق.

إننا لا نشارك في سباق للتسلّح النووي. والهدف من سلاحنا النووي هو منع الحرب. ولن نحصل على رادع نووي إلاّ لتلافي هجوم عسكري أو التهديد به على بلدنا. وسيكون الردع متناسباً مباشرة مع الخطر على شبه الجزيرة الكورية، كما في أوروبا أو أي مكان آخر. وما دامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمتلك أسلحة نووية، فإنها ستصرف بمسؤولية في ما يتعلق بإدارة تلك الأسلحة، واستخدامها وعدم انتشارها ونزع السلاح النووي. ونحن نتشارك موقف جميع البلدان المسالمة، بما فيها بلدان عدم الانحياز، في معارضة الحرب النووية، وسباق التسلّح النووي وانتشار الأسلحة النووية.

إن جزاءات الأمم المتحدة مفروضة علينا الآن لأننا نمتلك رادعاً نووياً. ويمكن أن نذكر أنّ الأمم المتحدة أنشئت في البلد الذي أنتج أول سلاح نووي، وأنّ جميع الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن دول نووية. ولو أنّ تلك البلدان أثبتت التزامها بترع السلاح النووي منذ زمن بعيد، وامتنعت عن المعارضة التعسّفية والانتقائية لقيام بلد آخر بإطلاق سائل للأغراض السلمية، لكانت الحالة النووية في العالم قد تطورت بصورة مختلفة.

وتعلّق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية على مبدأ المساواة في السيادة الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا المبدأ هو الذي جعلنا أيضاً عضواً في الأمم المتحدة. ولن يتم الاعتراف أو القبول بالجزاءات الظالمة والانتقائية أبداً. وموقف حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو الاستجابة للحوار بالحوار، وللجزاءات بتدعيم الردع

الاقتصادية العالمية وتغير المناخ، تستلزم بإلحاح المشاركة النشطة لمجموعة واسعة من البلدان النامية، بما في ذلك حركة عدم الانحياز.

والسياسة الخارجية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت، وهي الآن، وستبقى قائمة على مبادئ الاستقلال والسلام والصدقة. وستناضل حكومتها بنشاط لزيادة تعزيز وتطوير علاقات ودّية وتعاونية مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً لتلك المبادئ، وللوفاء الكامل بالتزاماتها تجاه الدفاع عن سلام وأمن شبه الجزيرة الكورية وبقية العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خواو غوميز كرافينيو، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في الجمهورية البرتغالية.

السيد غوميز كرافينيو (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية): وقدم الوفد نصّاً بالإنكليزية: أتمنى للرئيس كل التوفيق إلى ما فيه الخير لهذه الجمعية العامة. ويمكنه، هو والأمين العام بان كي - مون، أن يعوّل على دعم البرتغال الثابت له في عمله. واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن التأييد الكامل لبيان السويد التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي.

إن مكافحة تغير المناخ واجب أخلاقي ومسألة بقاء على السواء. فهو لم يعد مسألة بعيدة المدى. وعواقبه واضحة في كل مكان؛ ويمكننا أن نشهدها من الدول الجزرية الصغيرة إلى البرتغال. وقد حان الآن وقت العمل. وإنني أهنيئ الأمين العام على الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ الذي جاء في الوقت المناسب. فقد تم تحقيق هدف تعبئة الإرادة السياسية والرؤية من أجل مفاوضات المناخ. وتمّت عملية الارتقاء بالوعي السياسي. والحكومات أفضل استعداداً الآن لاتخاذ القرارات الضرورية لاتفاق طمّوح في كوبنهاغن. وفي مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر، ينبغي

ولتعزيز دور الأمم المتحدة بما يتوافق مع متطلبات العصر والموقف الجديد، من المهم إضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن بشكل كامل، وزيادة سلطة الجمعية العامة بقدر كبير. وفي إعادة هيكلة مجلس الأمن، ينبغي لنا أولاً دراسة المسائل التي يمكن حلّها، ومنها توسيع العضوية غير الدائمة فيه، على أساس مبدأ ضمان التمثيل الكامل لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى، التي تشكل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي تعزيز سلطة الجمعية العامة، لا بدّ لنا من مناقشة مسألة تقديم قرارات مجلس الأمن إلى الجمعية للموافقة عليها، ولا سيما جميع القرارات المتعلقة بمبدأ المساواة في السيادة الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. ولا بدّ أن يكون لدى الأمم المتحدة المعايير والمبادئ السليمة لتفحص مسائل حقوق الإنسان. ويقرّ ميثاق الأمم المتحدة الحقوق الوطنية لتقرير المصير والخيار، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وجميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تشمل المبدأ الأساسي لعدم تسييس تلك الحقوق.

لكنّ بعض المناقشات في الأمم المتحدة هذه الأيام تناقض ذلك. وأية محاولة لطرح أنظمة بلدان بعينها للنقاش، وللتدخل في شؤونها الداخلية، تحت ستار حماية حقوق الإنسان، هي في حدّ ذاتها انتهاك لتلك الحقوق، وإنكار لحق شعوب تلك البلدان في اختيار نظامها الخاص بها. وينبغي للأمم المتحدة أن تهتمّ بكون أنّ برنامجها لحقوق الإنسان لا يغطي سوى الحالات القائمة في بلدان صغيرة، بدون ذكر للبلدان الكبيرة، وهي البلدان الغربية والأوروبية. كما ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب بكيفية تعزيز دور بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في المسرح الدولي.

والجهود الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة المسائل المحورية للأمم المتحدة، مثل الأزمة

كذلك. وإذا تدرك البرتغال هذا الأمر إدراكاً تاماً، فإنها ملتزمة التزاماً قوياً بمصادر الطاقة المتجددة: الشمس والرياح والمياه والكتلة الأحيائية وقوة الموج. وفي عام ٢٠١٠، نخطط لإنتاج نسبة ٤٥ في المائة من طاقتنا من مصادر متجددة. وبحلول عام ٢٠٢٠، سنصل إلى نسبة ٦٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، لدى البرتغال واحدة من أدنى معدلات انبعاث الكربون بالنسبة للفرد في الاتحاد الأوروبي، ونحن مستعدون لتبادل خبرتنا في هذا المجال مع جميع الدول الأعضاء المهتمة.

وحيث التقينا في هذه القاعة قبل سنة لافتتاح الدورة الثالثة والستين للجمعية، كان العالم يصحو على أزمة اقتصادية ومالية لا تزال تتعامل معها حتى اليوم. والمؤشرات الإيجابية الأخيرة دليل على نتائج التعاون الدولي في وجه هذا الخطر المشترك، لكننا ندرك أن آثار هذه الأزمة لا تزال ظاهرة في الحياة اليومية لملايين البشر في جميع أرجاء العالم، وأن الأكثر ضعفاً هم الضحايا الرئيسيون مرة أخرى. ونحن مقتنعون بأن النظام المالي الدولي يجب أن يسترشد بمبادئ المسؤولية والشفافية، وأنه يجب تعزيز التنظيم والتوجيه. ويمكننا، بل ينبغي لنا، أن نضمن أن تقوم الأسواق الدولية على قيم السلوك ومبادئه ومعاييرها التي نتشارك فيها.

وينبغي أن نضمن أيضاً أن يكون لفوائد العولمة الاقتصادية تأثير عالمي أكبر. والاتفاق العالمي للأمم المتحدة مساهمة هامة لبلوغ تلك الغاية. والحل لهذه المسألة لم يكن، ولن يكون بالترعة الحمائية. وإغلاق الباب على جيراننا وشركائنا يعني ترك الناس في الفقر والإخفاق في حل مشاكلنا المحلية المتوسطة - إلى البعيدة - المدى. لذا، كان لا بد أن نصل بجولة الدوحة إلى حاتمة سريعة بطريقة تتوافق كلياً مع الأهداف الإنمائية العالمية المستدامة المرسومة. وفي الوقت نفسه، نحدد التزامنا الثابت بالأهداف الإنمائية للألفية. ولا يمكننا أن نسمح للأزمة الاقتصادية بأن تؤثر على المكاسب التي أحرزناها من هذه العملية. فالدولة التي تنسى

لكل دولة أن تتعهد بالتزامات جريئة، إلى الحد الذي تسمح به مسؤوليات كل منها وقدراتها، بحيث يمكن لعالم ما بعد ٢٠١٢ أن يجابه التحدي. أما إذا غادرنا كوبنهاغن بنتائج محدودة وإصلاحات صغيرة غير ذات أهمية، سنكون قد أخفقنا في الاضطلاع بمسؤولياتنا التاريخية.

ونحن جميعاً متضررون بتغير المناخ، لكن من الواضح أن العواقب ليست موزعة بالتساوي. فعلى الرغم من كون أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة هي الأقل مسؤولية عن التلوث، فإنها الأكثر معاناة من آثار تغير المناخ، وضعفها الأكبر يفرض على المجتمع الدولي مسؤولية أكبر. وكون طرف ما جزءاً من مجتمع ما، يعني أنه يتحمل مسؤولية أمام بقية أعضاء المجتمع؛ لذا، فإننا حين نتكلم عن المجتمع الدولي، نعني تلقائياً أن من واجبنا دعم هذه البلدان في جهودها للتكيف والتخفيف من حدة الآثار.

وقرار الجمعية العامة بشأن تأثير تغير المناخ على الأمن العالمي (٢٨١/٦٣) خطوة جيدة إلى الأمام. ولكن يجب متابعتها.

وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع مناقشات متعمقة بشأن هذه المسألة على جميع المستويات ذات الصلة أثناء الدورة التي نبدأها الآن.

والبرتغال بلد بنى تاريخه من خلال علاقة استثنائية مع البحر. لذا، فإنه من الطبيعي بالنسبة لنا أن نعزز التنمية المستدامة للبحار ومواردها بنهج متسق ومنسق. ونحن نعتبر هذه مسألة استراتيجية للعالم كله. وفي هذا الصدد، أسهمت البرتغال في سياقات عديدة، بينها السياسة البحرية للاتحاد الأوروبي، واستراتيجية المحيطات لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

ويجب أن يعالج حفظ البيئة مسألة الطاقة أيضاً. وتغير المناخ يجلب التحديات ولكنه يتيح فرصاً عظيمة

السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأحد الأركان الأساسية لتلك المنظمة التي تترأسها البرتغال حالياً، هو تعزيز اللغة البرتغالية، وهي إحدى اللغات الخمس الأوسع انتشاراً في العالم، وآلية التواصل لأكثر من ٢٥٠ مليون نسمة، بحيث تربط بين الدول والشعوب في جميع أركان العالم. لذا، بات من الملح والمنصف، أكثر من أي وقت مضى، جعل اللغة البرتغالية لغة رسمية أو لغة عمل في المنظمات الدولية.

وتتولى البرتغال أيضاً الرئاسة المؤقتة للمؤتمر الأيبيري - الأمريكي المعني بالثقافة، الذي سيعقد مؤتمر قمة هذه السنة في إستوريل، البرتغال، موضوعه الإبداع والمعرفة.

وفي هذا الصدد، أودّ أن أؤكد أن البرتغال، بصفتها رئيسة مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ورئيسة المؤتمر الأيبيري - الأمريكي، ومن خلال المؤسسات والمنظمات الإقليمية، دعمت، مشاركة وإشراك الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية في المناقشة بشأن إصلاح النظام المالي الدولي.

وفي ما يتعلق بالحالة في هندوراس، ندعو إلى إعادة إرساء الشرعية الديمقراطية والدستورية على جناح السرعة، ونذكر بحزمة البعثة الدبلوماسية للبرازيل، بموجب مبادئ اتفاقية فيينا.

إن مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والمؤتمر الأيبيري - الأمريكي نموذجان حقيقيان للتعاون القاري الدولي، القائم على حشد من الثقافات والقيم. كما أننا نعتبر هذين النموذجين روح تحالف الحضارات وجوهره. لذا، فإننا نشهد بارتياح كبير التقدم العظيم في عمل ذلك التحالف، وسنشارك في المنتدى الثالث للتحالف، الذي سيعقد في البرازيل في عام ٢٠١٠، وسيكون حدثاً تقوم فيه مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بدور خاص. وأغتنم هذه الفرصة

الصالح العام، ستجد عدم الاستقرار والفقر وانعدام الأمن على أبوابها عاجلاً أو آجلاً. والبرتغال، بحسب المسؤولية الجماعية والتماسك الدولي، ستواصل المساهمة في ذلك بأقصى طاقتها.

إننا نركز قسماً كبيراً من عملنا على المعونة الإنمائية في أفريقيا، حيث الفقر هو العلامة الأبرز. وفي هذا الصدد، أودّ أن أذكر أن البرتغال حالياً رئيس مشارك لمنتدى الشراكة الأفريقية، وبهذه الصفة، وبالتضافر مع شركائنا الأفارقة، نقلنا إلى مجموعة الـ ٢٠ الشواغل والاهتمامات المحددة للقارة في مجالات منها الاستجابة للأزمة الاقتصادية والمالية وتغير المناخ. وعلى صعيد أفريقيا، نواصل التزامنا الثابت بتنفيذ أول خطة عمل واستراتيجية مشتركة للاتحاد الأوروبي، أُقرّت في مؤتمر القمة الثاني للاتحاد الأوروبي وأفريقيا في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أحیی شعب غينيا - بيساو على إجراء الانتخابات الأخيرة في بلده. وعلى المؤسسات الغينية أن تصون السلم والاستقرار وتوطّدهما، كما أن على المجتمع الدولي أن يزيد مساعدته بغية تدعيم بناء المؤسسات وإصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو. وستبقى البرتغال ملتزمة التزاماً قوياً بهذه العملية، آخذة بعين الاعتبار التمنيات التي أعربت عنها مؤسسات غينيا - بيساو المنتخبة ديمقراطياً.

وفي هذا الشهر، نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاستفتاء تقرير المصير في تيمور - ليشتي، ونغتنم هذه الفرصة لتوجيه تحية قلبية إلى الشعب التيموري الشرقي. وقد كان الاستفتاء لازمة التأكيد على هوية تيمور - ليشتي وإرادتها المثيرة للإعجاب بالسلام والتنمية، كدولة ذات سيادة.

إن غينيا - بيساو وتيمور - ليشتي بلدان يثبّتان المشاركة المتنامية لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في تعزيز

عنصر من قوات الشرطة البرتغالية في عمليات حفظ السلام. واليوم، لدينا حفظة سلام في تيمور - ليشتي ولبنان وأفغانستان وتشاد.

إن الصراع في الشرق الأوسط هو أحد التحديات الرئيسية للسلام والأمن الدوليين. والبرتغال تكرر دعمها لحل قائم على وجود دولتين، مع إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل. ولكن لبلوغ هذا الهدف، من الأساسي أن تكون لفلسطين أرض تمكّنها من الوجود كدولة.

وفي هذا الصدد، ستواصل البرتغال دعم جميع الجهود، وبخاصة جهود مصر والولايات المتحدة، للعودة إلى عملية المفاوضات وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ووفقاً للمبادئ الواردة في المبادرات السلمية المختلفة، وبخاصة مبادرة السلام العربية. إننا نعيش في زمن تلوح فيه فرصة، ومن الأساسي أن تصغي الأطراف بالكامل لرأي المجتمع الدولي الموحد بصورة متزايدة.

وفي العراق وأفغانستان، نرحب بالتقدم المحرز في السنوات القليلة الماضية، ولكننا نعترف بالحاجة إلى الالتزام المتواصل من المجتمع الدولي. وأنا هنا أؤكد الضمانة بأن البرتغال ستواصل حمل نصيبها من العبء.

ولمواجهة مجموعة واسعة من التحديات العالمية، بينها تغير المناخ، والأزمة المالية والاقتصادية، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان والمخاطر على السلم والأمن الدوليين، ليس هناك محفل أنسب من الأمم المتحدة، ولا وكيل استراتيجي آخر يمكن أن ينقل استجابتنا الجماعية.

واليوم، أكثر من أي وقت آخر، تعكس المصلحة الجماعية الشاغل الوطني لكل منّا. واليوم، أكثر من أي وقت آخر، أنضمّ إلى رؤية داغ همرشولد للأمم المتحدة باعتبارها أداة ديناميكية لتطوير وسائل العمل التنفيذي، غير المحدود

لأهنيء الممثل السامي للأمن العام على الأعمال القيّمة لمكتبه.

وتعز البرتغال بأن تكون بين أول الموقعين على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي أُفتتح باب التوقيع عليه للتوّ. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تفعل ذلك أيضاً، بحيث يمكن لهذا الصك الدولي الجديد لحقوق الإنسان أن يصبح ساري المفعول ويضمن احترام جميع حقوق الإنسان لكل البشر.

ولا يقل أهمية في الدفاع عن الكرامة الإنسانية وتعزيزها، العمل المتواصل الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فضلاً عن تعيين الممثل الخاص للأمن العام المعني بالعنف ضد الأطفال مؤخراً. وفي كلتا الحالتين، أودّ أن أبرز الأسلوب المتزم والدؤوب والفعال لاضطلاعهما بمسؤولياتهما.

إن الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية هما أكبر التحديات للسلم والأمن الدوليين. وفي مكافحة هذين الخطرين، من الأساسي أن ننفذ الأنظمة الدولية ذات الصلة، وأن نواصل الاستثمار في التعاون الدولي، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة. وعلى جميع الدول التي وقّعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تحترم التزاماتها بدون تحفظات.

وفي ما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، لم يسبق لنا أن طلبنا الكثير من الأمم المتحدة. وإذا أُريد لعمليات حفظ السلام أن تحقق النتائج التي تستحقها، لا بد من وجود ولايات واضحة وموثوقة وقابلة للتحقيق، شأنها شأن مشاركة جميع الدول الأعضاء من خلال المساهمة بالأفراد.

وقد قامت البرتغال بنصيبها، عبر المساهمات المالية والعملياتية على السواء. فقد شارك حتى الآن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ عنصر من القوات المسلحة البرتغالية و ٣ ٠٠٠

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماتوسيك، رئيس وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في هذه الأوقات المضطربة المتسمة بالآزمات المتعددة، نجد أنفسنا، أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى منظمة عالمية يستفيد منها جميع الأعضاء ويدعمونها. إننا بحاجة إلى الأمم المتحدة. فالمنظومة الشاملة والعالمية للأمم المتحدة تشكل قلب النظام العالمي لمنع الآزمات وتخفيفها. وتتعهد ألمانيا الآن، أكثر من أي وقت مضى، بدعمها الفعال والمكثف لهذه المنظمة العالمية.

لقد علمتنا هذه السنة المنصرمة دروساً مريرة، وتبدو الحالة الآن أوضح منها في أي وقت مضى، ويجب علينا أن نضمن استدامة الانتعاش الاقتصادي. وهذا لا ينطبق على القطاع المالي فحسب، وإنما ينطبق، بشكل خاص، على الأطراف الأكثر ضعفاً في العالم - أفقر الفقراء في البلدان النامية - أيضاً، فضلاً عن بيئتنا ومناخنا العالمي.

والمشاورات بشأن وضع ميثاق للنشاط الاقتصادي المستدام تسير في الاتجاه الصحيح. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون مشاركة بفعالية في تلك العملية. فيجب أن نحول الأزمة إلى فرصة للتنمية وانتعاش أخضر حقاً.

إن آثار الأزمة المالية تعرض للخطر تقدمنا على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذا، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتلافي أية انتكاسات في هذا الصدد. ويجب على الدولة المانحة أن تواصل جهودها من أجل التنمية، وبخاصة في أوقات الأزمة. وقد ثابرت ألمانيا على زيادة مساهمتها في المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠٠٨، كان بلدي ثاني أكبر مانح لتلك

بكونه آلية مؤتمرات ثابتة لحل نزاعات المصالح والأيديولوجيات. ولضمان أن تكون تعددية الأطراف التي نعترف بها هنا فعالة حقاً، وألا تكون أهمية الأمم المتحدة في السياسات الدولية واحترام القانون الدولي مجرد كلام بليغ، وأن تصبح هذه المنظمة، أكثر فأكثر، الأداة الديناميكية التي تطلّع إليها داغ همرشولد، يجب أن نمضي قدماً بإصلاح الأمم المتحدة. كما يجب أن نسعى في هذه الجمعية العامة إلى توافق آراء واسع يسمح بحدوث ما نعلم جميعاً أنه ضروري، وبالتحديد، إصلاح مجلس الأمن.

ونحن إذ نفعل ذلك، ينبغي أن نسأل أنفسنا عما إذا كان مجلس أمن بدون أن تكون البرازيل والهند عضوين دائمين فيه، وحيث أفريقيا غير ممثلة بذلك المركز، هو مجلس تمثيلي حقاً. وهل يتسق الدفاع عن منظمة أكثر كفاءة وشفافية ولا يزال لدينا مجلس أمن بدون إصلاح أساليب عمله؟

دعونا لا نكتفي بمجرد مناقشة منظمة أفضل. دعونا نبني معاً أمماً متحدة أكثر كفاءة وشفافية وتمثيلاً.

ومنذ عام ٢٠٠٠، لا تزال البرتغال مرشحة لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وترشيحنا متوافق مع تاريخ ارتباطنا بالأمم المتحدة، ومع قدرتنا على الإصغاء والتعاون مع الشعوب والثقافات الأخرى، والتزامنا بحلول عادلة ومتوازنة للمسائل الدولية. إننا مرشّحون باسم التمثيلية وحق جميع البلدان، بما في ذلك البلدان الصغيرة - والمتوسطة الحجم، التي تشكل أغلبية أعضاء هذه المنظمة - في أن تكون حاضرة في مجلس الأمن. إننا مرشّحون لمصلحة التنمية المستدامة وباسم القيم الإنسانية التي تربطنا معاً، وباسم الحقوق الثابتة لجميع البشر، وباسم تطلّعنا المشترك إلى عالم أكثر عدالة وسلاماً.

الواضح بتخليص العالم من جميع الأسلحة النووية الوسيلة الفضلى لتدعيم النظام الدولي لعدم الانتشار.

وإننا بحاجة إلى توافق آراء دولي جديد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وفي إطلاق المفاوضات في جنيف بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وبدء النفاذ للمعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية. ولتلافي تضارب الأهداف بين عدم الانتشار والاستخدامات السلمية، تدعم ألمانيا الحلول المتعددة الأطراف لإمدادات وقود التفاعل، وقد قدمت اقتراحها بشأن هذه المسألة.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يتهاون في التزامه بحظر جميع أسلحة الدمار الشامل. والنموذج في هذا الصدد هو اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تحرم فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وتنظيم تنفيذها بحاجة إلى قيادة صارمة وديناميكية. وقد كان لألمانيا دائما التزام خاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونحن مستعدون لقبول مسؤولية أكبر في ذلك التنظيم.

إننا ننظر إلى البرنامج النووي الجاري في إيران بقلق كبير. واعتراف إيران المتأخر بشأن بناء منشأة تخصيب ثنائية يؤكد حقيقة كون شواغلنا لها ما يبررها تماما. وحتى قبل هذا الحدث الأخير، أكد تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد البرادعي، إلحاح هذه المسألة. ويؤسفنا أن الحكومة الإيرانية لا تزال ترفض التعاون الكامل مع الوكالة، وإزالة الشكوك الخطيرة المتعلقة بالطابع السلمي لبرنامجها النووي. ونحث إيران على أن تمنح فريق تحقيق تابع للوكالة إمكانية الوصول إلى الموقع الذي جرى الكشف عنه مؤخرا بدون إبطاء.

ونأمل مخلصين بأن تكتسب إيران فرصة المحادثات المقبلة بينها وبين مجموعة ٣+٣، أي المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا

المساعدة. كذلك ستزيد بقدر كبير مساهماتنا في مصارف التنمية المتعددة الأطراف.

وهذا كله يؤكد أمرا واحدا وهو أن ألمانيا، بصفتها أحد أكبر اقتصادات العالم، تلتزم بمسؤوليتها العالمية. ولكن يجب على البلدان النامية أن ترتقي إلى مستوى مسؤولياتها أيضا. فالإدارة المسؤولة، واحترام حقوق الإنسان، والحماية البيئية، ومكافحة الأوبئة ودعم حقوق المرأة - تحديات تقع على كل بلد مسؤولية مجابهتها.

إن تغير المناخ التحدي البارز في القرن الحادي والعشرين. إنه يهدد رفاهنا وأمننا وتنميتنا الاقتصادية. وهو سيؤدي إلى مخاطر تصعب السيطرة عليها وخراب مأساوي، إن لم نعمل حاسم الآن وليس غدا.

ويمكنني أن أطمئن الجمعية إلى أن ألمانيا ستبقى رائدة في حماية المناخ. ولكننا لن ننجح إلا إذا عملنا معا. إننا بحاجة إلى عملية شاملة يمكن فيها للبلدان المتضررة مباشرة بتغير المناخ، ومنها الدول الجزرية الصغيرة، أن تؤدي دورا أيضا. والأمم المتحدة هي الإطار الوحيد الموثوق في هذا الشأن. وأود أن أشكر الأمين العام على مبادرته التي جاءت في أوانها للدعوة إلى عقد مؤتمر قمة للأمم المتحدة في الأسبوع الماضي لمعالجة هذه المسألة الحيوية.

ويمكن لزرع السلاح ومراقبة الأسلحة أن يسهما في تهيئة ظروف أفضل للتعاون العالمي وزيادة الأمن والاستقرار. ونرحب ترحيبا حارا بالديناميكية الجديدة في مجال نزع السلاح النووي. فالدعوة إلى عالم خال من السلاح النووي تغطي بدعم واسع الانتشار، بما فيه دعم ألمانيا. ويجب أن نغتني هذه الفرصة للتقدم في جميع مجالات نزع السلاح. وقد شددت ألمانيا على أنه يجب إدماج الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية في عملية نزع السلاح المتواصلة أيضا. والتزامنا

أيدي الأفغانين أنفسهم - من سيمسك بمصير البلد في السنوات الخمس المقبلة. وكانت علامة مؤثرة على عزم شعب أفغانستان المشاركة في العملية السياسية.

وعلى خلفية الحالة الأمنية الصعبة، فإن المزيد من تعزيز القوات الأمنية الأفغانية يكتسب حتى أهمية أكبر. لذا، سنواصل زيادة عدد مدربي الشرطة الألمان في أفغانستان، وسندعم المزيد من تعزيز بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، وسنسهم في النهوض بتدريب الجيش الأفغاني في إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

وعلى الرغم من كل الانتقاد، هناك إنجازات مشجعة أيضا، وبخاصة في مجال النمو الاقتصادي، وإعادة بناء البنى الأساسية للبلد. والشروط المسبقة الأساسية للتنمية المستدامة لأفغانستان هي الحكم الصالح والمكافحة الصارمة للفساد وتحسين خدمات الدولة. وهذه الأمور أساسية إذا أراد الشعب أن يكون له مرة أخرى أمل في المستقبل. وألمانيا، بوصفها إحدى أكبر الدول المساهمة بقوات وأحد المانحين الثنائيين الرئيسيين، ستواصل الاضطلاع بدور مفيد في إعادة إعمار البلد.

عقب الانتخابات الرئاسية، ندخل الآن مرحلة جديدة من التعاون بين المجتمع الدولي وأفغانستان. لهذا السبب، ألمانيا، إلى جانب المملكة المتحدة وفرنسا، أخذت المبادرة بعقد مؤتمر دولي يضع أهدافا ملموسة وواقعية وممكنة قياسها لمستقبل التنمية السياسية والاقتصادية في أفغانستان. وتحقيقا لذلك، ينبغي زيادة تطوير الاتفاق الخاص بأفغانستان الذي ستنتهي مدته في عام ٢٠١٠.

وفي عام ٢٠١٠، سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلال ما لا يقل عن ١٧ دولة أفريقية - وهي مناسبة للنظر أيضا في المستقبل. ورغم الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن مستقبل أفريقيا وشعبها عموما مستقبلي إيجابي.

مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين، لإثبات استعدادها للمشاركة في مفاوضات نزيهة وسريعة. وإذا واصل قادة إيران الماطلة، فلن يكون أمام المجتمع الدولي خيار سوى اتخاذ تدابير إضافية لتأكيد جدية قلقنا المشترك.

إن لإيران تاريخا عريقا وعظيما، لقد شهدت أصول الحضارة. ويمكنها أن تصبح مرساة الاستقرار في منطقتها - وعضوا محترما في المجتمع الدولي. لكن ذلك بالإضافة إلى حل دبلوماسي للمسائل المتعلقة ببرامجها النووي، ينطوي على سياسة خارجية مسؤولة تجاه جيرانها. والمدخل إلى ذلك هو الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.

ومنذ تصعيد العنف في قطاع غزة مطلع هذا العام، لمسنا بعض الإشارات المشجعة بشأن العودة إلى عملية السلام. ولا يزال من الممكن استئناف المفاوضات الهادفة إلى حل الدولتين. وتدعم ألمانيا بقوة التزام الرئيس أوباما الراسخ ونهج الإقليمي. ونحن متأهبون، إلى جانب شركاء الاتحاد الأوروبي، لدعم الجهود نحو السلام بمساهمات محددة. بيد أن ما نحتاج إليه الآن مؤشرات شجاعة تنم عن إرادة طيبة لدى جميع الأطراف بتهيئة الظروف لمبادرات جديدة.

وقد كان الإجراء الناجح للانتخابات في حزيران/يونيه مرحلة هامة نحو تثبيت المتواصل لاستقرار لبنان. والمهم الآن هو تشكيل حكومة جديدة قريبا. وتبقى المهمة الناجحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) إسهاما أساسيا في ضمان وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل، وبالتالي في استقرار المنطقة. وبتولينا ثانية قيادة فرقة العمل البحرية التابعة لتلك القوة في ١ أيلول/سبتمبر، عززنا التزامنا أكثر باليونيفيل.

وفي ما يتعلق بأفغانستان، فإن عام ٢٠٠٩ سنة محورية. فقد حددت الانتخابات الرئاسية - وهي الانتخابات الأولى في عقود التي كانت حرة ومنظمة على

نحن نحتاج إلى أمم متحدة قوية قادرة على اتخاذ إجراءات فعالة.

إن سلسلة طويلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى - من الحدث الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ إلى مؤتمر قمة الأمين العام عن تغير المناخ في الأسبوع الماضي - أكدت على مدى الإلحاح في أن تتصدى الأمم المتحدة للتحديات القائمة في العالم اليوم، إذ أن التهديدات باتت عالمية. واستجاباتنا مع ذلك ليست دوماً عالمية، وهذا يصح على الأمم المتحدة أيضاً.

الإصلاح آت يجب أن تبدأ بسؤالين بسيطين. هل تؤدي هيئة ما مهامها بفعالية؟ هل يعكس تشكيلها عالم اليوم؟ عندما لا يكون الحال على هذا المنوال، يجب أن يكون للإصلاح هدف واضح: جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وأكثر مصداقية وأكثر عزماً.

ومع ذلك، علينا ألا نقصر الإصلاح آت على الأمم المتحدة. وإذا أردنا أن نواجه بفعالية الأزمة الراهنة وأن نكون فعالين في منع أزمات في المستقبل، علينا أيضاً أن نصلح المؤسسات المالية الدولية. والإصلاحات آت المتفرقة لفرادى المؤسسات لن تفيدنا. وإصلاح المؤسسات المالية والأمم المتحدة يجب أن يكون جزءاً من إصلاح أوسع للحكومة العالمية - إصلاح طال زمنه بعد ستة عقود من إيجاد النظام العالمي القائم اليوم. وألمانيا، بالمناسبة، تدعو على مستوى عالٍ إلى التمثيل المحسن للبلدان الصناعية والنامية الجديدة كجزء من إصلاح المؤسسات المالية الدولية. هذا هو مفهومنا للحكومة العالمية: المشاركة العادلة للجميع.

وفي عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، دعا رؤساء الدول والحكومات إلى إصلاح مجلس الأمن. لقد فعلوا ذلك بعدما أيقنوا أننا لا نستطيع أن نواجه التحديات القائمة اليوم إلا إذا بات المجلس انعكاساً لعالم اليوم. ثمّة أمر واضح: إذا لم يعمل

وعلى أن ننجح في استغلال القدرة الهائلة للقارة من حيث الشعب والإبداع والموارد. والتحدي الذي يواجهنا هو دعم تطوير تلك القدرة واحترام الملكية الأفريقية في الوقت نفسه.

والملكية الأفريقية ينبغي ألا تكون مساوية بأي حال للانسحاب من القارة المجاورة لنا. على العكس من ذلك، فهي تعني أننا ينبغي أن نعزز العلاقات مع الدول الأفريقية بروح من الشراكة - وهي شراكة يقدم فيها كل جانب أفكاره ونعمل معاً لمواجهة التحديات التي تواجهنا، سواء كانت محلية أو عالمية.

وأحد التحديات الرئيسية المشتركة التي لا تزال قائمة هو احتواء العنف وحماية الناس في مناطق الصراع. وسوف تواصل ألمانيا انخراطها المكثف في أفريقيا، سواء في مجال التعاون الإنمائي، أو السلام والأمن، أو شركات الأعمال والتكنولوجيا، أو البيئة وقطاع الطاقة، أو التعاون الثقافي والعلمي. وهذا ينطبق أيضاً على التعاون مع الاتحاد الأفريقي الذي أخذ يتزايد توسعاً في الأعوام الأخيرة.

إن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ركيزة رئيسية للبيان الأمني الدولي. وإصلاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام مسألة عاجلة، وألمانيا على استعداد للإسهام بنشاط في هذا الإصلاح.

ومن الضروري قطعاً زيادة تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأظهر الاتحاد الأوروبي، بوجود بعثاته لحفظ السلام في أفريقيا - في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وهما مجرد مثالين - أنه شريك للأمم المتحدة يعتمد عليه في إدارة الأزمات.

إننا نواجه العديد من التحديات العالمية. واليوم، ما من بلد قوي بما فيه الكفاية لمواجهة تلك التحديات بذاته. نحن في حاجة إلى منتدى عالمي للعمل العالمي المشترك. لهذا،

مجلس الأمن على إصلاح نفسه، فهناك خطر أن تحاول هيئات أخرى أن تأخذ مكانه. ومن شأن هذه المنافسة أن تضر بنا جميعا. فلنحاول إذا في هذه الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة أن نحزر نتائج ملموسة.

لقد كانت ألمانيا وما زالت مستعدة لتحمل المسؤولية. وهذا يشمل شغل مركز دائم في مجلس أمن جرى إصلاحه. ونحن نبرز أيضا هذا الاستعداد لتحمل المسؤولية بتقديم ترشيحنا إلى مقعد غير دائم في المجلس لفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ومن خلال عملنا في مجلس الأمن، نريد أن نسهم في نجاح الأمم المتحدة، تماما مثلما نسهم بالفعل في بعثات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، والصناديق الإنمائية، والمساعدات الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الآن وفي المستقبل، سوف نعمل لإيجاد مصالح مشتركة والتغلب على الانقسامات وتعزيز الشراكة العالمية للمسؤولية.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/١٠.